



جامعة باتنة 1  
كلية الحقوق والعلوم السياسية  
قسم العلوم السياسية



انعكاسات جيوبوليتيك الهوية الأمنية الأوروبية المشتركة على الضفة  
الجنوبية للمتوسط - دراسة حالة الجزائر-

أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه الطور الثالث L.M.D في العلوم السياسية،  
تخصص الدراسات الأمنية والإستراتيجية

إشراف:

أ.د. عبد الله راقيدي

اعداد الطالب الباحث:

بلخير صهيب

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
أ.د. نزهة وناسي	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة 1	رئيسا
أ.د. عبد الله راقيدي	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة 1	مشرفا ومقررا
أ.د. عبد القادر مشري	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة 1	عضوا مناقشا
د. وفاء بوراس	أستاذ محاضر -أ-	جامعة باتنة 1	عضوا مناقشا
د. أسماء بن المخربش	أستاذ محاضر -أ-	جامعة بسكرة	عضوا مناقشا
د. إمام بن عمار	أستاذ محاضر -أ-	جامعة جيجل	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2025/2024

# الإهداء

إلى الإمام الأستاذ، فضيلة الشيخ علي.. والدي

حفظه الله

إلى أمي وإخوتي..

إلى أم تسنيم وتسنييم..

# الشكر والعرفان

- أتوجه بالشكر لأستاذي الدكتور محمد الله رافدي الذي لا يمكن ان أرد له فضله مهما فعلت فملاحظته العلمية وكتابته هي من الأسباب الرئيسية لأصل لما أنا عليه الآن، لك مني ألفه شكر.
- أيضا استاذي الدكتور هوية مسعود أحد اسرار نجاحي وحيي للتخصص، فهو مرشدي الأول في المجال المعرفي.
- أشكر أيضا الشخص الذي رافقني من السنة أولى جامعي الى اليوم أستاذي إبراهيم زواوي، فقد كان الموجه والمعلم والناصح.
- الأستاذ الدكتور عادل زقاع رئيس قسم العلوم السياسية في جامعة باتنة على تشجيع الدائم ومرافقته الذكية لنا، الأستاذ الدكتور أحمد باي الذي كان حريص أكثر مني على انهاء هذا العمل، الأستاذ الدكتور هشام محمد الكريم الذي له فضل كبير من التسجيل في مسابقة الدكتوراه الى المناقشة. ورئيس مخبر الامن الإنساني الأستاذ الدكتور قادري حسين وجميع أعضاء المخبر.
- كل الشكر للجنة التي أشرفت على مناقشة هذا العمل وعلى ملاحظتها القيمة التي ستكون بمثابة المناورة التي أسير عليها في باقي المشوار
- كل اساتذتي من السنة الأولى جامعي الى اليوم، لكم على فضل المعلم على التلميذ وهو ما لا أنساه ابدا.
- رفاق دربي فاتح وعصام والدكتور محمد الوهاب معطار ألفه شكر لهما على كل التشجيع والدعم.

# خطة الدراسة

## خطة الدراسة:

### مقدمة

#### الفصل الأول: جيوبوليتيك الهوية الأمنية الأوروبية المشتركة: مدخل مفاهيمي-نظري

المبحث الأول: الهوية الأمنية: مساءلة أنطولوجية للمفهوم

المطلب الأول: مفهوم الهوية في الدراسات الأمنية:

المطلب الثاني: المفهوم الأمن: فحص الجوانب المعيارية للأمن في العلاقات الدولية

المطلب الثالث: الهوية الأمنية المشتركة: مساءلة مفاهيمية للمقاربات النظرية

المبحث الثاني: الأبعاد الجيوبوليتيكية للهوية الأمنية الأوروبية المشتركة

المطلب الأول: أبستمولوجيا الجيوبوليتيك: الحدود المعرفية بين الفضاء والزمن

المطلب الثاني: تأثيرات جيوبوليتيك القوة على الهوية الأمنية

المبحث الثالث: تمظهر جيوبوليتيك الهوية الأمنية الأوروبية المشتركة: فحص مسار تشكل المؤسسات:

المطلب الأول: مأسسة الهوية الأمنية الأوروبية من خلال المؤتمرات: فحص تاريخي

المطلب الثاني: مؤسسات الهوية الأمنية الأوروبية المشتركة

#### الفصل الثاني: تأثيرات جيوبوليتيك الهوية الأمنية المشتركة على الديناميكيات الأمنية في جنوب المتوسط

المبحث الأول: جيوبوليتيك الضفة الجنوبية للمتوسط:

المطلب الأول: جغرافيا الضفة الجنوبية للمتوسط

المطلب الثاني: الوضع الأمني للضفة الجنوبية: دراسة في سياق التاريخي لما بعد 1990

المبحث الثاني: الاستراتيجية الأوروبية لتحقيق متطلبات الهوية الأمنية المشتركة في الفضاء الأورو متوسطي

المطلب الأول: المشروطة الأوروبية كأداة لصناعة محيط جيوبوليتيكي مستقر

المطلب الثاني: السياسة الأوروبية للجوار

المبحث الثالث: العلاقات الأوروبية-جنوب المتوسط على ضوء الهوية الأمنية الأوروبية المشتركة:

المطلب الأول: التهديدات اللاتماثلية كمتغير جديد في العلاقات الأورومتوسطية

المطلب الثاني: الحوار الأطلسي - المتوسطي وتأثيره على العلاقات الأوروبية المتوسطية

المطلب الثالث: أدوات المقاربة الأوروبية الجديدة للعلاقات مع جنوب المتوسط

#### الفصل الثالث: العلاقات الأوروبية الجزائرية على ضوء جيوبوليتيك الهوية الأمنية الأوروبية المشتركة

المبحث الأول: جيوبوليتيك الجزائر: بين الامتيازات الجغرافية والتغيرات التاريخية

المطلب الأول: الامتيازات الجيوبوليتيكية للجزائر

المطلب الثاني: الجزائر ما بعد 1990 تحليل للوضع السياسي والأمني

المبحث الثاني: مراجعة العلاقات الجزائرية الأوروبية.

المطلب الأول: العلاقات الأورومتوسطية

المطلب الثاني: اتفاق الشراكة الأوروبية الجزائرية

المبحث الثالث: مستقبل العلاقات الجزائرية الأوروبية على ضوء أزمة الهوية الأمنية الأوروبية المشتركة

المطلب الأول: التصور الأوروبي لمستقبل العلاقات الجزائرية الأوروبية

المطلب الثاني: التصور الجزائري لمستقبل العلاقات الجزائرية الأوروبية

**الخاتمة**

# مقدمة

### مقدمة:

يتزايد انقسام المختصين الدوليين بشأن السياسية الأمنية الأوروبية، كلما تضاعفت محاولة البحث في هوية الإتحاد الأوروبي كفاعل أمني، وهو الذي يتجاوز مؤسساتها التنظيم الكلاسيكي للمنظمات الدولية من حيث الشكل والفعل، في زمن نظام دولي وستفالي لا يعترف إلا بالدولة الوطنية كفاعل دولي.

لكن لا يمكن على الأقل إنكار أن موضوع ومعالج هذا الكيان السياسي المابعد وستفالي والمتفرد لازال يتطور ويتكيف مع معطيات الشأن الدولي في سياق تأكيد وصناعة هوية إقليمية ودولية، لا يمكن جيوبوليتيكا تجاوزها.

فهنالك تحول متميز للسلوك الخارجي للاتحاد الأوروبي، يمكن تأكيده من خلال ناتج التطور الوظيفي لمؤسساته، ورغبته في توفير مختلف الوسائل التي يتسنى في إطارها تصنيفه ضمن نماذج القوة الدولية، انطلاقاً من تفسير قوة الاتحاد من منظور مفهوم القوة الدولية بمعناها التقليدي.

لقد كانت بداية العقد الثاني من القرن العشرين غير موفقة للكثير من الدول في الضفة الجنوبية للمتوسط، حيث شهدت المنطقة أحداث وانتفاضات انطلقت منذ 2011 إلى غاية عملية طوفان الأقصى سنة 2023، وقبلها الحرب الروسية الأوكرانية لكي تكون هي أساس إعادة بناء الكثير من التصورات للقوى الكبرى في المنطقة، ومع بروز والتجدد على مستوى القيادة السياسية في الإتحاد الأوروبي وأوروبا الغربية عموماً عرفت المنطقة نوع من التجاوب مع الأحداث الواقعة برؤية مبنية على مجموعة من المقاربات النظرية في الدراسات الأمنية و الدراسات الجيوبوليتيكية.

حيث تجلت الهوية الأمنية الأوروبية المشتركة كمفهوم أساسي يوجه السياسات الخارجية والأمنية للدول الأوروبية، فرسم التصورات المشتركة بين الدول الأوروبية اعتبرت بمثابة تحدي

مهم جدا فرضه الواقع الذي رسم بعد 2011. وهذا ما فرض تحول مميز في السلوك الخارجي للاتحاد الأوروبي، يمكن تأكيده من خلال ناتج التطور الوظيفي لمؤسساته ورغبته الملحة في توفير الوسائل والنماذج المختلفة ضمن متطلبات تحقيق الأمن الشامل لدول أوروبا الغربية.

مع كل هذه التطورات على مستوى الاحداث كان لزامنا البحث عن مقاربات نظرية وأفكار نظرية جديدة تشمل المزج بين المقاربات الموجودة بمنهجية عبرمقاربتية تركز على استجواب الفرضيات الأمنية لكل من الاطروحات الليبرالية، البنائية والجيوبوليتيك مع تحقيق التأطير الأمني للموضوع عن طريق استعمال المفهوم الشامل للأمن لمدرسة كوبنهاغن والمركب الأمني الإقليمي للأستاذ باري بوزان، والتي كانت كفيلة برسم وعاء نظري تحليلي يمكننا من خلاله المقاربة للبعض السلوكيات الدولية في المنطقة مجال الدراسة، مع الحرص على توقع بعض السلوكيات المستقبلية.

لقد كانت الحوارات الجيوبوليتكية التي حولنا من خلالها دراسة إستمولوجيا علاقة الفضاء والزمن من اجل رسم الحدود المعرفية للمقاربة الجيوبوليتكية المتعلقة بتوسع الدول وتحديد حاجياتها مع الحرص على تفسيرات القوة العسكرية، الاقتصادية والتكنولوجية مع دراسة متغيرات الدين والثقافة واللغة لفهم الرؤية المشتركة لأطراف العلاقة المتوسطة.

تعتبر الموارد الطاقوية والموقع الجغرافي والتحولت السياسية والجماعات الإرهابية من الديناميكيات المحددة للأمن في الضفة الجنوبية للمتوسط، فلقد حولت أوروبا تقديم المساعدة من أجل تحقيق الأمن في المنطقة عن طريق طرح مشروع المشروطة السياسية والسياسة الأوروبية للجوار، كل هذا من أجل كبح التهديدات اللاتماثلية القادمة من الضفة الجنوبية للمتوسط.

هناك أيضا انعكاسات مهمة جدا للهوية الأمنية الأوروبية المشتركة على الجزائر التي عرفت أيضا تحولت مهمة جدا بعد الحراك الشعبي سنة 2019، حيث حدث تغير في

السلوكيات الدولية التي كانت من قبل، فأصبحت الجزائر تريد تغيير الواقع الإقليمي بما يخدم مصلحتها السياسية، وهذا ما دفع الى مراجعة اتفاق الشراكة الجزائري الأوروبي وبعض الازمات التي حدثت مع اسبانيا وفرنسا. فالهوية الأمنية المشتركة لأوروبا الغربية تعتبر جيوبوليتيك الجزائر ذو أهمية إستراتيجية تحقق من خلاله توازن أمني مهم في سلوكياتها الدولية مع رسم حدود أمنية تنطلق من حدود الجزائر مع الساحل الافريقي الذي يعرف بدوره أحداث مهمة تم تفسيرها من طرف الهوية الأمنية الأوروبية المشتركة.

### • أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية هذه الدراسة في الطبيعة السياسية للاتحاد الأوروبي حيث يختلف كفاعل في السياسة الدولية عن باقي الفواعل من حيث بنيته حيث يعتبر مزيج من البنات الفوق حكومية والما بين حكومية، أيضا يفيد البحث في اختبار قدرة السياسات الأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي على رسم هوية أمنية ترسم حدود الفعل الدولي الأوروبي. نقطة أخرى للأهمية المعرفية لهذا البحث تتجسد في تقديم تصور نقدي للتفسيرات التي تقدمها نظريات العلاقات الدولية للاتحاد الأوروبي كفاعل يتعدى حدود الفاعل الكلاسيكي في النظام الدولي، وأخيرا تقديم تصور حول تأثيرات الجيوبوليتيكية على سلوكيات الاتحاد الأوروبي.

### • أهداف الدراسة:

تتلخص أهداف الدراسة على مستويين المستوى الأول هو المستوى النظري والذي يتعلق بإعادة مراجعة الفرضيات الأساسية لنظريات العلاقات الدولية المفسرة للأدوار الفواعل الدولية في النظام الدولي مع مراجعة كاملة للأدبيات الأمنية المفسرة للسلوك الأمني التشاركي، كما تشمل هذه المراجعة الاستعانة ببعض الأدبيات الأوروبية من أجل صنع قلب نظري يحوي النموذج الأمني للاتحاد الأوروبي.

أما الهدف الثاني فهو علمي يتضمن تحليل السياسات الأوروبية للأمن والدفاع والسياسة الخارجية والأمنية المشتركة من أجل استخراج مقومات الهوية الأمنية الأوروبية المشتركة ودراسة دورها في توجيه الاتحاد الأوروبي ورسم سياسته الأمنية اتجاه منطقة الدراسة.

أما الهدف الثالث فهو دراسة التوجيهات التي تقدمها النظريات الجيوبوليتيكية للاتحاد الأوروبي من رسم أهداف استراتيجية تحدد علاقته خاصة مع دول الضفة الجنوبية للمتوسط.

أخيرا محاولة معرف الانعكاسات التي تحدث للجزائر بفعل التوجيهات التي تفرضها الهوية الأمنية الأوروبية المشتركة على السلوك الدولي للاتحاد الأوروبي ورسم سناريوهات العلاقة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر.

#### • أسباب اختيار الموضوع:

يمكن تلخيص الأسباب الموضوعية التي أدت بالباحث للاختيار الموضوع الى ما يلي:

- 1/ الوقوف على حدود تأثير التهديدات الجيوبوليتيكية للاتحاد الأوروبي
- 2/ تحليل إمكانية قيام هوية أمنية أوروبية مشتركة تقود الدور الدولي للاتحاد الأوروبي في النظام الدولي
- 3/ تحديد الأدوار الأمنية التي يمكن أن يلعبها الاتحاد الأوروبي في السياسة العالمية.
- 4/ رسم خريطة لتفاعلات الاتحاد الأوروبي مع التهديدات الجيوبوليتيكية المحيطة به ضمن إطار سياسات أمنية مشتركة

كما لا يمكن التغاضي عن الرغبة الذاتية للباحث في تناول موضوع الهوية الأمنية في السياسات العالمية، ورغبته في تحليل التجربة التكاملية للاتحاد الأوروبي على المستوى الأمني.

• **حدود الدراسة:**

ضبط المسعى البحثي المقدم يتطلب رسم لحدود الدراسة في إطارها الجغرافي والزمني:

- **الحدود المكانية:**

تشكل الفضاءات التي تمتلك فيها مجموعة من الدول المتجاورة جغرافيا، الفرصة للتفاعل مع بعضها البعض من اجل تشكيل مركبات أمنية إقليمية لأنها المكان الذي يحدث فيه التقاطعات الإقليمية والتأثيرات الدولية، لذلك الفضاءات القريبة من بعضها البعض تعتبر مرتبطة أمنيا وغير منفصلة حيث أن الاحداث التي تحدث في بلد معن تأثر على كل الجوار الإقليمي.

ركزت الدراسة على الدول المحيطة بالبحر المتوسط خاصة الناحية الغربية لإفريقيا، الضفة الجنوبية لمتوسط بصفة عامة ودول أوروبا الغربية كفاعل متكامل في الاتحاد الأوروبي. فالدراسة كانت في ثلاثة فضاءات كبرى هي أوروبا الغربية، وشمال آسيا وشمال افريقيا.

- **الحدود الزمنية:**

ركزت الدراسة على الفترة الزمنية ما بين 2011 الى 2024، حيث عرفت مجموعة من الاحداث المهمة، أبرزها الانتفاضات العربية وصعود اليمين المتطرف في أوروبا وفوز ترمب بالانتخابات الامريكية، والحراك الشعبي في الجزائر، أخيرا طوفان الأقصى والحرب الروسية الأوكرانية.

• **إشكالية الدراسة:**

## الإشكالية:

عرف النظام الدولي مؤخرًا تعاضم كبير لدور التكتلات الدولية كفواعل جديدة في النظام الدولي، حيث تحاول هذه التكتلات صنع حقبة جديدة تعرف بالمابعد وسيتقاليا والتي أصبح تتحدى دور الدولة القومية في السياسة الدولية، ويعتبر الاتحاد الأوروبي من ضمن هذه التكتلات الجديدة في السياسات الدولية.

وضمن إطار بحث الاتحاد الأوروبي عن تحديد دوره الدولي اتجاه محيطه جيوبوليتيكي غير المستقر والذي أثر على أمنه كوحدة أساسية من وحدات النظام الدولي ما أصبح يستدعي بناء سياسات أمنية مشتركة تعبر على هوية أمنية مشتركة للاتحاد الأوروبي. ومن أجل الخوض في هذا المسعى البحثي نعتمد على دراسة إشكالية تتمحور حول: **ماهي انعكاسات جيوبوليتيك الهوية الأمنية الأوروبية المشتركة على الضفة الجنوبية للمتوسط وبالخصوص الجزائر؟**

• الأسئلة الفرعية:

دراسة هذه الإشكالية تقودنا الى الإجابة عن مجموعة من الأسئلة الفرعية المتعلقة بمسعاها البحثي، وهي:

- 1/ كيف تفسر نظريات العلاقات الدولية الدور الدولي للاتحاد الأوروبي؟
- 2/ ماهي الأدبيات الأوروبية المفسرة للمكانة الدولية للاتحاد الأوروبي؟
- 3/ ماهي أهم الحوارات المتعلقة بالهوية الأمنية الأوروبية المشتركة؟
- 4/ كيف تأثر الأبعاد الجيوبوليتيكية على مستقبل الهوية الأمنية الأوروبية المشتركة؟

• الفرضيات:

ومن أجل الإجابة عن الإشكالية المطروحة والأسئلة المتعلقة بها نقوم بإختبار صحت الفرضيات الآتية:

التفسير عن طريق الهوية الأمنية الأوروبية المشتركة للأحداث الدولية في المحيط الجيوبوليتيكية المتوسطي توضعنا أمام ضرورة مراجعة كل السياسات الاقتصادية والأمنية المستعملة من أجل التركيز على سياسات ناعمة مع تخفيض مستوى المعايير الموضوعة.

### المناهج والمقاربات النظرية المعتمدة في الدراسة:

للتحقق من الفرضيات المقدمة وإثابتها أو نفيها تم الاعتماد على:

1- مركب الأمن الإقليمي: تم الاستعانة بمركب الأمن الإقليمي من أجل تفسير التحولات الأمنية التي تحدث على مستوى المتوسط كنظام إقليمي أمني منفصل عن الأنظمة الأخرى، حيث تعتمد هذه المقاربة على فكرة الاعتماد الأمني المتبادل والترابط الأمني بين عناصر المكونة للمركب من أجل تحقيق أمن جماعي، مع التركيز على أن تهديد أمن فرد من الافراد ضمن المركب هو تهديد للجميع.

2- الليبرالية المؤسساتية: تبحث المقاربة الليبرالية المؤسساتية حول كيفية تقديم المصالح المشتركة ذات الطابع الاقتصادي في سياسات الدول مع بناء عقد جماعي ملزم تنشأ بموجبه مؤسسة فوق قومية تقوم بتحمل مسؤولية القيادة للدول الأعضاء، حيث كان اعتمادنا على هذه المقاربة من أجل فحص الطرق التي اعتمدها الاتحاد الأوروبي في مأسسة هويته الأمنية في مؤسسات دفاعية وأمنية مشتركة.

3- المقاربة البنائية: حولنا من خلال اعتماد المقاربة البنائية السعي لفهم الهوية وطريقة تشكلها، وأيضا البناء الاجتماعي للأمن كظاهرة مركبة، وعلى اعتبار ان مكانة الاتحاد

الأوروبي وتكونه من مجموعة من الدول يفرض علينا فهم للمجموعة من الهويات التي تتصهر في إطار جماعي واحد.

4- مدرسة كوبنهاغن للأمن: تعتبر الأدبيات التي وضعتها مدرسة كوبنهاغن للأمن مهمة جدا في شقها الذي يتعلق بعدم التركيز الامن على الامن العسكري فقط بل تقديم قطاعات جديدة للأمن مثل الأمن التكنولوجي والاقتصادي والمجتمعي، كما ان لها اسهام مهم جدا وهو المركب الأمني الإقليمي الذي تحدثنا عنه سابقا.

5- النظريات الجيوبوليتيكية: تعتبر النظريات الجيوبوليتيكية من أفكار ماكيندر ومهان ورتازل مرجع مهم جدا في تفسير السلوكيات وتوجهات الدول في عالم العلاقات الدولية اليوم، فالتفسيرات الجيوبوليتيكية وخاصة نظرية الدولة ككائن حي التي تفسر حاجة الدولة للموارد وتوسعها الناعم عن طريق العلاقات الجيدة من اجل الحصول على احتياجاتها. كل هذا كان عامل مهم في تفسير ومحاولة ربط الإملاءات الجيوبوليتيكية على الهوية الأمنية الأوروبية المشتركة.

على مستوى المناهج تم الاستعانة بمنهج واحد فقط وهو منهج دراسة الحالة لما له من أدوات مساعدة على دراسة حالة الجزائر كموضوع أساسي.

#### • صعوبات الدراسة:

كل دراسة علمية لها صعوبات تعترض مسار الباحث، ويمكن الإقرار بأن صعوبات هذه الدراسة كانت التالي:

- عدم وجود مصادر متخصصة تتحدث عن فكرة الهوية الأمنية المشتركة حيث يعتبر هذا المفهوم جديدا نسبيا في حقل الدراسات الأمنية، وهو ما أخذ منا الكثير من الوقت لمعالجته.

- صعوبة اخضاع الظاهرة الجيوبوليتكية في إقليم الدراسة حيث تعرف مجموعة كبيرة من المتغيرات التي أخذت وقت كبير من أجل ضبط جزء منها ومعالجتها وطرحها من منظور الهوية الأمنية الأوروبية المشتركة.
- غياب الشفافية في الجزائر ما يجعل الوصول الى المعلومة صاعبا جدا.

• الدراسات السابقة:

1- كتاب richard G whitman ؟ لاستاذ from civilian power to super power

يتحدث كتاب من قوة مدنية إلى قوة عظمى؟ عما تم اعتباره جهة فاعلة جديدة ومميزة وهامة قد دخلت النظام الدولي. يستكشف الكتاب كيف أصبح الاتحاد الأوروبي لاعباً دولياً هاماً دون أن يحول نفسه إلى دولة قومية. لقد شهد السياق الدولي الذي يعمل فيه الاتحاد الآن، والأدوات المتاحة الآن تحت تصرفه، تقارباً لتهيئة الظروف التي تعززت فيها الأهمية النسبية للاتحاد وتفرده في النظام الدولي.

2- كتاب peace, security and defence cooperation in post-brexit europe

للأستاذين jhon doyle و carnelia baciu

يشرح الكتاب كيف يلعب الاتحاد الأوروبي نوعاً قليلاً من الأدوار الدولية: الاقتصادية والسياسية والأمنية والحضارية. حيث يلعب الأدوار الاقتصادية التالية: الزعيم العالمي المستدام التنمية وتصدير نمط التكامل الناجح والمعقد، أكبر مساهم التجارة العالمية، المتبرع بأكبر المساعدات الإنسانية. كما أن له الأدوار السياسية والأمنية مثل: دور الفاعل الدبلوماسي النشط ودور عامل استقرار السلام والأمن الدولي.

3- كتاب security and defence in europe للأستاذين martin raminrez

و jerzy berziwski

يسلط هذا الكتاب الضوء على تحديات وآفاق التعاون الأمني الأوروبي، ويبحث تأثير خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي على الجوانب الاستراتيجية للأمن والسلام والدفاع والسياسة الخارجية لكل من الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة. يطبق الأطر النظرية والمنهجية في العلاقات الدولية والدراسات الأمنية لتحليل الآليات السببية للتعاون الأمني، ويغطي موضوعات بما في ذلك التقنيات الأمنية المبتكرة، والمشتريات الدفاعية، والعلاقات بين الاتحاد الأوروبي والناو، وأطر القدرات الجديدة (مثل PESCO و EDF و EII) ، ودور التعاون العسكري الفرنسي الألماني، وتداعيات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي على الردع الأوروبي أو عملية السلام في أيرلندا الشمالية. تساهم النتائج في فهم وإدارة أفضل للتحديات المتوقعة ومصادر عدم الاستقرار في أوروبا بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

4- كتاب will brexit damage our security and defence ? للأستاذ simon

doyle

يشرح الكتاب في التبعات الأمنية والدفاعية لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي في المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي. ويأخذ في الاعتبار مكانة الأمن والدفاع في المناقشات التي أدت إلى استفتاء خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. الأهم من ذلك، يتتبع الكتاب أيضًا التطورات الأخيرة في الاتحاد الأوروبي نحو ما قد يصبح اتحادًا دفاعيًا أوروبيًا، وفي ضوء ذلك، يأخذ في الاعتبار مدى واقعية تطلعات المملكة المتحدة لعلاقة فريدة مع الاتحاد. يتضمن الكتاب تحليلًا نقديًا لعواقب خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي على إدارة الأزمات والأمن الداخلي والصناعات الدفاعية في المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي. ويختتم بفحص الخيارات والأدوات القانونية المتاحة لكلا الطرفين أثناء تأطير علاقاتهما الأمنية والدفاعية بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

5- كتاب International roles of the European Union للأستاذ RYSZARD ZIÉBA

يشرح الكاتب كيف منذ انقضاء الحرب الباردة. ولم نعثر على إجماع أمني أوروبي جديد. إلى جانب عدم اليقين الناجم عن الإصلاح واسع النطاق في جميع المنظمات وانعكاسات الصراع العنيف في يوغوسلافيا، كما بشرح كيف يجب أن ندرك صعود الهوية الأوروبية للأمن والدفاع (ESDI). حيث تتمثل المصلحة "الأوروبية" في إنشاء آليات دفاع وأمن منفصلة قانونيًا ومؤسسيًا لأوروبا الغربية. تضعف مصالح ESDI الارتباط عبر الأطلسي، وتشوش عملية صنع القرار، وتخطر بالقدرات العسكرية والأمنية قصيرة المدى لتحقيق أهداف سياسية طويلة المدى. مكنت ثلاثة تطورات ESDI من الوصول إلى مرحلة الانطلاق: توحيد ألمانيا، ومنافسة القوى العظمى على الفراغ الأمني الذي خلفه نهاية الحرب الباردة، وانعدام القيادة في الحلف الأطلسي. تحليل هذه الأسباب يقود إلى الحاجة إلى تحالف ألماني أمريكي، لا سيما فيما يتعلق بعلاقات أوثق بين منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وحلف الناتو لمنع المزيد من التفكك.

6- مقال conceptualiser l'union européenne apports et limites des théories de RI

للاستاذ ALICE LANDAU

تتعارض النظريات التي تحاول فهم الاتحاد الأوروبي للعديد من الصعوبات. باستثناء النظرية الوظيفية الجديدة التي تمت صياغتها على أساس نموذج المجتمع، تعتبر الأكثر ارتباطًا بتحليل العلاقات الدولية على مستوى وظيفة الوحدات السياسية وبالتالي تبدو مواتية لنقل تعقيد حقيقة المجتمع، مع تسليط الضوء على جوانب معينة من عمليتها أو طريقة اتخاذ القرار. حقيقة الاتحاد الأوروبي تكمن في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وخاصة الأقل الأقوى بينهم، والتي تعبر عن تفضيلاتهم والتأثير في عملها. لكن الاتحاد الأوروبي لا تستمد قوتها من الدول فقط، بل لديها أيضًا القوة في حد ذاته لأنه يشكل سلوك الدول ويغير أفعالهم. توفر هذه المقالة إطارًا توضيحيًا للتعرف على ديناميكية تربط الدول بالمنظمة التي تخيلتها وخلقتها.

7- كتاب permille rieber للأستاذ europeanization of national security identity

يتناول هذا الكتاب الجديد سؤالين رئيسيين: كيف يعمل الاتحاد الأوروبي كلاعب أمني؟ كيف وإلى أي مدى يؤثر الاتحاد الأوروبي على هويات الأمن القومي؟ مع التركيز على أكبر أربع دول في الشمال (الدنمارك وفنلندا والنرويج والسويد)، تحلل هذه الدراسة الثاقبة كيف وإلى أي مدى يؤثر الاتحاد الأوروبي على هويات الأمن القومي. إنه يوضح كيف تطور الاتحاد الأوروبي إلى نوع خاص من الجهات الفاعلة الأمنية التي نظراً لمستوى تكاملها السياسي لها تأثير مهم على نهج الأمن القومي والهويات.

يطبق هذا التحليل الجديد مزيجاً جديداً من نظرية التكامل والدراسات الأمنية ودراسات أوروبية، الحجة الرئيسية في هذا الكتاب هي أنه بدلاً من التكيف مع الظروف المتغيرة التي خلقتها نهاية الحرب الباردة، غيرت دول الشمال مناهجها الأمنية استجابة لعملية التكامل الأوروبي. ويوضح كيف أثرت المراحل المختلفة في عملية التكامل الأوروبي بعد الحرب الباردة على مقاربات الأمن القومي في السويد وفنلندا والدنمارك والنرويج، يبدو أن سرعة هذه التغييرات وطابعها يختلفان بسبب مزيج من العلاقات المختلفة مع الاتحاد الأوروبي وتقاليد السياسة الأمنية المختلفة

#### • تبرير خطة الدراسة:

تم تقسم خطة الدراسة الى ثلاثة فصول رئيسية من أجل الإجابة عن الإشكالية المطروحة، حيث تم تخصيص الفصل الأول المفاهيمي النظري لمعالجة مجموعة كبيرة من المفاهيم أبرزها الهوية، الأمن، الهوية الأمنية المشتركة، الجيوبوليتيك، مع تخصيص الجزء الثاني الى النظريات والمقاربات التي تم استعمالها في البحث كضابطة منظمة للدراسة، كل هذا تطلب فحص المسار المؤسسي للاتحاد الأوروبي من اجل محاولة معرفة هل فعلا هناك هوية أمنية مشتركة أم لا؟

الفصل الثاني خصص لدراسة تأثيرات جيوبوليتيك الهوية الأمنية المشتركة على الديناميكيات الأمنية في جنوب المتوسط انطلاقاً من دراسة جغرافيا الضفة الجنوبية للمتوسط ودراسة الأحداث التي حصلت خلال فترة الدراسة حيث تزامنت مع سقوط بشار الأسد كتغير مهم في المنطقة، على مستوى المبحث الثاني حولنا الإحاطة بما تقدمه أوروبا من أجل تحقيق متطلبات الهوية الأمنية مع الضفة الجنوبية للمتوسط فتناولنا المشروعية الأوروبية وسياسة الجوار، بعدها أشرنا إلى التهديدات اللاتماثلية القادمة من الضفة الجنوبية والحوار الأطلسي المتوسطي كتهديد للعلاقة الأوروبية المتوسطية.

وتم ختم الفصل بمحاولة معالجة الأدوات الجديدة التي أساسها الاتحاد الأوروبي من أجل ضمان تنفيذ سياسته في المنطقة بعد 2011 إذ حاول توجيه بوصلته إلى الشعوب بدل الحكومات.

حُصِّص الفصل الأخير لتحليل تأثير الهوية الأمنية الأوروبية المشتركة على الجزائر، حيث ناقش المبحث الأول السياق التاريخي والجيوسياسي الذي تزامن مع الفترة الزمنية محل الدراسة، مع إبراز التحولات الكبرى التي شهدتها المنطقة المتوسطية. كما تناول هذا المبحث ضرورة إعادة تقييم اتفاق الشراكة الأوروبية-الجزائرية والعلاقات الأورومتوسطية في ضوء المستجدات الأمنية الأوروبية.

أما المبحث الثاني، فقد قدّم رؤية تحليلية لتصورات أطراف العلاقة (الاتحاد الأوروبي والجزائر) بناءً على استنتاجات الدراسة حول طبيعة الهوية الأمنية الأوروبية، مع التركيز على التحديات والفرص التي تفرضها هذه الهوية على التعاون المستقبلي بين الجانبين، لا سيما في مجالات الأمن الجماعي والتنمية الإقليمية.

**الفصل الأول: جيوبوليتيك الهوية  
الأمنية الأوربية المشتركة: مدخل  
مفاهيمي-نظري:**

## الفصل الأول: جيوبوليتيك الهوية الأمنية الأوروبية المشتركة: مدخل مفاهيمي-نظري

### المبحث الأول: الهوية الأمنية: مساءلة انطولوجية للمفهوم

يعتبر مفهوم الهوية الأمنية من بين المفاهيم المركبة الحديثة في حقل الدراسات الأمنية، حيث أنه تم تناول مفهوم الهوية كمفهوم واحد منفصل عن المفهوم الأمن، كما تم أيضا تناول مفهوم الأمن كمفهوم منفصل عن الهوية خاصة فيما تعلق بمفهوم الأمن الشامل الذي يعني تخصيص الأمن لمجموعة واسعة من القطاعات التابعة للدولة، أيضا تم الإشارة الى مفهوم الأمن الهوياتي والذي سنبين فيما بعد الاختلاف بينه وبين مفهوم الهوية الأمنية.

إن دراسة مفهوم الهوية الأمنية تنطلق في الأساس من دراسة مفهوميين كل وحده ثم محاولة التركيب بينهما في عملية استنباط علمية من أجل الوصول الى المفهوم الإجرائي الذي يرافقنا في الدراسة ككل.

### المطلب الأول: مفهوم الهوية في الدراسات الأمنية:

مفهوم الهوية الأمنية أصبح رائجا كثيرا في العلوم اجتماعية وبالأخص في العلاقات الدولية، فقد كان للهوية الأثر الكبير في احداث الكثير من التغيرات النظرية على مستوى المقاربات التفسيرية التي تستخدم في العلاقات الدولية، ربما يمكننا الإقرار بأن التحول الأول الذي حدث وأظهر مصطلح الهوية في الدراسات الدولية هو نهاية الحرب الباردة التي كانت هي بمثابة المحطة الأولى في بروز الدور المعياري في العلاقات الدولية والذي تركز في البداية في الصراع الأيديولوجي بين الفكر الرأسمالي والفكر الشيوعي حيث عرفت هذه الفكرة تمظهر جديد لطبيعة الصراعات الدولية التي كانت أساسا ذات بعد مادي فأصبحت في تلك الفترة ذات بعد معياري.

تعتبر التيارات المعيارية في حد ذاتها هي الأساس الذي يبنى عليه عالم ما بعد الحرب الباردة فقد صادف ذلك بروز أنواع كثيرة من المفاهيم الجديدة التي لها قوة تأثير تعادل تأثير القوة المادية، وعلى سبيل المثال لا الحصر نجد مصطلحات حقوق الانسان، الدول الديمقراطية، الإرهاب، التغيرات البيئية.

الهوية هي واحدة من المصطلحات الأساسية التي يبنى عليها عالم ما بعد الحرب الباردة، يجب الإشارة قبل هذا إلى الهوية في العالم ما بعد الحرب الباردة كانت تعتبر معطى ثابت لا يقبل التغيير فهو متمثل في النوع واللون والجنس والانتماء الجغرافي ، غير أن الأحداث الدولية من قبل الحرب الباردة وما بعدها جعل الهوية بمثابة معطى متغير على حسب الأسس التي تستعملها في التحليل، مثلا تختفي الهوية الأطلسية التي تضم كل من بريطانيا و الولايات المتحدة الأمريكية عندما نتحدث عن حلف الشمال الأطلسي كمؤسسة أمنية تضم مجموعة متنوعة من الهويات.<sup>1</sup>

يعرف قاموس oxford الهوية على أنها شعور مميز يشعر به الأفراد والجماعات وهذا بناء على الخصائص المشتركة المرتبطة بالتعريف من حيث العرق، وهذا ما يشكل الأساس لاختلافهم الثقافي وسياسي عن المجموعات الأخرى في المجتمع.<sup>2</sup>

نلاحظ من هنا أنه لا يمكن الفصل بين مفهوم الهوية والمحيط الخارجي حيث يؤكد الأستاذ جورج هيربرت ميد بأنه لا يمكن للهوية ان تأخذ شكل معين إلا من خلال تفاعلاتها مع المحيط الاجتماعي من اجل الحصول على تصور واضح للهوية<sup>3</sup>

كما يرى الكثير من المفكرين بأن الهوية ليست معطى ثابت بل تتشكل عن طريق التراكمات التي تصيب الفرد والمجتمع ويمكن إعطاء أربع تفسيرات مهمة للهوية تخدم الطرح الذي نقدمه<sup>4</sup> :

1- وجود تلازم بين ما هو فردي وما هو جماعي: حيث أن لشخص لا يمكن له أن يشعر بهويته وهو معزول تماما عن العالم المعاش، فالفرد يشعر بهويته في إطار الجماعة

<sup>1</sup> Chengxin pan, unferstanding chinese identity in international relations :A crtiqve of western appronshes, political science, vol 51, N2,1999 p14

<sup>2</sup>

oxford

références,

ethnic

identity,<https://www.oxfordreference.com/display/10.1093/oi/authority.20110803095759523?rskey=mVsK38&result=16> Lu en 02/07/2024 à 11:26

<sup>3</sup> فتحي أوهب وبن عمر عواج، "الأمن الهوياتي: دراسة في جدلية العلاقة بين مفهومي الأمن والهوية"، مجلة الفكر المتوسطي، المجلد 11،

العدد 01، 2022، ص10

<sup>4</sup> فتحي أوهب وبن عمر عواج، المرجع السابق، ص 12

التي يعيش فيها من خلال ثنائية الأنا والآخر، شعور الفرد بالانتماء إلى المشترك بينه وبين الجماعة أمر مهم جدا من حيث قدرة الجماعة على تشكيل نسق خاص بها.

2- الهويات تتشكل ولا توجد كمعطى سابق: من المؤكد أن هناك عوامل جغرافية وطبيعية تتحكم في انتماءات الفرد للهوية معينة، غير أن هذه الهويات تمر في ما بعد بمخاض عسير يشمل العلاقات بينها وبين الأطراف الاجتماعية التي تعيش الهوية في وسطها وهذا ما يمنحها القدرة على إعادة التشكل والتأقلم، وما تعيشه أوكرانيا في تاريخها القريب دليل على هذا حيث وقبل نهاية الحرب الباردة كانت عبارة عن دولة اشتراكية تابعة للاتحاد السوفياتي في إطار هوية روسية بولشيفية، غير أنه بعد التغيرات الاستراتيجية التي أصابت الاتحاد السوفياتي والتي وصفها بوتين حيث قال: "لقد تم إنشاء أوكرانيا الحديثة بشكل كامل من قبل روسيا وعلى وجه التحديد من قبل البلاشفة الروس. بدأت هذه العملية عمليا بعد ثورة 1917 وعلاوة على ذلك، قام لينين ورفاقه بذلك على حساب روسيا من خلال تقسيم أراضيها التاريخية وتمزيق قطع منها"<sup>1</sup>، واليوم أصبحت أوكرانيا اليوم دولة ذات انتماء أوروبي وتشعر بنفسها أقرب للاتحاد الأوروبي أكثر من قربها الى روسيا الاتحادية اليوم وهذا تغير حقيقي في هويتها السياسية.

3- الهويات قابلة للتغير: قبول الهويات للتغير قاعدة ثابتة ولها الكثير من الشواهد التاريخية فمثلا الهوية البريطانية مرت بالكثير من التغيرات الاستراتيجية فمن قبل كانت عبارة عن قوة استعمارية توسعية، تحولت الى قوة تابعة للدول الأوروبية وانضمت بشكل جزئي إلى الاتحاد الأوروبي، ولكنها في 2016 وبعد Brexit أصبحت بريطانيا ذات هوية أطلسية أكثر منها أوروبية وأصبح التنسيق الموجود بينها وبين الولايات المتحدة مهم ويحدد سياستها الأمنية والسياسية بناء عليه. فالهويات قابلة للتغيير على حسب المعطيات والتصورات التي تصنع في ذهنية الشعوب وصناع القرار في الدول.

4- التعدد الهوياتي: فلا ينبغي وجود هوية واحدة موحدة بل هي قابلة للتجزئة وتتحكم فيها معطيات أخرى.

<sup>1</sup> شبكة bbc الإخبارية، روسيا وأوكرانيا: تاريخ متشابك وقرن من الصراعات والحروب، <https://www.bbc.com/arabic/world-60683368>، اطلع عليه في 29 سبتمبر 2024 على 10:00.

بالعودة لمفهوم الهوية حاول الأستاذ pater katzenstien ربط الهوية بمصطلحين على درجة عالية من الأهمية وهما التهديد والمصلحة، حيث اقر بأن التعريفات المنتشرة للهوية والتي تميز بين الذات والآخر والتي تضم ضمناً التهديد والمصلحة لها تأثيرات قوية على سياسات الأمن القومي<sup>1</sup> وتعتبر العلاقة بين الذات والآخر والعلاقة بين المصلحة والتعاون والعلاقة بين التهديد والأمن المسخر من خلال الهوية جوهر المراجعات التي حدثت في هذا المفهوم من اجل استعماله في العلاقات الدولية.

يشير الأستاذ الكسندر وانتد في كتابه النظرية الاجتماعية للسياسة الدولية إلى أن الهوية بالنسبة للفاعل في السياسة العالمية هي خاصية يتميز بها الفاعل وينتج عنها ميولا سلوكيا ودوافع معينة وهي مرتبطة بالأساس بفهم الفاعل لذاته ولكن مع شريطة أن يعترف الفاعلون الآخرون بهذه الخاصية ويتعاملوا معها على هذا الأساس.<sup>2</sup>

وحسب الأستاذ وانتد فإنه هناك نوعان من الأفكار:

- أولاً: الأفكار التي تعتقدها الذات: وهي الأفكار التي يعتقد الفاعل على المستوى الدولي بأنها تشملته وتعنيه.
- ثانياً: الأفكار التي يعتقدونها الآخرون: وهي الأفكار التي يرى الطرف الثاني أنها موجودة في الفاعل وتلازمه.

وهذا تأكيد بأن الهوية تتحرر وتتشكل بأبنية داخلية وخارجية، فالجميع يساهم في تشكيلها، وهنا نعود قليلا الى الحالة الأوكرانية والاعتقادات التي رسمتها حكومة زيلينيسكي لدى الشعب الأوكراني بأنه يمكن ان ينتمي على الحضارة الغربية وبأنه يمكن له الاستفادة من مقومات الحضارة الغربية جعل الصورة ترسم لدى الشعب وجميع المؤسسات الرسمية داخل اوكرانية بضرورة المحاربة من أجل الوصول إلى هذا الهدف، وعلى صعيد آخر ساهمت الرؤية التي رسمتها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بأن اوكرانية لها من المقومات الهوياتية ما يجعلها قادرة على الانضمام الى الاتحاد الأوروبي والحلف الأطلسي، وهنا لعب الآخر الذي هو

<sup>1</sup> Chengxin pan, op.cit p18

<sup>2</sup> الكسندر وانتد، النظرية الاجتماعية للسياسة الدولية، تر عبد الله جابر، مكتبة الملك فهد الوطنية، (الرياض: 2005) ص ص 313 و314

الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة دورا في تشكيل هوية جديدة للدولة الأوكرانية جعلها تدخل في تغيرات استراتيجية اثرت بشكل كبير على بعدها الأمني والسياسي.

وفي أطروحة مناقضة للطرح المقدم سابقا هناك اختلاف كبير بين مصادر الهوية بالنسبة للبنائين حيث يرى البنائيون بأن المصدر المحدد لهوية الدولة هو محيطها الخارجي ومن أنصار هذا الطرح نجد الأستاذ كسينجر حيث يعتقد أن التفاعلات الحادثة على المستوى الخارجي وليس الداخلي على أساس أن الدول تقوم دائما بردود أفعال لما تراه من دول أخرى وان ردود الأفعال هذه هي التي تشكل التصورات التي تبنى عليها الهوية.<sup>1</sup>

الحديث عن الهوية في الدراسات الأمنية يقودنا بشكل كبير إلى الحديث عن المنظور البنائي في تفسيراته للأمن، حيث أنه ومن المعروف أن التفسيرات البنائية مبنية في الأساس على المعايير والهويات والأفكار والتي تعبر كلها عن مقارنة تحليلية مختلفة تماما عن المقاربة الواقعية المادية في تحليل الأمن والتي تعتمد بالأساس على القوة العسكرية وفكرة الدولة القوية. البنائية في جوهرها ترى بأن الأمن هو عبارة عن بناء اجتماعي فهم ينظرون إلى العالم بأنه بناء اجتماعي نتاج عن التفاعلات البيئانية intersubjectivity وأن هذه التفاعلات هي التي تأسس نظرة الفاعل لما يحدث حوله.<sup>2</sup>

حيث يجادل البنائيون أنه لا يمكن إدراك ومعرفة فهم الواقع الا من خلال استعمال المفاهيم الاجتماعية مثل: الأفكار والمعاني والهويات والمعايير، التي يتم بنائها وتشكيلها وتشاركها بين الجهات الفاعلة (دول والافراد) حيث بهذه العملية يمكننا التأكيد بأن الامن عند البنائين هو محاولة الحفاظ على القيم الأساسية للمجموعة ذاتها من خلال ادراكها للتهديدات والتي يتم عن طريق تركيز الفواعل الرسمية في الدولة على توضيح لماذا الفعل أو الدول x

<sup>1</sup> محمد الطاهر عدلية، تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية: دراسة في المنطلقات والأسس، أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة، سنة 2015. ص

.314

<sup>2</sup> الحاجة سعود ونور الدين دخان، التفسير البنائي للأمن والارهاب في العلاقات الدولية: الهوية كمحدد للأمن ومعرف للبيئة الأمنية، مجلة

أبحاث قانونية وسياسية، المجلد 07، العدد 01، جوان 2022، ص 229

تعتبر بمثابة عدو عن طريق توضيح مجموعة الأفكار التي تشكل الهوية لهذه المجموعة وتوضح بأن الخصم عبارة عن تهديد.

## المطلب الثاني: مفهوم الأمن: فحص الجوانب المعيارية للأمن في العلاقات

### الدولية

في إطار النظام الدولي الجديد الذي حدث فيه الانتقال من عصر الإمبراطوريات الى عصر الدول بعد وستقالية، أصبح الأمن ظاهرة متعددة المستويات تضيء دائما هواجس بشأن توفيره خاصة على المستوى الدولي والإقليمي، وقد أشار الأستاذ arnold walfers إلى أن الأمن من المصلحات الأكثر غموضا في العصر الحالي خاصة بعد تشعبه وارتباطه الوثيق بمفهوم المصلحة الوطنية<sup>1</sup>

الأمن وكما تم تعريفه من قبل عالم الرياضيات ريني ديكرت بأنه الابتعاد عن الخوف والاقتراب من الأمان أما ارلوند والفرز يعطي للأمن بعدين البعد الأول هو بعد موضوعي والذي يقصد به غياب التهديدات تجاه قيم مكتسبة، أما البعد الثاني وهو الذاتي والذي يعني غياب الخوف من أن يتم المساس بأي من تلك القيم<sup>2</sup>.

عرف مفهوم الامن الكثير من التطورات والتي كان لها علاقة مباشرة بالاتجاهين الكبيرين الذين تم تصنيف العلاقات الدولية فيهما وهما الاتجاه الوضعي والمابعد وضعية، وسنحاول أولا الإشارة الى المفهوم التقليدي والوضعي للأمن ثم المفهوم النقدي الجديد.

1- المقاربات الوضعية للأمن: يمكننا تلخيص المقاربات الوضعية للأمن في المقاربة الواقعية والمقاربة الليبرالية، بالنسبة للمقاربة الواقعية تعتبر نظرية أمنية بامتياز حيث أن التفسيرات التي كانت تقدمها النظرية الواقعية كانت هي الأساس الذي قامت عليه فكرة غياب الأمن، وخاصة فكرة أن الدولة تسعى من أجل البقاء في عالم فوضوي، ومن أجل هذا تسعى لاكتساب المزيد من القوة، يرى لين جونز بأن الموضوعات التي يتم معالجتها من خلال

<sup>1</sup> زين العابدين بولبنان وزغدار عبد الحق، "الحكم الأمني الخاص في إفريقيا: بين جلب المضرة ودفع المصلحة"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 10، العدد 1، الجزائر ص 455  
<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 458.

الفكر الواقعي هما أسباب الحرب وطرق منعها وثانيا الاستراتيجيات المتبعة من أجل تجنب الحرب مثل استراتيجية الردع الدولي، ومن أجل الفوز أيضا مثل استراتيجيات التهديدات النووية<sup>1</sup> حيث تعتبر هذه الموضوعات هي مثل الموضوعات الأساسية للواقعية.

تعتبر فكرة المعضلة الأمنية هي التجسيد النظري للافتراضات الواقعية في دراسة الأمن، حيث تقوم فكرة المعضلة الأمنية على أن الأساس وراء انعدام الثقة وعدم وضوح ادراكات الدول حيث تميل دائما الى التفسيرات السلبية يعود ذلك البيئة الفوضوية للنظام الدولي، حيث يعتبر هيرز خوف هو المحرك الأساسي للسعي الى اكتساب القوة<sup>2</sup>، وان فكرة اكتساب القوة تجعل الجميع يشعر بحالة غياب الأمن مما يدفعه الى السعي الدائم الى التسلح واكتساب السلاح وهنا يعيش النظام في حالة من الفوضى، وبما أن الدولة هي فاعل عقلائي يسعى دائما من أجل البقاء فيتعين عليه السعي الدائم لاكتساب المزيد من القوة العسكرية من أجل الحصول على الأمن.

أما النظرية الثانية في المقاربات الوضعية هي النظرية الليبرالية والتي تقوم أساسا على فكرة توسيع العقد الاجتماعي حيث ينتقل العقد من الأفراد والمجتمع المحلي الى المجتمع الدولي الذي يتكون من دول حيث تصبح الدول أيضا خاضعة لمجموعة من الحقوق والواجبات القانونية<sup>3</sup>

يحاول الليبراليون تغيير الواقع الدولي من خلال الحرص على أن الحرب ليست صفة دائمة في العلاقات الدولية بل يمكن للأفكار البشرية تغيير هذا الوضع القائم، والمثال الذي حاول من خلال هي أفكار الرئيس الأمريكي Woodrow Wilson الذي أقر بأن الحل للانتهاك من زمن الحرب هو قيام ديموقراطية مؤسساتية في جميع أنحاء العالم وتنعكس بالضرورة على طبيعة العلاقات التي تحكم النظام الدولي<sup>4</sup>. حاولت النظرية الليبرالية تقديم فكرة الاعتماد

<sup>1</sup> سيد أحمد قوجيلي، "الحوارات المنظورية واشكالها البناء المعرفي في الدراسات الأمنية"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر، 2010، ص 29

<sup>2</sup> نفس المرجع ص 36

<sup>3</sup> جون بيليس و ستيف سميث، *عولمة السياسة العالمية*، مركز الخليج للأبحاث، (الامارات: 2004) ص 234.

<sup>4</sup> وليد عبد الحي، *النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية*، (عمان: مركز أحمد ياسين، 1995) ص ص 82-84

المتبادل وتشابك العلاقات الاقتصادية فترة السبعينيات والثمانينات من القرن العشرين كبديل لفكرة الاعتماد الذاتي والسعي لاكتساب القوة، وبأن فكرة الشبكة العنكبوتية هي البديل لفكرة كريات البليارد التي طرحها الواقعيون<sup>1</sup>.

يرى أيضا الأستاذ Keohane بأن المؤسسات الدولية بوسعها توفير المعلومات وخفض تكاليف العمليات، وجعل الالتزامات أكثر موثوقية، وإقامة نقاط تركيز من أجل التنسيق كما تعمل بصفة تامة من أجل تسهيل إجراءات المعاملة بالمثل. فالفكرة الليبرالية مبنية على هذه الجزئية حيث يجب أولا انتشار الديمقراطية في كل أعضاء النظام الدولي، وصنع مؤسسات مشتركة تتولى عملية التنسيق وقيادة الدول مع التركيز على الاعتماد المتبادل وتقوية العلاقات الاقتصادية.

حاولت المقاربات الوضعية التركيز على الجانب المادي للأمن وهذا مهم جدا ولكن اهمالها لمختلف الجوانب الأخرى ذات الطبيعة الإنسانية والمعارية للدول وخاصة الهوية والأفكار والخطاب والجوانب غير المادية كت تحقيق الأمن الإنساني جعلها قاصرة في تفسير كل الظواهر الأمنية وهذا ما جعل حقل الدراسات الأمنية يعرف تطورات وبروز اتجاهاتها جديدة أبرزها الاتجاه المابعد الوضعي.

2- المقاربات المابعد وضعية للأمن: بروز المقاربات البعد وضعية كان له مفعول خاص مع انتشار أعمال الأستاذ Buzan عندما نشر كتابه عام 1983 المعنون ب: people, state and fear : the national security problem in international relations حيث ركز على مناقشة مستويات الأمن المختلفة محاولا نقد وتجاوز المقاربات التقليدية للأمن التي تركز على العناصر المادية للقوة العسكرية عند الواقعيين والاقتصاد عند الليبراليين، حيث ذكر بوزان بأن الذي حدث بعد الحرب الباردة جعل من الأمن أكثر تعقيدا وجعل له جوانب متعددة.

نال كتاب باري بوزان إشادة كبيرة خاصة من رواد مدرسة كوبنهاغن لدراسات السلام وقد حاولوا تجسيد مضامين هذا الكتاب بفتح برنامج دراسات بعنوان الجوانب غير العسكرية للأمن حين تولى بوزان قيادته.

<sup>1</sup> JOHN w BURTON, world society, (uk : cambridge university press, 1972) p36.

حاول بوزان صياغة مفهوم جديد للأمن يتناسب والطبيعة الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة، فقد اعتبره "العمل على التحرر من التهديد وفي سياق النظام الدولي فإنه يعني قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقل وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي يرونها معادية، فالحد الأدنى للأمن هو البقاء، لكنه يتضمن أيضا إلى حد معقول سلسلة من الاهتمامات الجوهرية حول شروط حماية هذا الوجود"<sup>1</sup>.

وقد انطلق بوزان في دراسته للأمن من ثلاث مستويات تحليل: الفرد، الدولة والنظام الدولي، مشيرا إلى صعوبة تحديد مرجعية للأمن، لكن يبقى أمن الدولة هو الأهم باعتبارها الوحدة المرجعية الأساسية، لكنها ليست الموضوع المرجعي الوحيد لفهم السلوكيات الأمنية، وعلى هذا الأساس يظل أمن الفرد وأمن النظام الدولي تابعا لأمن الدولة<sup>2</sup>

اقترح بوزان توسيع مفهوم الأمن ليشمل إلى جانب القضايا العسكرية القضايا الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، الغذائية، الصحية والبيئية فعلى غرار الأمن العسكري المتعلق ببناء القدرات العسكرية الدفاعية والهجومية، وإدراكات الدول لأهداف بعضها البعض، أضاف الأمن السياسي، الذي يركز على استقرار الدول وأنظمة حكوماتها، والأيدولوجيات التي تشرع أنظمتها، في حين يركز الأمن الاقتصادي، على الموارد اللازمة والأسواق الضرورية لتحقيق مستويات مقبولة من رفاه وقوة الدولة. أما الأمن المجتمعي فيتمحور حول هوية المجتمع، حماية وتطوير الأنماط التقليدية لغة، ثقافة، دين، أعراف... الخ في حين يركز الأمن البيئي أو الأيكولوجي على حماية البيئة من الممارسات الإنسانية المسببة لبعض الظواهر السلبية، كتغير المناخ، الاحتباس الحراري، التلوث، الجفاف.

كذلك من بين الإضافات والمفاهيم التي جاء بها "بوزان" مفهوم المركب الأمني الإقليمي، الذي يعرف بأنه "مجموعة دول ترتبط همومها أو هواجسها الأمنية الأساسية ارتباطا وثيقا فيما بينها، مما يجعل من غير الممكن النظر واقعيًا لأمن دولة بمعزل عن أمن الدول الأخرى،

<sup>1</sup> Barry Buzan, "new patterns of Global security in the twenty -first century " ,International Affairs" vol 67., N°03, (1991), p.433.

<sup>2</sup> Ronnie D. Lipschutz , "on security", in: Ronnie D. Lipschutz, **on sécurité** ,( New york: Colombia press 1998), p.05.

ويشمل مركب الأمني على الاعتماد المتبادل في مجال التنافس مثله مثل المصالح المشتركة، أما العامل الأساسي في تعريف مركب الأمن، فهو عادة مستوى عال من التهديد /الخوف الذي يشعر به بشكل متبادل فيما بين دولتين أو أكثر<sup>1</sup>، ولأن الأمن ظاهرة علائقية Relational phenomenon، فإنه لا يمكن فهم الأمن الوطني بمعزل عن سياقاته الإقليمية فالأمن الوطني national security - أمن فرنسا مثلاً-: ليس في حد ذاته مستوى ذو مغزى للتحليل، لأن ديناميكيات الأمن علائقية بالأساس، فلا وجود لأمة مكتفية ذاتياً من الأمن، أما الأمن الشامل Global security بمعناه الكلي، فيعبر في أفضل الحالات على تطلع لا على الواقع، وعلى النقيض من ذلك، يشير الإقليم Region إلى مستوى ترتبط فيه الدول أو وحدات أخرى بما فيه الكفاية مباشرة مع بعضها البعض بحيث أن أوضاعها الأمنية لا يمكن النظر إليها بمعزل عن الآخرين.

كذلك من بين الإسهامات الفكرية البارزة طرح مفهوم الأمننة Sécouritization، وكان "وايفر" أول من جاء بالمصطلح، من خلال مقالته الأمننة ونزع الأمننة Sécouritization and Desecouritization 1996، لكن لم يطور هذا المفهوم إلا عنه نشر كتاب: Sécouritization: Anew framework of Analysis.

وتشير الأمننة إلى اعتبار الأمن كفعل خطابي speech Act، فبمجرد وسم شيء ما بأنه قضية أمنية فإنه كذلك، وعليه تعرف الأمننة كعملية عندما يصرح الفاعل بمسألة معينة بأنها تشكل تهديداً وجودياً لبقاء وحدة مرجعية معينة، وفي هذا يقول "وايفر" "يمثل شيء ما مشكلة متى أعلنت النخب الحاكمة أنه كذلك"<sup>2</sup>، وقد أكد "بوزان" أن إضفاء الطابع الأمني على مجال معين من السياسة العامة يكون عبر عملية خطابية لغوية.

هنا يمكننا الاستعانة بطرح الأستاذ "ديديي بيغو" Didier Bigot الذي حلل الهجرة وكيف تصبح هذه الأخيرة مسألة أمنية عبر خطاب اجتماعي وسياسي، يقول: "الهجرة مشكلة أمن

<sup>1</sup> Buzan, people, states and fear, *op.cit.*, p.19.

<sup>2</sup> Ole Waever, "securitisation and desecuritisiation", in :Barry Buzan , Lene Hansen (eds), International security studies, (vol 03),( widening security, SAGE publication, 2007), p.63.

كبرى بالنسبة لأوروبا، ليست فقط مجرد ملاحظة، قوة صيغة مضمون الكلام التي تغير المدلول الاجتماعي لمفهوم الهجرة، والتي تحولها بقوة المفردات إلى مسألة أمن تحل بوسائل خاصة<sup>1</sup>. هناك أيضا تصور مابعد وضعي للأمن تابع لانصار النظرية البنائية في العلاقات الدولية والتي تركز على أثر الهوية في صنع الأمن. حيث تعتبر البنائية منظورا جديدا نسبيا للسياسة العالمية، تطورت فترة الثمانينات ، وأصبحت أكثر بروزا مع نهاية الحرب الباردة، لتمكنها من التعامل مع العديد من المسائل الدولية الجديدة التي عجزت النظريات العقلانية (الواقعية والليبرالية) عن إدراكها، بسبب اعتمادها متغيرات تفسيرية لا تتناسب والبيئة الدولية الجديدة ،وغالبا ما يُنظر للبنائية على أنها اتجاه نظري جديد لكنها عكس ذلك إذ تعود أصولها التاريخية إلى القرن الثامن عشر في كتابات الفيلسوف الإيطالي جيامباتيستا فيكو Gianbattista vico ، الذي رأى أن العالم الطبيعي هو من خلق الله في حين أن العالم التاريخي من صنع الإنسان ، وكنظرية قائمة بذاتها في حقل العلاقات الدولية ظهرت في أعمال كلا من بيتر كاتزنشتاين peter hartenstein فريدريك كراتشويل fredrick kartochwil، وبشكل كبير مع نيكولاس أونوف nicholas onuf الذي كان أول من استعمل مصطلح البنائية في عمله:

Worl of our making سنة 1989<sup>2</sup>.

وتقوم البنائية على مجموعة من الافتراضات:

- الدول هي الوحدات الأساسية للتحليل.
- الوجود الاجتماعي ليس مُعطى موضوعيا أو ذاتيا، بل يتشكل بطريقة تبادلية عبر الأفعال والتفاعلات الإنسانية والعلاقات الدولية كحقيقة في إطار التفاعل الإنساني، فالبشر يكونون صورا تبادلية عن أنفسهم في مقابل الآخرين، كما أنهم يحملون تصورات مختلفة عن مواقعهم في ظل عالم اجتماعي متغير.

<sup>1</sup> Didier Bigot, "l'immigration à la croisée des chemins sécuritaires", Revue européenne des migrations internationales, Vol 14, N°01, (1998), p.33.

<sup>2</sup> "Constructivism in Methodological Debates: post-positivist approaches"، available at: <http://www.uta.edu/huma/illuminations>

- الطبيعة التذاتانية Intersubjectivity لكل من الفاعل والبنية، فالمعايير واللغات والمعاني والثقافات والأيدولوجيات هي ظواهر اجتماعية تشكل الهويات وتقود الأفعال، والأفراد يحتاجون إلى قبول هذه الظواهر الاجتماعية من أجل التعريف بأنفسهم<sup>1</sup>.
- السياسة العالمية تتحدد وفقا للبنية الإدراكية المكونة من الأفكار العقائد، القيم الثقافية، المعايير والمؤسسات المبنية تذاتانيا من طرف الفاعلين، هذه البنية لا تؤثر فقط على سلوك الفاعلين، لكنها تشارك في تشكل هوياتهم ومصالحهم التي تُبنى عبر التفاعلات الاجتماعية<sup>2</sup>.

ترى البنائية أن "الاجتماعي" هو الذي يعطي معنى "المادي"، فالعديد من المفاهيم كالفوضى، القوة، المصلحة والأمن، هي أساسا بُنى اجتماعية أكثر من كونها نتاجا لبنية النظام الدولي، كذلك بالنسبة للمصالح والهويات والتي على أساسها تحدد الدول أعضائها من حلفائها تعبر بُنى اجتماعية تنتجها الفواعل لا البنية<sup>3</sup>، فالمصالح والهويات تتشكل وفقا للممارسات بين الأطراف الفاعلة في إطار عمليات التفاعل بدلا من كونها متشكلة قبل التفاعل، وفي الفوضى يجادل "وندت" بأن لها عدة معاني لدى كل فاعل على حدا، مما يجعلها قادرة على بناء العديد من أنماط السلوك مختلفة عن تلك التي تفترضها الواقعية<sup>4</sup>، التي تتعامل مع طبيعة المساعدة الذاتية للفوضى على أنها منطق ومتأصلة في النظام ذاته، كما يرى أن مشاركة الفاعلين في المعاني الجماعية هي التي تحدد مصالحهم وهوياتهم، إن الهويات والمصالح علائقية تعرف كما تعرف الأوضاع، والمؤسسات فهي مجموعات مستقرة نسبيا من الهويات والمصالح، والمساعدة الذاتية هي إحدى هذه المؤسسات، وفي ذلك يقول "وندت": "إن نظام العون الذاتي self-help وسياسات القوة لا تنتج عن الفوضى لا بشكل منطقي ولا بشكل سببي، وإذا كنا اليوم نجد أنفسنا في عالم يقوم على العون الذاتي وسياسات القوة، فإن ذلك يرجع إلى عمليات

<sup>1</sup> Audie Koltz , Cecelia Lunch, Strategies for Research in Constructiv International Relations,( new York: M.E sharpe, 2007), p,p 07,08.

<sup>2</sup> Ronal L.Jepperson, Alexander Wendt, and Peter J Katzenstein, "Norms, Identity and culture in national security", In: Peter J.Katzenstein, The culture of national security: Norms and Identity in world politics,( New york: Columbia University Press, 1996), p.33.

<sup>3</sup> Alexander Wendt, "Anarchy is what states make of it: the social construction of power politics", Inernational organization, vol 46, N° 02, 1992, p.394.

<sup>4</sup> Ibid p 395.

النظام الدولي وليس إلى بنيته، لا يوجد هناك منطوق للقوة بمعزل عن الممارسات التي تنشئ بنية دون أخرى للمصالح والهويات، إن العون الذاتي وسياسات القوة هي عبارة عن مؤسسات، وليست مقومات أساسية للفوضى، فالفوضى هي ما تصنعه منها الدول<sup>1</sup>.

وكغيره من المفاهيم الأخرى فقد عالجت البنائية مفهوم الأمن في إطار سياقاته التاريخية والاجتماعية المختلفة، من خلال التركيز على العوامل غير المادية (الهوية، المعايير، الثقافة)، وبذلك فقد تجاوزوا المتغيرات التحليلية التقليدية (الليبرالية الواقعية).

يرى "وندت" أن مفاهيم الأمن تختلف حسب مدى وطريقة تعريف الذات للآخر<sup>2</sup>، ومن خلال ربطه لثلاثية الهوية، العون الذاتي الفوضوية، فقد جادل بأن الهوية تشكل أساس المصالح وسلوكيات الدول، وأن العون الذاتي هو إحدى بُنى الهوية، وأن المصالح أنتجت الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي<sup>2</sup>.

وفي تحليل العلاقة بين المعايير، الهوية، الثقافة والأمن انقسم البنائيون إلى تيارين بنائيون تقليديون وبنائيون نقديون، أما التقليديون فمثلهم كل من: بيتر كاتزنشتاين Peter Katzenstein، وميكائيل بارنت Michael Barnett، وعرفت بالتيار البنائي المهيمن في العلاقات الدولية، فحسبهم فإن هوية الدول التي تدل قبل كل شيء على الهوية الوطنية تظهر من خلال تفاعلاتهم مع مختلف البيئات الاجتماعية الداخلية والدولية، مشكلة بذلك مساراً سياسياً يجعل الفواعل تتخربط في صراع مع بعضها البعض<sup>3</sup>.

فإدراكات التهديد وتصورات الأمن مرتبطة بشكل وثيق بتعريف الهوية الوطنية، فمن ضمن العناصر المشاركة في تشكيل الهوية الوطنية نذكر التمثيل الذي يجسده أعضاء الدولة لها ولمكانتها ولدورها في النظام الدولي، تصوره للنظرة التي تمتلكها الدول الأخرى عنهم، وأخيراً التصور الذي يمتلكونه عن النظام والدول الأخرى المشكلة له، فإدراك الآخر (l'autre)،

<sup>1</sup> Idem

<sup>2</sup> Alex Macleod, "les études de sécurité: du constructivisme dominant au constructivisme critique", I : Alex Macleod (éd) Approches critiques de la sécurité: une perspective canadienne, (Paris, l'harmattan, 2005), p.57.

<sup>3</sup> Alexander Wendt, "Anarchy is what states make of it: the social construction of power politics, op .cit, p.399

يؤثر على متخذ القرار بمقتضى أن الخارج (l'étranger) قد يكون صديق حليف، خصم، عدو، أو بكل بساطة محايداً<sup>1</sup>.

يركز كاترتشتاين وزملاؤه على الأمن بالمعنى التقليدي والقضايا الصلبة (الأمن العسكري والوطني، مركزية الدولة)، مما جعلهم محافظين أكثر مما ينبغي على أمن الدولة، وبالتحديد الأمن العسكري بدلا من المواضيع الأمنية الحالية، هذا من جهة ومن جهة أخرى فقد ركزوا على العلاقة السببية بين الهوية والأمن والأثر الذي يخلفه تغير الهوية على المصالح، والذي يؤثر بدوره على سياسة الأمن الوطني.

وعموما يتفق جميع البنائين على مجموعة من النقاط فيما يتعلق بالدراسات الأمنية:

- الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي، لكن يجادل البنائون على أن منطق الفوضى ليس متأصلا بذاته ولا مستقلا عما تعتقده الدول، فالفوضى هي ما تصنعه منها الدول، كما أن هناك عدة معاني للفوضى كما أكدها وندت طبقا لتصور وإدراك كل دولة على حدا.
- إذا كان المأزق الأمني أو المعضلة الأمنية حسب الواقعيين الجدد تنتج عن عامل اللايقين (سوء الإدراك)، فالبنائون يتساءلون عن صدق هذا الافتراض والتحليل بالنسبة للدول أعضاء الحلف الواحد أو المؤسسة الاقتصادية الواحدة، أو بين دول محايدة. إذ يعتقدون أن عامل "اللايقين" في السياسة الدولية يمكن أن يسبب تهديدا كمتغير ولكن ليس كعنصر ثابت، بالإضافة إلى أن الهويات تعمل على الإقلال من خطر اللايقين، فالدول تدرك باقي الدول الأخرى بشكل مختلف ومتمايز، فالقدرات النووية لفرنسا وروسيا الاتحادية مثلا لها إدراك وفهم مختلف بالنسبة لصناع القرار البريطاني.

### المطلب الثالث: الهوية الأمنية المشتركة: مساءلة مفاهيمية للمقاربات النظرية:

يعتبر مفهوم الهوية الأمنية المشتركة من المفاهيم الجديدة في حقل الدراسات الأمنية حيث أنه وعلى غرار الكثير من التركيبات المتعلقة بتجزئة الهوية لم يحصل على مناقشة مفاهيمية كافية من أجل ضبطه ومحاولة استعماله في أبحاث علمية متقدمة، تعتبر العلاقة

<sup>1</sup> Alex Macleod, Isabelle Masson et David Morin, "Identité nationale, sécurité et la théorie des relations internationales", *Etudes internationales*, N° 1, (Mars 2004), p.14.

بين الهوية والأمن هي الجوهر الأساسي لهذا المفهوم المركب، عند البحث في الخلفيات التي عالجت المفهوم نجد أغلبها حاولت الإشارة الى الكيفية التي تؤثر بها الهوية على الأمن من يحلب لنا حالة من غياب الأمن ومثل هذا مقارنة مدرسة كوبنهاغن التي تحدثت عن التهديدات التي تصيب الأمن المجتمعي عندما يكون هناك تهديد لهوية أقلية من الأقليات داخل المجتمع. العمل الذي نقوم به هنا هو محاولة إعادة تركيب وإنتاج مفهوم جديد للهوية الأمنية قائمة على مجموعة من الفرضيات لبعض النظريات الأساسية في العلاقات الدولية، وهناك خلط يجب توضيحه هو العلاقة بين الهوية الأمنية والعقيدة الأمنية SUCIRITY DOCTRINE والتي تعتبر أيضا من المفاهيم الجديدة في العلاقات الدولية حيث عرفت بأنها التصور متكامل الذي تقرب من خلاله الدولة أمنها، حيث تتشكل هذه التصورات من خلال أيديولوجيات معينة<sup>1</sup>، كما يشترك هذا المصطلح في رؤيته الشاملة للأمن وقطاعته المختلفة. فالعقيدة الأمنية قائمة على التوجهات الكبرى التي تحكم الدولة في شقها الأمني سواء كان داخلي أو خارجي وهذه التوجهات تكون موضوعة ومحددة دستوريا وايدولوجيا عكس الهوية الأمنية.

سنحاول معالجة مفهوم الهوية الأمنية المشتركة من خلال الطروحات المؤسساتية للنظرية الليبرالية والوظيفية الجديدة وأيضا مقارنة المركب الأمني، مع الإشارة الى فكرة التهديدات المشتركة في المقاربة البنائية.

### 1- الهوية الأمنية المشتركة قائمة على مأسسة العلاقات:

لا يمكن التحدث عن الأمور الما فوق الدولية المشتركة كما يعرفها الأستاذ Ole Wæver<sup>2</sup> دون الإشارة الى التغييرات التي حدثت في الاتحاد الأوروبي باعتباره مؤسسة فوق دولية<sup>3</sup> تمثل جميع دولها للقرارات التي تصدر من المؤسسات المشرفة على الاتحاد، والتي تعتبر سابقة تاريخية في العلاقات الدولية منذ معاهدة ويستفاليا.

<sup>1</sup> سليم بوسكين، "العقيدة الأمنية الجزائرية وإشكالية التكيف مع التهديدات الجديدة"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 10، العدد 02، (الجزائر: 2019)، ص 1330.

<sup>2</sup> Ole Wæver, "Integration and Security: Solving the Sovereignty Puzzle in E.U. Studies", Journal of International Affairs, Vol. 48, No. 2 Winter 1995 P 390.

<sup>3</sup> الفوق دولية: تعني بها هنا امتثال الدول للقرارات هيئات مشتركة حيث تتحكم هذه الهيئة في قرارات التي تصدر عن الدول.

في البداية تم صياغة نظرية التكامل في مصطلحات واقعية، حيث تناولت كيف يمكن منع الحرب وكيف يمكن للهوية السياسية أن تتحول من الولاءات الوطنية إلى الولاءات الإقليمية بمرور الوقت تلاشى عمق نظرية التكامل، وركزت بدلاً من ذلك على العلاقات المؤسسية داخل الاتحاد الأوروبي بدلاً من الآثار الأوسع للتكامل.<sup>1</sup> وفي خضم هذا كانت إشكالات الهويات المختلفة من بين الاشكالات الأساسية التي حاول قادة الاتحاد الأوروبي تغييب النظر عنها، حيث ومع نهاية الحرب الباردة وفي إطار مجموعة من المؤتمرات الدولية توصل قادة الاتحاد الأوروبي بأن الأمن والتكامل متشابكان<sup>2</sup> وبأن الهوية الوطنية دائماً مهددة ما لم تقدم لها هوية جماعية تحميها بإدراكات مشتركة لان الترابطية في الجديدة في العلاقات الدولية أصبحت قائمة على قوة الجوار الإقليمي، الذي يعتبر مهماً جداً من أجل الوصول إلى أمن كامل.

المأسسة لها مجموعة من الافتراضات أبرزها افتراضات المدرسة الوظيفية الجديدة، القائمة على أن فكرة التكامل والاندماج تبدأ من مجالات السياسة الداخلية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية إلى أن تصل إلى مسائل أهم مثل الأمن القومي والسياسات الخارجية. حيث ينتقل الولاء من الدولة القومية إلى الدولة الما فوق قومية وتكون في العادة هيئات جديدة تم تشكيلها بموجب الانفاق بين الهيئات الأخرى حيث طابعها إقليمي دولي وليس محلي.

يرى المفكرون في النظرية الوظيفية الجديدة من أجل حدوث توافق لابد من وجود:<sup>3</sup>

- ثقافة مشتركة تقرب بين القيم الموجودة في المجتمعات
- التركيز على الجانب الاقتصادي حيث يجب على الدول ان تقوم بعلاقات اقتصادية أساسها المصلحة الجماعية وليس مصلحة الدولة فقط.
- إلزامية وجود روافد مؤسساتية تحمل على عاتقها مسؤولية حدوث هذا التكامل.

<sup>1</sup> Ole Wæver , op.cit, p 402.

<sup>2</sup> Idem

<sup>3</sup> محمد محمود الامام، تطور الأطر المؤسسية للاتحاد الأوروبي، (مصر: منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ط1)، 1998،

على صعيد الثان نجد فكرة الليبرالية المؤسساتية والتي عرفت مجموعة من التطورات فبعد الحرب العالمية الأولى كان لزاما على القادة المنتصرين فيها تأسيس عصابة الأمن والتي تم اعتبارها كهيئة دولية لفض النزعات واحلال السلام الدولي على أساس التشاركية في التصورات والإدراكات وكان لها مجموعة من النجاحات التي لم تعكس أهدافها حيث تمثلت أهدافها<sup>1</sup> في

- 1- معالجة القضايا ذات الاهتمام العالمي
- 2- حل النزعات بين الدول
- 3- تعزيز التعاون في قضايا الصحة والتعليم
- 4- إرساء مبدأ الأمن الجماعي

كانت الفترة التي أنشأت فيها هذه الهيئة الدولية حساسة في النظام الدولي، ومع اندلاع الحرب العالمية الثانية لم يبق أمام هذه الهيئة إلا السقوط وتم حلها. بعد نهاية هذه الحرب عرفت المؤسسات الدولية إعادة الإنتاج حيث تم تأسيس الأمم المتحدة والتي كانت مثالا عن مؤسسة دولية تقوم على مجموعة من الصلاحيات تختلف عن عصابة الأمم وربما أبرزها القدرة على التدخل وفرض السلام، أيضا مشاركة القوى الكبرى فيها من خلال مجلس الأمن. مع كل هذه الأحداث الدولية عاد الزخم الى النظرية المؤسساتية حيث برزت اعمال الأستاذ كوهين الذي جادل حول أهمية الجهات الفعالة في المنظمات الدولية وأهمية التجانس بينها<sup>2</sup>، حيث يحقق هذا فكرتين مهمتين، الأولى تتمثل في دمج الأمن المحلي بأمن الدولي عن طريق حلم إقامة سلطة عليا مشرفة عن النظام الدولي كاملا لها سلطة فرض النظام مع تحديد المخالفات والقيام بفرض العقاب، أما الثانية فهي محاولة البناء المؤسساتي للأمن حيث تقوم هذه الفكرة على ربط الأمن الداخلي لدولة ما بالأمن الداخلي لمجموعة من الدول، حيث ينتج عن هذا

<sup>1</sup> the Kootneeti Team, "League of Nations: Achievements and Reasons For Failure", thekootneeti, <https://thekootneeti.in/2022/09/19/league-of-nations-achievements-and-reasons-for-failure/>, accessed 21/12/2023.

<sup>2</sup> Tana johnson and andrew heiss, "liberal Institutionalism " (london : routledge), 2018 p13

الترابط بناء مؤسسات جديدة<sup>1</sup>، وهذا ما حدث في الاتحاد الأوروبي منذ تأسيس الجماعة الأوروبية للأمن والفهم سنة 1951 والتي كانت تسعى من اجل تحقيق أمن اقتصادي عن طريق فكرة الاعتماد المتبادل، والذي يعتبر مفهوما مهما جدا في الدراسات الأمنية رغم انه مفهوم اقتصادي بالدرجة الأولى، فبناء مؤسسات دولية تسعى لتحقيق الأمن بالمفهوم الشامل مركزة على فكرة الاعتماد المتبادل هي الأساس التي قامت عليها الليبرالية المؤسساتية.

### 2- الهوية الأمنية المشتركة قائمة على فكرة المركب الأمني:

مركب الأمن الإقليمي من بين أهم المصطلحات التي جاءت بها مدرسة كوبنهاغن للأمن، فقد عرف النقاش حول المقاربة البنوية للأمن الإقليمي زخما كبيرا خاصة بعد الكتاب الذي كتب سنة 2003 وكتابه كل من الأستاذ buzان والأستاذ Wæver بعنوان الأقاليم والقوى: بنية الأمن الدولي<sup>2</sup> فبالنسبة الى بوزان وويفر، مركب الأمن الإقليمي هو مجموعة من الوحدات التي تقوم بعمليات إضفاء أو نزع الطابع الأمني عن القضايا الأمنية بشكل جد مترابط بحيث أن مشاكلها الأمنية لا يمكن أن يتم حلها بشكل منفصل عن بعضها البعض<sup>3</sup>، وهنا عملية إضفاء أو نزع الطابع الأمني نقصد به عملية الأمانة والتي هي أيضا من المصطلحات العلمية التي أتت بها مدرسة كوبنهاغن للدراسة الأمنية حيث تقوم هذه العملية عن طريق الخطاب الرسمي للمؤسسات التابعة للدولة أو الكيانات الفوق دولية مثل المؤسسات الدولية، وأيضا عن طريق الخطاب غير الرسمي من المؤسسات التابعة للمجتمع المدني، حيث أن عملية التصنيف تكون عن طريق بث خطاب في الجمهور يفضي بأن القضية X تشكل خطر على الأمن وبعدها تكون هناك مجموعة من الترتيبات المهمة التي تنتهي بالقيام بإجراءات من اجل المعالجة الأمنية المباشرة.

<sup>1</sup> صهيب بلخير، "مسألة الهوية الأمنية الأوروبية المشتركة"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد 11، العدد 01، (الجزائر: 2024)

ص 541.

<sup>2</sup> Barry Buzan and Ole Wæver, Regions and Powers The Structure of International Security, (UK / cambridge university press), 2003, p1

<sup>3</sup> محمد حمشي، "مدخل الى المدارس الأوروبية في الدراسات الأمنية النقدية"، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، العدد 6، (الجزائر: 2018)

ص 352.

يقوم المركب الأمني الإقليمي عبر وجود مستوى عالي جدا من الاعتماد المتبادل الأمني بين الوحدات المشكلة للمركب الأمني حيث يشمل هذا الترابط مختلف عمليات بناء الأمن كما ترتبط عملية إضفاء ونزع التهديدات حول قضايا معينة بحدوث نوع من الإدراك المشترك بين الوحدات السياسية المختلفة والمشكلة للمركب الأمني.<sup>1</sup> كما تشير هذه النظرية إلى أن الأمن على المستوى الإقليمي يتأثر بما يحدث على المستويين الدولي والمستوى الداخلي للدول.

يمكننا القول ان نظرية المركب الأمني الإقليمي من النظريات التي يمكننا استخدامها في تفسير الهوية الأمنية المشتركة حيث أن الإدراكات المشتركة التي تحصل في البيئة الإقليمية معينة حول الاخطار سواء كان داخل الإقليم أو على المستوى العالمي تولد ردة فعل أمني من طرف جميع أعضاء المركب من أجل إعادة الامن.

### 3- الهوية الأمنية المشتركة قائمة على فكرة الإدراكات المشتركة:

فكرة المدركات المشتركة هي اللب الذي تقوم عليه النظرية البنائية في الدراسات الأمنية، فمسألة تشكل الهوية والمصلحة هو أكثر ما يقلق المفكرين البنائيين، فيرى البنائيون بأن الهوية والثقافة والأفكار هي التي تبني الواقع الدولي، أكثر من الاعتبارات المادية، وأن ما ينتج عن هذا البناء هو ما يشكل مصالح الدول وتموقعها وسلوكها في البيئة الدولية حيث يصرح الأستاذ ألكسندر وانت بأن الهويات هي قاعدة المصالح<sup>2</sup>، فحسب رأيه لا يمكن أبدا تحديد مصلحة دون تحديد تعريف دقيق للفاعل. كما تقوم الهوية بترسيم الحدود بين الذات والآخر حيث تقوم بإخبارك من انت وما وظيفتك وأخبارك من الآخرين وما هي نظرتهم لك.

يكتب الأستاذ STEELE حول فكرة الأمن الأنطولوجي المستمد من الهوية قائلا "بينما الأمن الطبيعي(من الواضح) مهم الى الدولة، الامن الانطولوجي أكثر أهمية لأن تحقيقه يؤكد حالة الهوية الذاتية وبمعنى آخر: يؤكد ليس فقط وجودها الطبيعي ولكن أوليا كيف ترى الدولة

<sup>1</sup> المرجع نفسه، ص 353

<sup>2</sup> سيد أحمد قوجيلي، "الحوارات المنظرية واشكالية البناء المعرفي في الدراسات الأمنية"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات

الدولية، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر، 2010، ص140

نفسها وثانيا كيف تريد الظهور أمام الآخرين"<sup>1</sup>. والمقصود بالأمن الأنطولوجي هو الأمن المرتبط بمعرفة الفاعل الدولي سبب وجوده.

وهناك مثال جيد جدا حول الفكرة التي تقر بأن الأمن بناء اجتماعي للهوية الذاتية، حيث نرى ان هناك فاعلين انانيين يواجهان بعضهما البعض، هدفها هو البقاء وكلاهما يملك بعض القدرات المادية، كما يشتركان في عدم الرغبة في التفوق والهيمنة، وهنا كسؤال مستقبلي ما هو توجه كل واحد منهما اتجاه الآخر؟ الواقعيون بطرحهم يقرون في هذه الحالة بأنه يجب أخذ اسوء الأحوال وهو حدوث الاعتداء بين الطرفين ولذلك يجب على من يريد البقاء السعي دائما لتفوق العسكري، هنا يجادل البنائيون بأن الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي ستصبح طبيعة مدمرة إذا ما تم الاخذ بأسوء الاحتمالات دائما وبأن التصرف في مثل هذه المواقف متعلق بدرجة أكبر بالهوية التي يراها كل منهما في الآخر.

إذا ظهور الهويات الجماعية هو نتيجة لبروز الجماعات الإقليمية ذات التكامل الوظيفي في التعاون الأمني. كما أن بروز وتشكل الهوية الأمنية المشتركة هو نتاج الثقة التي تكون بين جميع عناصر الجماعة والتي تكون مبنية في الأساس على التبدلات التي تحدث في مختلف المجالات.

ترى أفراد الجامعات بأن باقي الجماعة سيصممون نفس الأهداف ويتابعون نفس المسارات المشتركة والمثال على هذا ما قام به الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي عندما قام بتقديم وثيقة الاستراتيجية التي حولت روسيا الى عدو لجميع الدول الأوروبية، ورغم ان هذا القرار متعلق بالسيادة الوطنية للدول الا انه تم الاتفاق بين الجميع حول تقديم هذه الوثيقة كوثيقة أساسية في المنظومة الاستراتيجية للجميع الدول.

تعتبر الثقة المتبادلة بين مكونات المختلفة للجماعة نابعة من الانسجام المعرفي حول القيم المشتركة والتي بدورها تحدد المصلحة المشتركة.

<sup>1</sup>سيد أحمد قوجيلي، المرجع السابق، ص142

كما يشير الأستاذ الدكتور عامر مصباح بأنه لا يمكن الإقرار بوجود هوية أمنية جماعية من دون أن يكون لها تجسيد مؤسسي ذو طابع فوق قومي والذي يهدف إلى إنشاء مفاهيم وأهداف مشتركة وبالتالي يتشكل مفهوم الهوية الأمنية المشتركة من خلال تفاعل الهويات الوطنية فيما بينها<sup>1</sup>.

### المبحث الثاني: الأبعاد الجيوبوليتيكية للهوية الأمنية:

تعتبر الجيوبوليتيك من الحقول المعرفية الجديدة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ولها تأثيرات كبيرة جدا على توجه الظواهر السياسية، مثل السياسة الخارجية والسلوك الدولي والصراعات بكل أنواعها ولذلك تعتبر مادة تفسيرية قوية في عملية دراسة ما يحدث في العلاقات الدولية، ولذلك سنحاول تقديم الدراسة النظرية للمقاربات التفسيرية الكبرى في الجيوبوليتيك من أجل استعمالها في ما سيأتي من مواضيع في هذه الدراسة.

### المطلب الأول: أبستمولوجيا الجيوبوليتيك: الحدود المعرفية بين الفضاء والزمن

#### الفرع الأول: الجغرافيا كنبض للتاريخ: التطور الحيوي عند راتزل

يرى راتزل في دراسته أن التربة هي المعطى المؤسس الوطيد الذي تدور حوله مصالح الشعوب، وحركة التاريخ محددة مسبقا بالتربة والأرض. وتلي ذلك نتيجة يستخلصها على أساس نظرية التطور وهي أن الدولة كائن حي إلا أنه كائن متجذر في تربة الدولة التي تتكون من السطح الأرضي<sup>2</sup>، ومن البعد المساحي ومن وعي الشعب لهما وهذا ينعكس على المعطى الجغرافي الموضوعي والوعي الذاتي القومي العام لهذا المعطى، والذي يتم التعبير عنه في السياسة<sup>3</sup>. إذا حسب راتزل الدولة الطبيعية هي التي تجمع بصفة عضوية بين الكميات المتغيرة للأمة الجغرافيا منها و الديموغرافية و الإثنوثقافية.

الدولة تتركز على أخذ الروابط التي توحدتها مع الشعب والفضاء، ويؤثر موقعها في تطور الحدود والصراع مع الجيران، وبهذا المعنى فإن للموقع تأثيرا جيوبوليتيكية والدولة

<sup>1</sup> عامر مصباح، "العولمة وقضايا الهوية"، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد 4، الجزائر: جوان (2014) ص 215

<sup>2</sup> محمد رياض، الأصول العامة الجغرافية السياسية والجيوبوليتيكية، (مصر: الهنداوي للنشر، 2012) ص 56

<sup>3</sup> الكسندر دوغن، أسس الجيوبوليتيك و مستقبل روسيا الجيوبوليتيكية، تر: عماد حاتم، (ليبيا: دار المتاب الجديدة، 2004) ص 135

بانحصارها تكون مهددة من جميع الجوانب<sup>1</sup> ويقترح راتزل أن تحيط الدولة نفسها بفضاءات حاجزة كي تحمي قلبها الاستراتيجي<sup>2</sup>.

يجب على الدولة أيضا أن تركز على فضاءها البحري وأن تصنع أسطولا بحريا قويا، حسب راتزل الدولة التي لا تطور في فضاءاتها القريبة هي دولة تتقهقر.

نظرة راتزل العضوية تنعكس أيضا في علاقتها بالمدى نفسه، فهذا المدى ينتقل من الصفة المادية الكمية إلى صفة أخرى إذ يغدو وسطا حيويا<sup>3</sup> وتعتبر هذه الخاصية مهمة جدا للدولة حيث هذا ما يحدد التشكيل السياسي وتاريخ أجيال شعوبها.

كما يقر الاستاذ دوغن النظرة إلى الدولة على أنها جهاز حي يبعدنا عن فكرة حصانة الحدود، فالدولة كالكائن الحي تولد وتنمو وتموت وعلى هذا فإن توسعها وتقلصها المكاني عمليتان طبيعيتان مرتبطتان بدورتها الحياتية الداخلية<sup>4</sup>. كما يرى راتزل أن المكان الكبير هو قوة سياسية كبيرة لو حسن استخدامها<sup>5</sup>.

تعتبر القوانين السبع للتوسع الدولة هي أهم أعمال راتزل وهي<sup>6</sup>:

1- امتداد الدولة يتسع وفق امتداد ثقافتها حيث يقر بأن هناك دورا كبيرا بين ثقافة الدولة وتوسعها، وقد فضل الثقافة على الاقتصاد حيث قال ان الاقتصاد يسعى الى بناء عالم واحد<sup>7</sup>.

2- التطور المكاني متعلق بالتطور الانتاجي والايدولوجي والنشاط التجاري والتسويق الجيد للقوة.

3- تتوسع الدول من خلال ابتلاعها للوحدات السياسية الثانوية.

<sup>1</sup> الكسندر دوغن، المرجع السابق، ص137

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص141

<sup>3</sup> محمد رياض، المرجع السابق، ص79

<sup>4</sup> محمد رياض، مرجع سابق، ص81

<sup>5</sup> الكسندر دوغن، المرجع السابق، ص146

<sup>6</sup> Gérard dussouy, *les théories de la géopolitique*, (France: pouvoir compares 2006) p120

<sup>7</sup> Op.cit p120

- 4- الحدود هي جهاز متواضع على أطراف الدول
- 5- عندما تقوم الدولة بتحقيق توسعها في المدى المكاني تحاول الاستيلاء على مناطق الأكثر أهمية لتطورها مثل الأنهار والمناطق الغنية
- 6- الدافع للتوسع يأتي من الخارج، حيث تسعى الدولة إلى التمدد على حساب الدول ذات الحضارة الأدنى.
- 7- الميل العام نحو صهر الأمم الأضعف وتمثلها يدفع إلى المزيد من زيادة المساحة في حركة تنتشر نفسها

ولهذا يعتبر رانتزل حسب الكثير من المفكرين الأب المؤسس للحركة الامبريالية.

### الفرع الثاني: هوشفر وجيوبوليتيك الأمن الاستراتيجي الألماني:

لقد كانت المكانة الجغرافية الألمانية وقوتها العسكرية من أكبر المحفزات لها لاحتلال المكانة الأولى في الدفاع عن القبائل الجرمانية خاصة منذ النزوح الروسي.

ركز هوشفر أيضا على استعمال القيم في التفكير الجيوبوليتيكي وقد ركز كثيرا على فكرة القومية الجرمانية والتي صورت على أن ألمانيا في قمة هرم عالمي وشمولي وان ثقافتها هي التي ساعدتها على الوصول إلى القمة. وتعتبر القيم المعيارية أيضا من أسباب التوسع ونتائجه حيث لا تستطيع السيطرة على التربة ما لم تمنح سكانها قيم معيارية يدافعون عنها وهذا كان مرتكز القيم الجرمانية<sup>1</sup>.

قد هدف هوشفر إلى السعي لإيجاد نقيض نظرية ماهان حول القوة البحرية من أجل تخفيف الضغط الذي كانت تعيشه ألمانيا حيث حوصرت بحريا من قبل بريطانيا وأغلقت عنها منافذها التجارية حيث منعت تماما من الانتعاش الألماني، أدرك هوشفر أن القوة البريطانية متعلقة بمنع الانتشار الكبير لروسيا في الفضاء الأوراسي وان أكثر ما يخيف بريطانيا هو التحالف الألماني الروسي<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> محمد طه، "الجيوبوليتيك منذ منتصف القرن التاسع الى اليوم"، المركز الاستشاري للدراسات و التوثيق، العدد 9، (2019) ص33

<sup>2</sup> Gérard dussouy, les théories de la géopolitique, op.cit p 145

إن منع بريطانيا من السيطرة التامة على قلب العالم حسب ماكيندر كان بالسيطرة على البحار المجاورة للقارة الاوراسية وخاصة بلقان وبحر اليابان والأدرياتيكى.<sup>1</sup>

لقد كان الهدف من رسم استراتيجية أمنية لألمانية هو اثبات أثر المزايا الوطنية في التحليل الجيوبوليتيكى وهو الذي جعل هوشفر يتوجه الى رسم الخرائط الاستراتيجية في التوجهات الكبرى لألمانيا.

حيث أن الخرائط التي قدمها هوشفر حول تمثيل القوة والصراعات المحتملة براءات اختراع ساهمت في التفكير السياسي الحقيقي.

حققت الخرائط المرسومة من قبل هوشفر نجاحا كبيرا حيث كانت توضح أهداف القوة الدولية وطرق تحقيقها، حيث اعتمد على رسم الهدف ثم هندسته جغرافيا ويعتبر هذا الرسم لسيناريوهات السياسية ابتكارا مهما جدا.

أبرزت خرائط هوشفر اهتماما عسكريا في تلك الفترة وأكاديميا ليومنا هذا حيث كان رسم الخرائط الجيوبوليتكية اسهام كبير في تحديد كل نقاط الاستفهام حول النظرة الالمانية للعالم و الخطاب القومي الألماني.<sup>2</sup>

### الفرع الثالث: الفريد مهان: مقارنة في الهيمنة البحرية:

يعتبر ألفرد ماهان المنظر الرئيسي للقوة البحرية على الصعيد العالمي، حيث يقر أن المنظر المهيب للقوات الامريكية البحرية في البحار العالمية يجعل الشعور بالتفوق العسكري الامريكي أكثر من ذي قبل<sup>3</sup>. لقد طور ماهان كثيرا في مفهوم القوة البحرية والقوة الجيوبوليتكية حيث أصبح العلم الأساسي لكل القوى الاقتصادية العالمية اليوم هو تأمين الطرق البحرية بأساطيل قوية تضمن النفوذ القوي.

تتمثل الفكرة الرئيسة لماهان في:

<sup>1</sup> محمد طه، الجيوبوليتيك منذ منتصف القرن التاسع الى اليوم، المرجع السابق، ص 34

<sup>2</sup> محمد طه، المرجع السابق، 35

<sup>3</sup> Gérard dussouy, les théories de la géopolitique, op.cit p 149

الحضارة البحرية = الحضارة التجارية، حيث يرى أن التجارة هي الأداة الأولى للسياسة. وعلى الأعمال العسكرية أن تقتصر على تأمين الشروط الأفضل لإقامة الحضارة التجارية الكونية.<sup>1</sup>

وحسب ماهان الدورة الاقتصادية تقوم على الثلاثية التالية:

1 الإنتاج: ويقصد به تبادل السلع والخدمات عبر الطرق المائية

2 الملاحة: وهي التي تحقق هذا التبادل

3 المستعمرات: وهي التي تحقق تداول السلع على المستوى العالمي

يعود هذا الطرح الى الفترة التي كان متواجدا فيها ماهان وقد كانت حقبة استعمارية حيث تسعى الدول لكسب الموارد الطبيعية وكذلك الاسواق حيث أشار ماهان أن الدولة المنتصرة في هذا التحدي هي القوى التي تملك فكر صناعي وقدرات إنتاجية كبيرة<sup>2</sup>

لقد كانت أغلب معارف ماهان ذات بعد تاريخي حيث أن الخوف من الحركة التوسعية للدول الآسيوية والشرقية الغربية مثلما حدث مع الغزو المسيحي جعله يقر بأن جيوبوليتيك العالم يجب أن يبقى في يد الولايات المتحدة بالسيطرة على كل نقاط القوة البحرية.<sup>3</sup>

لقد وضع ماهان ست مبادئ أساسية للقوة البحرية هي<sup>4</sup>:

- 1- الموقع الجغرافي للدولة، انفتاحها على البحار وإمكانية إجراء الاتصالات البحرية مع الدول الأخرى ومدى امتداد الحدود البحرية والقدرة على بسط السيطرة على المناطق الهامة الاستراتيجية وقدرة الدولة على تهديد أراضي العدو بأسطولها.
- 2- الهيئة الفيزيائية للدولة أي هيئة الشطآن البحرية وإعداد الموانئ المتموضعة عليها فبهذا يرتبط ازدهار التجارة الاستراتيجية الدفاعية.

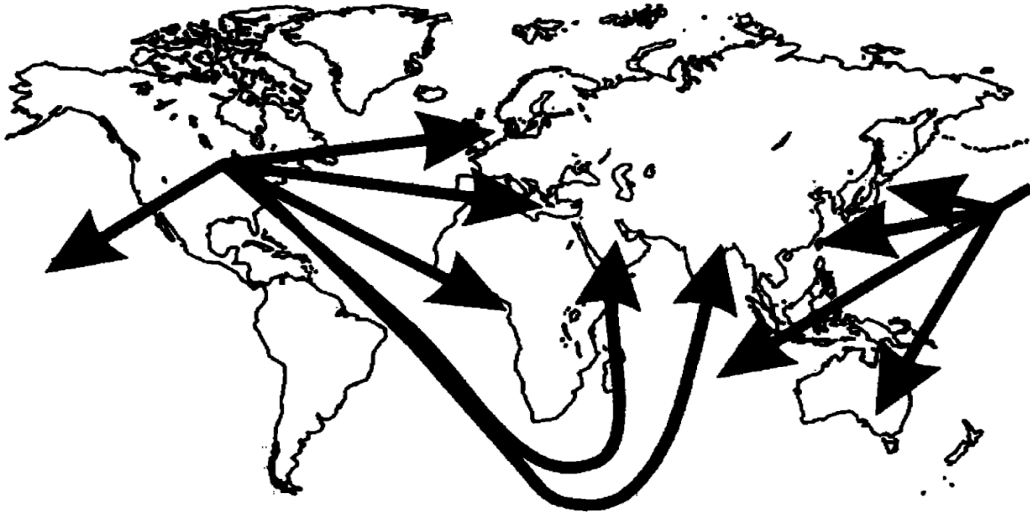
<sup>1</sup> Gérred dossouy, Quelle géopolitique au XXIe siècle ? op.cit p248

<sup>2</sup> الكسندر دوغين، مرجع سابق، ص 191

<sup>3</sup> Flavien BARDET, Géostratégie globale et pensée de l'origine. Le messianisme impérial et géopolitique d'Alfred Thayer Mahan, (France, liens.fr 3,2007) p200

<sup>4</sup> Raja Mohan, "maritime Power: India and China turn to Mahan", institute of south asian studies, volume 71: (2009) p19

- 3- امتداد مساحة الأراضي وهي تعادل امتداد الخط الساحلي
  - 4- العدد الإحصائي للسكان، ويكتسب هذا أهمية بالنسبة لتقييم قدرة الدولة على بناء السفن وخدمتها
  - 5- الطابع القومي وقدرة الشعب على العمل بالتجارة، إذا إن القوة البحرية تعتمد على التجارة السلمية والواسعة.
  - 6- الطابع السياسي للإدارة، وبه ترتبط إعادة توجيه أفضل المصادر الطبيعية والبشرية نحو إنشاء القوة البحرية القادرة على فرض الهيمنة.
- ولقد وضع ماهان هذه الخريطة الممثلة في الشكل رقم 1<sup>1</sup> التي توضح كيف يجب على الولايات المتحدة إخضاع العالم بقوتها البحرية ونقاط القوة الاستراتيجية للهيمنة الجيوبوليتيكية البحرية.



الشكل رقم 1

المصدر: كتاب أسس الجيوبوليتيك: مستقبل روسيا الجيوبوليتيكي ص 211

<sup>1</sup> ألكسندر دوغين، المرجع السابق، ص 194

## الفرع الرابع: مكيندر وسبيكمان: مقارنة في الجيوستراتيجية العالمية بين

### RIMLAND و HEARTLAND

لقد كانت أعمال الأستاذين ماكيندر وسبيكمان من أهم الدراسات الاستراتيجية في السياسة العالمية حيث تميزت بطابع الجيوستراتيجية للمنطقة الاوراسية والشرق الأوسط وكانت ذات بعد جيو تاريخي أيضا حيث استعملت فيها المقاربات الجغرافية والتاريخية. يعتبر الحوار الاستراتيجي بين HEARTLAND و RIMLAND من أهم الحوارات الجيوبوليتيكية.

يؤكد ماكيندر على أن الوضع الجيوبوليتيكي الأفضل لكل دولة هو الوضع المتوسط المركزي، والمركزية مفهوم نسبي ويمكنها أن تتبدل مع كل سياق جغرافي محدد، إلا أن القارة الاوراسية، من وجهة النظر الكونية، تقع في مركز العالم ويقع في مركزها قلب العالم أو ال Heartland وهو تجمع الكتل القارية للاوراسيا، وهذا هو رأس الجسر الجغرافي الأكثر ملاءمة للسيادة على العالم بأسره<sup>1</sup>

وعلى هذا يقوم ماكيندر بتدرج المدى الكوني عبر نظام الدوائر المتحدة والمركز. حيث في الوسط بالذات يقوم المحور الجغرافي للتاريخ أو المنطقة المحورية وهذا المفهوم الجيوبوليتيكي متطابق جغرافياً مع روسيا، وذلك الواقع المحوري يسمى ال heartland (أي قلب الارض)<sup>2</sup>

يأتي بعد ذلك الهلال الداخلي أو الحدي وهو الطرف المتطابق مع مجالات الحافة في القارة الاوراسية والهلال الداخلي يمثل وفقاً لنظرية ماكيندر، منطقة حضارة ذات تطور أكثر كثافة<sup>3</sup>. وهو ما يتفق والفرضية القائلة بأن الحضارة ظهرت لأول مرة على ضفاف الأنهار أو البحار. وينبغي الإشارة إلى أن هذه النظرية تمثل لحظة جوهريّة بالنسبة لجميع النظم الجيوبوليتيكية، فالتقاطع بين المدارات المائية والبرية يمثل عاملاً أساسياً في تاريخ الشعوب والدول.

<sup>1</sup> الكسندر دوغين، المرجع السابق، ص 211

<sup>2</sup> محمد رياض، الأصول العامة الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيك، المرجع السابق، ص 185

<sup>3</sup> Gérard dussouy, les théories de la géopolitique, op.cit p195

يرى ماكيندر أن مسيرة التاريخ محكومة بطولها وبالعمليات التالية، من المركز إلى الأطراف حيث توجد ما يسمى بقراصنة البر وقد تجسد ذلك في الغزوات المنغولية ومن أبرز خصائص هذا الفضاء لا ديمقراطية ولا تجارية.<sup>1</sup>

أما من الخارج، من مناطق الهلال الجزيري يتحقق ضغط ما يسمى بقراصنة البحر، والتي هي الحملات الاستعمارية المطلقة من خارج مركز الأوراسية والتي تحاول أن توازن فيما بين الدفعات البرية المنطلقة من التخوم الداخلية للقارة.<sup>2</sup> ومن مميزات حضارة الهلال الخارجي الطابع التجاري والصيغ الديمقراطية للسياسة أي عكس المنطقة الأخرى. وفي العهود القديمة كانت الدولة الأتنية وقرطاج تتسمان بمثل هذا الطابع بين هذين العاملين القطبين الحضاريين الجغرافيين تقع منطقة الهلال الداخلية التي كانت بسبب ازدواجيتها وتعرضها الدائم للتأثيرات الثقافية المتناقضة، الأكثر نشاطاً فأصبحت بفضل موقعها بؤرة التطوير الأفضل للحضارة.<sup>3</sup> من الناحية الجغرافية يدور التاريخ، وفقاً لنظرية ماكيندر، حول المركز القاري. وتظهر تجليات هذا التاريخ بأوضح صورة في مجال الهلال الداخلي بينما يخيم ضمن الـ heartland القدم المتحجر ويسود الهلال الخارجي نوع من الفوضى الحضارية.

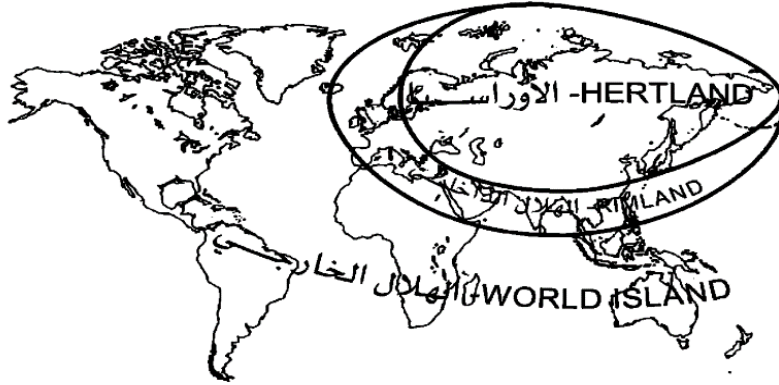
ويوضح الشكل رقم 2 كل ما شرح سابقاً<sup>4</sup>

<sup>1</sup> Ibid , p198

<sup>2</sup> الكسندر دوغين، المرجع السابق، ص213

<sup>3</sup> محمد رياض، الأصول العامة الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيك، المرجع السابق، ص203

<sup>4</sup> الكسندر دوغين، المرجع السابق، ص194



الشكل رقم 2

المصدر: كتاب أسس الجيوبوليتيك: مستقبل روسيا الجيوبوليتيكي ص 213

انطلق سببكيان من تصويب معادلة ماكيندر القائلة بأن من يسيطر على heartland يسيطر على العالم بالقول بأن من يسيطر على rimland هو الذي يسيطر على العالم. حسب دوغين فإن سببكيان لم يأت بالجديد من الناحية المبدئية، فماكيندر نفسه فقد أكد على الهلال الخارجى أو rimland هذه النقطة الاستراتيجية في السيطرة على القارة لكنه على عكس سببكيان فقد فهم هذه النقطة كأساس نابض بين البر و البحر و ليس كنقطة استراتيجية<sup>1</sup>. يقدم سببكيان عشر معايير ينبغي تقدير القوة الجيوبوليتيكية على أساسها، وهي تطوير للنقاط الست لماهان وهي : سطح الارض وعدد السكان وطبيعة الحدود وتوفر أو انعدام الثورات الطبيعية والتطور الاقتصادي والتقني والقوة المالية والتجانس الاثني ومستوى التكامل الاجتماعي والاستقرار السياسي، الروح الوطنية<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> محمد رياض، المرجع السابق، ص 209

<sup>2</sup> Gérard dussouy, les théories de la géopolitique, op.cit p 214

فإذا كان مجموع هذه العوامل غير كاف فيجب على الدولة الدخول في حلف استراتيجي بتخلي عن جزء من سيادتها من أجل الحصول على الحماية الجيوبوليتيكية

إضافة إلى إعادة تقييم معنى الـ rimland أدخل سبيكمان إضافة جديدة هامة الى اللوحة الجيوبوليتيكية للعالم والتي تمت رؤيتها من منظور « القوة البحرية » . فقد طرح مفهوماً في غاية الأهمية هو المحيط المتوسط « Midland Océan »<sup>1</sup>. وفي أساس هذا التصور الجيوبوليتيكي يكمن تشابه مميّز بين البحر الأبيض المتوسط في تاريخ أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا الشمالية في العصور القديمة ، وبين المحيط الأطلسي بالنسبة للحضارة الغربية في التاريخ المعاصر ، وبما أن سبيكمان كان يرى أن منطقة الحافة الـ rimland بالذات<sup>2</sup> أساساً للأرض التاريخية للحضارة فقد بدت له منطقة البحر الأبيض المتوسط القديمة أنموذج الثقافة التي انتشرت فيما بعد في أعماق اليابسة<sup>3</sup> وعلى المساحات البعيدة التي ما كان الوصول إليها ممكناً إلا بواسطة الطريق البحرية وتشبيهاً لهذا الأنموذج المتوسطي يحدث الأمر نفسه في أيامنا الحاضرة وعلى مساحة كونية مضخمة بالنسبة للمحيط الأطلسي والذي تبدو ضفتاه - الأمريكية والأوروبية منطقة للحضارة الغربية الأكثر تطوراً في المفهومين التقني والاقتصادي<sup>4</sup> وعلى هذا تحدد على يد سبيكمان بقعة جيوبوليتيكية يمكن تسميتها القارة الأطلسية ينسب المحيط الأطلسي في وسطها شبيهاً ببحيرة وسط منطقة برية وتنتشر فيها الثقافة الغربية والايديولوجية الليبرالية والرأسمالية والديمقراطية.

### الفرع الخامس: جيوبوليتيك الحدود في فكر لاكوست: المدرسة الفرنسية

تعتبر القوة الفرنسية من أول الدول التي بدأت في ممارسة الجيوبوليتيك عن طريق الحملات التوسعية لنابليون إلا أن المفكرين الفرنسيين كانوا يعتبرون ذلك علم استعمار وليس جيوبوليتيك الى أن ظهرت الجيوبوليتيك في التوسع الالمانى<sup>5</sup>

<sup>1</sup> Gérard dussouy, les théories de la géopolitique ,op.cit p 214

<sup>2</sup> الكسندر دوغين، المرجع السابق، ص 197

<sup>3</sup> الكسندر دوغين، المرجع السابق، ص 215

<sup>4</sup> Gérred dussouy, Quelle géopolitique au XXIe siècle ? \_op.cit,p221

<sup>5</sup> محمد طه، الجيوبوليتيك منذ منتصف القرن التاسع الى اليوم ، مرجع سابق 33

كانت أغلب نصوص الجيوبوليتيك للعالم الفرنسي ايف لاکوست ضمن مجلة هيرودوت وهي أول مجلة تصدر نصوص الجيوبوليتيك في أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية.

لقد كان ايف لاکوست ناقدا للمقاربات الجيوبوليتيكية الألمانية والانجلوسكسونية حيث قال أنها تشرع للتوسع الدولي<sup>1</sup>. وقد أظهر ذلك فيما يسمى بـ الجيوبوليتيك الداخلية التي تتناول القضايا المحلية فقط<sup>2</sup>

يركز لاکوست على الدور الذي تلعبه الحوارات الوطنية حول السياسات الداخلية والحرية و المصالح الحيوية للأمة و يعتبرها واحدة من أسس جيوبوليتيك الأمة لأنها تحدد علاقات القوة،<sup>3</sup> وخاصة عدم التوازن التمثيلي للمناطق الجغرافيا حيث يسبب عدم التوافق داخل الأجهزة السيادية للدولة<sup>4</sup>

تعتبر الطبيعة الاجتماعية المتعلقة بالجغرافيا مثل الجغرافيا الانتخابية والتخطيط المكاني أهم ما مركز عليه لاکوست، حيث يحاول تفسير كيف تتفاعل مجموعات بشرية على مستويات إقليمية من أجل أهداف سياسية<sup>5</sup>

التفسيرات المختلفة التي يعطيها لاکوست للجيوبوليتيك الأمة هو المتعلق بالصورة التي تقدمها الأمة للخارج وتأثيرها على تحقيق النفوذ الدولي<sup>6</sup>.

### الفرع السادس: الجيوبوليتيك المبعد كولونيالي: أوجه الهيمنة الأوروبية الجديدة

تعد الأدبيات المابعد استعمارية من أهم التفسيرات للسلوك التوسيعي للدول، و قد كانت فرنسا من بين أهم القوى التي سعت للتقدم الجيوبوليتيكي بهذه النظرية كما يقول الاستاذ Jean-

<sup>1</sup> Yves lacoste, "la géographie, la géopolitique et le raisonnement géographique", *Hérodote*, 146 (2012) P45

<sup>2</sup> الكسندر دوغين، مرجع سابق، 174

<sup>3</sup> Yves lacoste, op.cit P48

<sup>4</sup> Entretien avec Yves Lacoste : Qu'est-ce que la géopolitique ? vue le 15/4/2023

<https://www.diploweb.com/Entretien-avec-Yves-Lacoste-Qu'est-ce-que-la-geopolitique.html>

<sup>5</sup> Gérard dussouy, les théories de la géopolitique ,op.cit P187

<sup>6</sup> Entretien avec Yves Lacoste : Qu'est-ce que la géopolitique ? vue le 15/4/2020

Paul Sante بأن القوة الاستعمارية حاولت إدارة الشؤون الدولية من خلال إعادة كتابة التاريخ بمنظورها و التقليل من مؤشرات الثقافة و الأدب و الفنون للدول الاخرى.<sup>1</sup>

تهتم المقاربات المابعد استعمارية بالكثير من الأنظمة الفكرية من أبرزها الهوية والقوة. حيث تقدم الفكر المابعد استعماري طرائق جديدة في التفكير في أساليب القوة التي تقيد حق تقرير المصير للدول.

تقوم المابعد استعمارية على بناء أنماط وأشكال محددة للمعرفة في كل ما يخص تعزيز العدالة والسلام والتعددية السياسية عن طريق ما يعرف بالجيوثقافية او الجيوبوليتيك الثقافية، وهي شكل من أشكال القوة الناعمة التي تهدف الى تحقيق المصلحة دون استعمال القوة.<sup>2</sup>

الأخوية المشتركة انطلقا من التاريخ المشترك تعتبر من أهم المبادئ الأساسية للجيوبوليتيك المابعد استعماري الفرنسي حيث أن محاولة خلق التأثير في بلدان ما بعد استعمارية قائمة على نقطتين:

1- نشر الثقافة

2- تقديم المساعدات التنموية

تقوم المابعد استعمارية بإنشاء مراكز المعرفة، مهمتها البحث في أنظمة الحقائق والتي ترسم التاريخ على حسب رغبة البلدان المستعمرة من أجل الحفاظ على المصالح ونوع العلاقة الأبوية بين الدولتين.<sup>3</sup>

### الفرع السابع: الجيوبوليتيك سافيتسكي: مقارنة في جيوبوليتيك القوة السوفياتية:

تعتبر المدرسة الروسية أهم المدارس الجيوبوليتيكية ولقد كانت بدايتها مع سافيتسكي الذي قدم تصورا جيوبوليتيكية حول منطقة الاوراسية.

<sup>1</sup> Dimitri della faille, "les études postcoloniales et le sous développement ",québécoise de droit international, (2012), p17

<sup>2</sup> Bill ashcroft.gareth griffiths,post-colonial studies, (usa: Routledge 2 ed 2007) P261

<sup>3</sup> Ibid,pp 67-69

الفكرة الأساسية لسافيتسكي تتلخص في كون روسيا تمثل تكوينا حضاريا مميزا تحده خاصية التوسط، حيث يقر بأن لروسيا العديد من الأسباب التي تفوق ما لدى الصين لكي تسمى دولة متوسطة<sup>1</sup>، وإذا ماكيندر كما ذكرنا قد قال بأن ما يحرك دول الهلال الخارجي على إبداع ثقافة و تاريخ جديد هو منطقة قلب العالم فإن سافيتسكي يؤكد أن روسيا هي جامع الثقافة العالمية والتاريخ العالمي .

أهم مبدأ عن سافيتسكي هو بؤرة التطور و هي التي تلعب دور مصطلح raum في الفكر العضوي الألماني لدى راتزل ، بؤرة التطور هي روسيا الاوراسية التي تمثل الصيغة التكاملية لوجود كثير من بؤر التطور الأصغر حجما.<sup>2</sup>

النقطة الذكية في طرح بؤرة التطور هي الابتعاد عن الضرورة الوضعية للتعرض بطريقة تحليلية للأحداث التاريخية، إذ وزعوها على نظم آلية لا بناء على مظاهرها الطبيعة فقط بل الثقافية. و الجوء بؤرة التطور الى الشخصية الجغرافية أعان الاوراسيين على تجنب الوصفات الشديدة التحديد و المتعلقة بالمشاكل العرقية، الدينية ، الثقافية، اللغوية، والايديولوجيا حيث أقر بأن الاوراسية هي شخصية جد قابلة للتطور.<sup>3</sup>

المصطلح المهم الآخر في نظرية سافيتسكي هو الايديوكراتيا وهو الذي يجمع بين كافة صيغ الدوافع الديمقراطية، غير الليبرالية للإدارة القائمة على بواعث لا مادية ولا نفعية والى جانب هذا نجد سافيتسكي يتقاضي عامدا تحديد هذا المصطلح الذي يمكن أن يتجسد في الجمعية الشيوقراطية، وفي الملكية الشعبية الديكتاتورية الوطنية والدولة الحزبية ذات النمط السوفياتي. هذا الاتساع في المصطلح يتفق والآفاق الجيوبوليتيكية الصرفة الاوراسية، تلك الآفاق التي تشمل منطقة تاريخية وجغرافية كبرى وتلك محاولة للتعبير بصورة أكثر دقة عن الارادة الحدية للقارة.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> إسكندر دوغين، مرجع سابق ص321

<sup>2</sup> نفس المرجع ص321

<sup>3</sup>G. Nicolas et autres, "La Russie-Eurasie d'après Savitsky", Cahiers de géographie du Québec volume 42, (2020)p18

<sup>4</sup> G. Nicolas,op.cit,p21

تعتبر هذه الطروحات التي قدمها سافيتسكي هي الأطر الكبرى للنظرية الاوراسية التي اشتغل عليها الباحثون الروس عند عودة روسيا للنظام الدولي بعد نهاية الحرب الباردة.

### الفرع الثامن: التوسع الجيوبوليتيكي روسي: اوراسيا الجديدة الكسندر دوغن

يعتبر ألكسندر دوغن من أهم المفكرين في السياسة الخارجية الروسية، ولقد كان لنظريته حول الاوراسية الجديدة صدى اكايمي كبير حيث أنها كانت نتاج للمجموعة من النظم التحليلية الجيوبوليتيكية، و لقد استطاع دوغن أن يقوم بعمل جدي حيث استطاع استعمال أغلب المقاربات النظرية في الجيوبوليتيك في تحليله لأوراسيا ولذلك تعتبر نظرية جيوبوليتيكية كبيرة من الناحية الأبتمولوجيا.<sup>1</sup>

تقوم نظرية دوغن على أربع ركائز كبرى:

ال HEARTLAND الروسي:

تمثل روسيا من وجهة النظر الاستراتيجية، كتلة قارية هائلة تتماهى مع الاوراسية نفسها. خاصة بعد ضم سيبيريا وتكاملها مع روسيا. هذا ما جعل روسيا تشكل بامتياز قلب العالم في القارة ولقد حدد ماكيندر المدى المكاني الروسي الكبير بأنه المحور الجغرافي للتاريخ. وتمثل روسيا الناحية الجغرافية وسطحية الأرض ومن الناحية اللغوية والمناخية وأيضاً الثقافية والدينية الوحدة النسيجية للغرب الاوراسي والشرق الأوراسي ووظيفتها الجيوبوليتيكية تؤدي الى اجمال التوجهات الغربية و الشرقية.<sup>2</sup>

ال RIMLAND الروسي:

أما على المستويين الاستراتيجي الجيوبوليتيكي المحض حول الحدود البحرية الروسية فيبدو الوضع مختلفا تماما. حيث أنه في الوقت الحالي لا يوجد عدو لروسيا في الحضارات الشاطئية بقدر أمريكا الاطلسية فإن الاستراتيجية الاكثر الحاحا لدى روسيا هي تحويل الاراضي الساحلية الى حلفاء لها من أجل التغلغل في المناطق الساحلية.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> جلال خشيب، الجيوبوليتيك الروسي الحديث و المعاصر، رؤية تركية العدد 18، (2018) ص 58

<sup>2</sup> جلال خشيب ذ، المرجع السابق، ص 60

<sup>3</sup> الكسندر دوغن، المرجع السابق، ص 314

### الجيوبوليتيك الارثودوكسية:

النقطة الاله في تحديد الخاصية الجيوبوليتيكية الأرثودوكسية تتلخص في أن الحديث يدور حول الكنيسة الشرقية، ففي حدود العالم المسيحي الذي كان حتى اكتشاف أمريكا يتوافق جغرافيا مع شمال القارة الاوراسية والشرق الادنى وشمال افريقيا حيث أن العالم الارثودوكسي يقترب كثيرا من خصائص الشرق، ولهذا يرى دوغين بأنه يجب استخراج ثوابت الارثودوكسية التي تحتاجها روسيا وتضعها في مبادئ سلطة سياسية جديدة تكون غطاء ديني لروسيا.<sup>1</sup>

البحار الدافئة:

يرى دوغين بأن الغاية الأهم في الجيوبوليتيك الاوراسية هو الانفتاح على البحار الدافئة، حيث أن السيطرة الأطلسية لكل من الولايات المتحدة و بريطانيا تشكل فشل للملاحة الروسية لأن البحار الباردة ليست استثمارا جيدا على حد وصفه، يجب على روسيا من أجل أن تكتمل صورتها الجيوبوليتيكية أن تربط حدودها بالبحار الدافئة.<sup>2</sup>

### المطلب الثاني: تأثيرات جيوبوليتيك القوة على الهوية الأمنية

#### الفرع الأول: جيوبوليتيك القوة العسكرية:

حين يتحدث أغلب الباحثين عن القوة العسكرية فإنهم يتجهون إلى التفكير فيما يخص الموارد التي تشكل أساس سلوك القوة للحرب أو التهديد بالحرب مثل الرؤوس النووية والدبابات والأسلحة.<sup>3</sup>

لكن التراجع الكبير الذي شهده استخدام القوة العسكرية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية يغير من طبيعة القوة العسكرية حيث تعتبر قوة مكابدة بالأغالل ولا تستعمل لان الحروب لم تقم منذ سنوات عديدة ماعدا الحروب الأهلية<sup>4</sup> حيث لا تستخدم الأسلحة في مواجهات مباشرة

<sup>1</sup> محمد رياض، الأصول العامة الجغرافية السياسية والجيوبوليتيك، ص 177

<sup>2</sup> الكسندر دوغين، المرجع السابق، ص 390

<sup>3</sup> جوزيف ناي، مستقبل القوة، تر: احمد عبد الحميد نافع، (مصر: المركز القومي للترجمة)، 2015 ص 47

<sup>4</sup> نفس المرجع، ص 52

من أجل تحديد التفوق العسكري بل أصبحت تستعمل متغيرات أخرى غير نتائج المواجهات المباشرة في قياس القوة العسكرية.

يمكن القول بأن النظام الدولي عرف اليوم شكلا جديدا من الحروب العسكرية وهي السباق نحو التسليح وتعظيم القدرات العسكرية للدولة من أجل تحقيق الردع وتوازن القوة وارساء صورة في النظام الدولي حول القوة العسكرية للدولة.

يقيس المخططون والمحللون العسكريون على نحو مضطر موارد القوة على شكلها المعروف مثل سكان الدولة المجندون، البنية التحتية، المؤسسات العسكرية والمخزونات الاستراتيجية وأيضا يهتمون بالتدريب والتنظيمات والاستراتيجيات الحربية، ويوضح الجدول رقم 1 الأبعاد الجديدة للقوة العسكرية حسب تصور الأستاذ <sup>1</sup>nye

جدول 1/2 أبعاد القوة العسكرية

نوع السلوك	القسر المادي	التهديد بالقسر	الحماية	المساعدة
الوسائل والأساليب	القتال والتدمير	الدبلوماسية القسرية	التحالف وحفظ السلام	المساعدات والتدريب
الضروب الرئيسية للنجاح الإستراتيجي	الكفاءة	القدرة والمصداقية	القدرة والثقة	الكفاءة والرقعة
الموارد المشكلة	القوة البشرية، الأسلحة، والتكتيكات	الدبلوماسية خفيفة الحركة والمكوكية	القوات والدبلوماسية	التنظيم والميزانية

الجدول رقم 1

المصدر: كتاب مستقبل القوة ص 64

<sup>1</sup> جوزيف ناي، المرجع السابق، ص 64

يقر الأستاذ CARO في دراسته الكمية للقوة العسكرية العوامل التالية من أجل تحديد القوة العسكرية للدولة.

أ/القدرات النووية ب/القدرات العسكرية للجيش ج/الميزانية العسكرية للفرد  
وقد لخص هذه العناصر باعتماد معامل لقيمة كل محدد وأعطى لكل دولة نتيجتها في الجدول رقم 2 الذي يرتب بهما الدول حسب قوتها العسكرية<sup>1</sup>

	المعامل المضاعف لقيمة كل محدد		
	القدرات النووية	قدرات الجيش	ميزانية الدفاع
الولايات المتحدة	1.26	3.47	2.87
الصين	1.21	3.83	2.54
اليابان	1	2.44	3.65
المانيا	1	2.74	3.21
فرنسا	1.21	2.82	3.17
المملكة المتحدة	1.21	2.52	3.66
روسيا	1.24	3.38	2.80
الهند	1.18	3.41	2.36
إسرائيل	1.18	3.43	2.73
كندا	1	2.02	3.74

<sup>1</sup>cora Jeun-yves ,"structures de la puissance pour une méthodologie quantitative", AFRI, Volume1, (N.H) ,p17

## الفصل الأول: جيوبوليتيك الهوية الأمنية الأوربية المشتركة: مدخل مفاهيمي نظري

معدلات			
الدول العشر			
الأوائل	1.06	2.67	2.48

### الجدول رقم 2

مصدر: بيئة القوة بمنهجية كمية ص 17، ترجمة الطالب

يوضح الجدول بأن التفوق الأمريكي العسكري كبير جدا خاصة في التجنيد العسكري للمدنيين. وأيضا في الميزانية المخصصة للجيش حيث أن روسيا تقترب كثيرا من المؤشرات الأخرى الى أن العامل الاقتصادي لعب دورا في تصنيف القوى هنا.

هناك أهمية أيضا للقواعد العسكرية للسياسة الدولية يوضح الشكل 3 رقم التوزيعات الجيوستراتيجية للقوة العسكرية الامريكية في العالم



### الشكل رقم 3

La source : carte en le monde diplomatique

<sup>1</sup>Philippe Rekacewicz, Les Etats-Unis partout, vue le 15/5/2020  
<https://www.monde-diplomatique.fr/cartes/empireamericain>

نلاحظ الانتشار الرهيب للقواعد العسكرية الامريكية في كل أرجاء العالم، أيضا الترتيب الاستراتيجي لتوزيع هذه القواعد، حيث أن في آسيا تتمحور القواعد العسكرية في مناطق باكستان وأفغانستان وبحار اليابان وكوريا، والأهم من هذا هناك تواجد كثيف في أوروبا للقواعد الامريكية وربما هناك أسباب أخرى لهذا الترتيب من بينها عوامل العداء التاريخية و رغبة هذه الدول في تحقيق مكانة قوية في النظام الدولي.

النقطة الثانية المهمة في توزيع القوة الامريكية هو التحالفات العسكرية حيث نلاحظ أن الولايات المتحدة قسمت العالم الى مجموعة من التحالفات التي تسعى من خلالها الى السيطرة على كل مراكز القوة حول روسيا والصين، وبالمقارنة مع التوزيع العسكري الروسي في العالم الموضح في الشكل 4<sup>1</sup> نلاحظ فارقا آخر بين القوتين و هو فارق جيوعسكري مهم جدا.



الشكل رقم 4

La source : blog el diablo

<sup>1</sup>El Diablo blog, RUSSIE - OTAN : Qui menace qui ? - Une carte mieux qu'un discours! Le 15/05/2020  
<http://www.communcommune.com/2016/10/russie-otan-qui-menace-qui-une-carte-mieux-qu-un-discours.html>

التوزع الاستراتيجي الروسي يوحى باستعمال توزيع دفاعي حيث أن أغلب القواعد العسكرية الروسية تقوم على الحدود القريبة لها فقط و في أوروبا وهذا راجع الى الضعف العسكري الروسي في مقابل الولايات المتحدة و خاصة بعد هزيمة الاتحاد السوفياتي والذي كان راجعا للعامل الاقتصادي كما ذكرنا سابقا.

### الفرع الثاني: جيوبوليتيك القوة الاقتصادية:

ليس هناك شك ان القوة الاقتصادية تحدد قدرة الدولة على التأثير على الآخرين في وقت السلم والحرب، إذ يركز التأثير الاقتصادي على الدول الصناعية في النظام الدولي وأيضا الدول التي لها تفوق في الموارد الاقتصادية والتفوق العلمي والتجاري القادرة على فرض ارادتها عبر الحدود من خلال منافذ لمنتجاتها. كما أن القوة الاقتصادية تستفيد منها كثيرا الدول الصناعية وخاصة تلك التي يمكنها تحويل الصناعة المدنية الى عسكرية بسرعة في حالة تعرضت لعداء من بيئتها الجيوبوليتيكية.<sup>1</sup>

تساهم القوة الاقتصادية في توسيع مدى تأثير الدول حيث أن العامل الاقتصادي هو المحرك الاساسي والرئيسي للتوسع ويجدر الاشارة بان هذا التوسع قد يتحول الى حرب عسكرية من اجل الموارد او من اجل تأمين المضائق البحرية والمواقع الجيوبوليتيكية للقوة حيث يمكن للدولة ان تستخدم الكثير من الاسلحة ذات البعد الاقتصادي مثل السلاح الغذائي، سلاح النفط، ورؤوس الأموال.<sup>2</sup>

تعتبر استعمالات القوة الاقتصادية في السياسة الخارجية للقوى الكبرى، كثيرة حيث أن أمريكا استعملت ما يعرف بدبلوماسية الدولار من أجل توسيع النفوذ الاستراتيجي في أمريكا الوسطى وقطع الامتداد الألماني الفرنسي، أيضا سياسة الاحتواء التي استعملت ضد الاتحاد السوفياتي بمجموعة من الاغراءات المالية من أبرزها مشروع الجنرال مرشال.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> robert franck .Pour l'histoire des relations internationales, op,cit p148

<sup>2</sup> Op.cit, p148

<sup>3</sup> Ibid, P149

يمكننا ذكر مجموعة من العوامل التي ساهمت في انتشار التأثير الكبير للقوة الاقتصادية ومنها<sup>1</sup>:

- 1- الاتجاه العالمي نحو تكريس سياسة التكتلات الاقتصادية الإقليمية كالتجمعات الاقتصادية بالقارتين الأوروبية والآسيوية، والتكتل الاقتصادي الأمريكي، هذا فضلا عن سياسات التعاون الاقتصادي الأخرى في إطار ما يسمى بالشراكة الأوروبية-متوسطة<sup>2</sup>.
- 2- انتقال اقتصاديات البلدان المصنعة من مرحلة الاحتكارات الى مرحلة عالمية الاقتصاد وهو التطور الذي نجم عنه تراجع وسائل الإنتاج وقوة العمل لصالح رأس المال.
- 3- القدرة الكبيرة للقوة الاقتصادية على التحول الى قوة عسكرية لكونها تملك الامكانيات والقدرات المادية والتقنية الضرورية واللازمة لهذا التحول.

كما أن السياسات الاقتصادية العالمية لها مبدأ مهم، وهو كما تعبر عليه الصين ما أهمية أين أنا ما دمت أكسب نقودا. ولهذا لا ترى الصين أن لها أي عائد في تعطيل النظام العالمي الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية حيث أنه لا يؤثر على فوائد الصين الإقليمية والسياسية أيضا<sup>3</sup>.

الأمر المهم في القوة الاقتصادية هو أن مواردها الاقتصادية تولد سلوك القوة الناعمة وكذا سلوك القوة الموجهة. ولا يقتصر انتاج النموذج الاقتصادي الناجح على الموارد العسكرية الكامنة بل يمكن ايضا ان يجذب الآخرين للمنافسة على النموذج حيث اننا نلاحظ ان القوة الناعمة للصين والاتحاد الأوروبي يدعمهما نجاح تجربتهم الاقتصادية حيث يتبلور سلوك القوة الاقتصادية للحياة الاجتماعية في إنتاج الثروة واستهلاكها والتي يمكن قياسهما بلغة النقود.

### الاعتماد المتبادل :

<sup>1</sup> جوزيف ناي، مستقبل القوة ، المرجع سابق، ص72

<sup>2</sup> طارق حمو، دراسة في العلاقات الاقتصادية الدولية، المركز الكردي للدراسات الدولية، تركيا: (2018) ص 13

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ص38

يعتبر الاعتماد المتبادل من بين أهم محددات السياسات الدولية حيث ان ارتباط الدولة بقوى السوق من أجل تحقيق المكاسب المشتركة والتي يمكن أن تتحول الى قوة تأثير على باقي الدول أمر مهم في القوة الاقتصادية.<sup>1</sup>

يشير الاستاذ جوزيف ناي بان الاعتماد المتبادل نوعان متماثلان(قوة اقتصادية-قوة اقتصادية)، وغير متماثل (قوة- ضعف)، ويمثل النوع الأخير خطرا على أمن القوة الاقتصادية<sup>2</sup>

كما أن أحد أنواع التأثير في النظام الدولي هي فرض العقوبات الاقتصادية من أجل فرض إرادتها عليها، حيث أن السيطرة على النسق الاقتصادي الدولي يجعل من الجزء الأكبر في النسق يحاصر الجزء الأقل منه بالاعتماد على التحالفات الاقتصادية أو تغيير الاتصالات النسقية الاقتصادية في الخريطة الدولية.<sup>3</sup>

تعتبر فكرة الاعتماد المتبادل من بين أهم الأفكار التي شهدت انتشار واسع بعد الحرب الباردة، فالتوجهات الاقتصادية التي عرفها العالم والتي تجسدت في مجموعة كبيرة من التكتلات الاقتصادية كلها مبنية على فكرة الاعتماد المتبادل، ينتج عن هذا الاعتماد مجموعة من الفوائد على الدول:

1- الانخفاض الملحوظ للاهتمام بمسائل السياسة العليا في المجال العسكري والأمني مقارنة مع الجانب الاقتصادي، كذلك الاستقرار على مستوى علاقات الشرق- الغرب بعد تحويل الصراع الى شمال-جنوب.

2- توسيع العولمة الاقتصادية بانضمام كل الدول ذات التوجهات الأخرى مثل الاشتراكية الى النظام الرأسمالي.

<sup>1</sup> جوزيف ناي، مرجع سابق ص 79

<sup>2</sup> نفس المرجع ص80

<sup>3</sup> Aharon klieman, great power and geopolitics international affaire in arebelacing world , (swiss: springer, 2015) p37

3- النمو الاقتصادي الكبير للصين حيث ما فتئت أن تصبح قوة اقتصادية كبرى في العالم ومنافسة للولايات المتحدة ولكن الإشكال الذي يطرح حول الصين هو مدى قدرتها على الاستمرار في النهج السلمي في مواجهات القوة العسكرية للولايات المتحدة.

### التجارة الخارجية:

للتجارة الخارجية الكثير من الفوائد على الدول وتعتبر نوعا من أنواع السياسات الخارجية للدول وتتخلص فوائدها في <sup>1</sup>:

- 1- زيادة الانتاج المتحقق من خلال ما يمكن أن يتيح التبادل الدولي من قدرات أكبر واوسع على التخصص وتقسيم العمل الدولي ويؤدي هذا إلى عمل الدول على زيادة انتاجها اعتمادا على اسواق اجنبية ما يحقق لها قوة اقتصادية إضافية.
- 2- تتيح التجارة الخارجية وجود أحجام كبيرة للإنتاج وبالشكل الذي تتوفر معه امكانيات اكبر للمنتجين يتم من خلالها توفير قدر أكبر لديهم من زيادة الانتاج عن طريق استخدام فنون انتاجية متطورة.
- 3- التجارة الخارجية تتيح للسوق الداخلية المرونة الكافية عبر توفير الانتاج ومستلزماته فيما يخص التصدير للسوق الخارجية .

### الجيواقتصادية :

لقد برزت الكثير من الاستراتيجيات الجيواقتصادية في بسط نفوذ العالم إلا أنه يبقى ما تقوم به الولايات المتحدة الأمريكية أمر يدعو إلى العجب كثيرا حيث ركزت على ثلاث نقاط أساسية <sup>2</sup>:

<sup>1</sup> طارق حمو، المرجع السابق، ص 15

<sup>2</sup> Pascal Lorot. La géoéconomie, "nouvelle grammaire des rivalités internationales", (L'Information Géographique, 65, 2001) P49

- 1- تمهيد الأرضية من خلال التحرير الكامل للتجارة الدولية وتحديد قواعد اللعبة المواتية للمصالح الأمريكية .
- 2- المعرفة وتداول المعلومات الاستراتيجية بين الجهات الفاعلة عن طريق إنشاء نظام متطور للذكاء الاقتصادي. يشمل الأخير تدخل وكالة الاستخبارات في البحث عن السيطرة على الاقتصاد في كثير من الدول.
- 3- العمل نفسه الذي يحدث من خلال الهياكل التي تم انشاؤها عن قصد كمركز مراقبة الأسواق العالمية.

مثل الجيوبوليتيك، الجيواقتصادية تركز على علاقات القوة وهو الأمر الأكثر عمليا، حيث يربط العلاقة بين الدول والشركات الكبرى في تشكيل استراتيجيات العالم. وأيضا كفارق آخر الجيواقتصاد لا يسعى الى السيطرة على المناطق بل الحصول على التفوق التجاري عن طريق استغلال تلك المناطق.

يهتم الجيواقتصاد بتحليل الاستراتيجيات الاقتصادية، والتجارة، والصراعات العالمية على نقاط تجارة مهمة. كما يهتم أيضا بدراسة تأثيرات المواد الأولية للدولة على تطوير صناعاتها وقوتها الاقتصادية<sup>1</sup>.

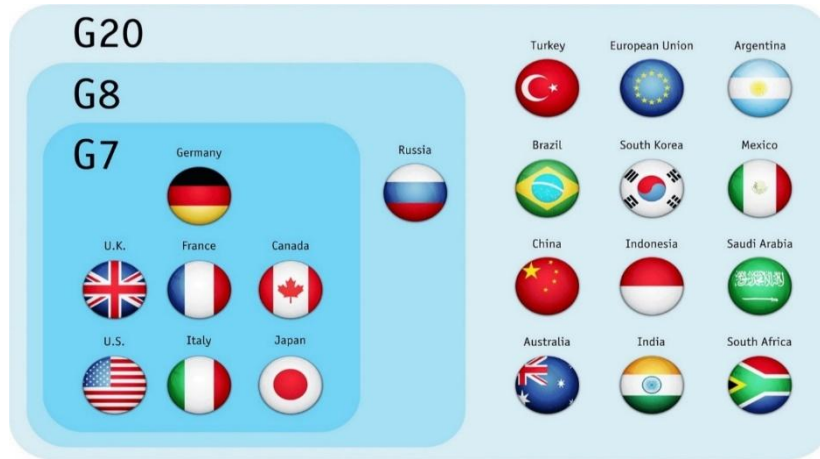
### التكتلات الاقتصادية:

تتم هذه التكتلات باختلاف تواجدها الجغرافي عن بداية حقيقية لثورة اقتصادية منذ مطلع التسعينيات من القرن العشرين، حيث ارتفاع معدل التجارة العالمية لهذه التكتلات ليصل إلى نسبة 60 بالمئة وأبرز مثال على ذلك كتلة NAFTA بقيادة الولايات المتحدة في 9 سنوات طورت التجارة بنسبة 12 بالمئة<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> Pascal Lorot ,op.cit p113

<sup>2</sup> عبد الناصر جندلي، التحولات الاستراتيجية في العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب الباردة، ط1، (الجزائر: دار قانة للنشر) 2010، ص143

التحولات الهيكلية في بنية النظام الدولي وبروز المنظمات الدولية التجارية التي تولت مسؤولية تنظيم هذا المجال وتطويره بما يخدم المصلحة الواسعة بدل المصلحة الضيقة. واحدة من أهم المجموعات الاقتصادية الكبرى هي مجموعة العشرين نلاحظ في الشكل<sup>1</sup> رقم 5 التطور التاريخي الذي عرفته هذه المجموعة :



الشكل رقم 5

Source: [www.us.boell.org](http://www.us.boell.org)

تعد “مجموعة العشرين (G20) ”اليوم منتدى رئيسيا للتعاون الدولي فيما يخص أهم نواحي المجالين المالي والاقتصادي العالميين. وتضم المهام والأهداف الرئيسية للمنتدى تنسيق سياسة الدول الأعضاء من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي والنمو الثابت وتحريك النظام المالي لتخفيض الأخطار ومنع وقوع أزمات مالية، وكذلك إنشاء هيكل مالي دولي جديد. وتم اتخاذ القرار حول تأسيس “مجموعة العشرين” في لقاء وزراء المالية

ورؤساء البنوك المركزية لسبع أكبر اقتصاديات عالمية (بريطانيا وإيطاليا وكندا والولايات المتحدة وألمانيا وفرنسا واليابان) في واشنطن في أيلول/ سبتمبر عام 1999، فيما جرى مؤتمر تأسيس المجموعة في ديسمبر عام 1999 في برلين. ويعود السبب الأصلي لتأسيس “مجموعة

<sup>1</sup> وحدة الدراسات الاقتصادية في مركز الروابط، وسط الانقسامات العالمية: ما هي “مجموعة العشرين” وما أهدافها؟ في 2020/4/15 <https://rawabetcenter.com/archives/91504>

العشرين” إلى الأزمة المالية لعامي 1997 و1998، التي أظهرت ضعف النظام المالي الدولي في ظروف عولمة العلاقات الاقتصادية، كما بينت أن الاقتصاديات النامية ليست مندمجة بالشكل الضروري في مناقشة وإدارة الاقتصاد العالمي<sup>1</sup>.

### الفرع الثالث: جيوبوليتيك القوة التكنولوجية :

تعد التكنولوجيا المعلوماتية والاتصال أحد المحركات الرئيسية للتغيير الاجتماعي و السياسي على المستوى الدولي حيث تلعب دورا رئيسيا في تمكين المجتمع العالمي من تحقيق علاقات جديدة، تكنولوجيا المعلومات أثرت أيضا على النظم السياسية وطبيعة التغيير السياسي وايضا السياسة الخارجية للدول.

### تطور التكنولوجيا وتأثيره على القوة العسكرية والاقتصادية

هناك الكثير من المؤشرات على التأثير الكبير للتطور التكنولوجي في النظم الدولي، نذكر<sup>2</sup> منها:

1- هيأت التكنولوجيا الأرضية الخصبة لتحولات الاقتصادية، العسكرية، الثقافية والحضارية، على المستوى العلاقات الدولية المعاصرة. ففي المجال الاقتصادي، أضحت الصناعة المعرفية المعلوماتية من الركائز الأساسية في بناء الاقتصاديات الوطنية.

2- تشهد العلاقات الدولية لما بعد الحرب الباردة ثورة للمعلومات والمعارف بفضل التكنولوجيات الالكترونية وتكنولوجيات الاعلام والاتصال، وباتت معها الديموقراطية أكثر تأقلا وتكيفا.

<sup>1</sup> وحدة الدراسات الاقتصادية في مركز الروابط، مقال بعنوان وسط الانقسامات العالمية: ما هي “مجموعة العشرين” وما

أهدافها؟ في 15/4/2020 <https://rawabetcenter.com/archives/91504>

<sup>2</sup> عبد الناصر جندلي، المرجع السابق، ص ص 151-152

3- انكماش البعد الزمكاني، فالتطور المعرفي الهائل في مجال المواصلات والاتصالات ساهم في تقارب الأمكنة واختزال المسافات بكيفية توحى بانكماش المكان من جهة، وأفضى الى تكثيف برامج الاعمال بصورة تتم عن انكماش الزمان من جهة أخرى.

لقد كان للعولمة تأثير كبير على تغيير مفاهيم كثيرة من أشكال القوة الصلبة، التطور الذي شهدته اليابان مؤخرا على سبيل المثال جعل الدراسات السياسية اليوم أمام حتمية اضافة متغير جديد في العلاقات الدولية هو القوة التكنولوجية.<sup>1</sup>

تتسم البنية التكنولوجية اليوم بالتعقيد حيث أصبحت تؤثر أكثر على أداء الوظائف الأساسية للدولة من تواصل حكومي دولي وادارة دولية، تطوير وسائل التكنولوجيا خلق أيضا فضاءات تجارية رقمية لذلك أصبح من المهم الاعتراف بالدولة التي تملك قوة تكنولوجية متطورة كفاعل في السياسات العالمية.<sup>2</sup>

كما نشهد اليوم أيضا قضايا مثل تغير المناخ والأمن السيبراني وهي من أشد القضايا حداثة في العلاقات الدولية، والمهم أن هذه القضايا ذات البعد العالمي أصبحت تعالج بالوسائل التكنولوجية ولها أجندة في السياسات الخارجية لكل الدول.

ترتبط التكنولوجيا اساسا بالابتكار ولذلك يقر الباحثون بأن التطور تكنولوجي يؤثر بشكل تلقائي على الجانب العسكري والاقتصادي على العكس من ذلك لا يمكن للتطور العسكري والاقتصادي تحقيق التقدم التكنولوجي.<sup>3</sup>

يتحدث john cralting عن العنف البنيوي الذي يسبب اختلال التوازن في القوة التكنولوجية بين القوى الكبرى الاقتصادية.

<sup>1</sup>Marc dupuis, le japon puissance technologique : présent et futur, (paris: politique étranger , 1985) p12

<sup>2</sup> Ariel colonomos, "avant propos: les technologues dans la relation internationales ; modelés et perspectives " : quachenie (1997)p7

<sup>3</sup> Nayef al-rodhan , the politics of emarging strategic technologies Implications for Geopolitics, Human Enhancement and Human Destiny,( UK:macmilan, 2011) p124

تتنبأ هذه الإرهاسات بأن الهدف الأساسي في الفكر البنيوي في العلاقات الدولية هو الحفاظ على توازن القوى كما تحدث الأستاذ ricardo petrelle عن الارتباط بين زياد القوة التكنولوجية وأثرها على بنية النظام الدولي.<sup>1</sup>

كما يبدو أن الواقعيين البنيويين غير فريحين للتقدم تكنولوجيا على الصعيد ترتيب ديناميكية القوة للدولة كذلك يخشون من أن يؤثر هذا على بنية النظام الدولي بشكل قد يكون أقرب الى القطبية منه الى الهيمنة، الكثير من الأبحاث المتعلقة بي الحوار neo- neo تتحدث عن تساؤل الفواعل حول القوة التكنولوجية في قدرتها على فرض إرادتها في النظام الدولي بالمقارنة مع تركيبات أخرى للقوة.<sup>2</sup>

النموذج الذي قدمه الاستاذ جوزيف ناي حول القوة الهيكلية للولايات المتحدة والديناميكيات بين القوى الثلاث حيث اقر بان النظام التكنولوجي الجديد يغير من طبيعة النظام الدولي بسبب قدرة الكثير من الدول على تحقيق التطور التكنولوجي وهذا ما ينعكس على استقرار النظام الدولي.<sup>3</sup>

النظرة المتفاعلة للباحثين الليبراليين تشير إلى أن التطور التكنولوجي سيحقق الحكومة الانسانية التي ستكون حكومة جيدة للإنسان عكس الرؤية الواقعية.<sup>4</sup>

### جيوبوليتيك الانترنت:

تنتج الثورة الصناعية الإلكترونية مساحة عامة جديدة، فضاءً إلكترونيًا، حيث تحدث صراعات جديدة، والتي ستصبح أول مكان للمواجهات في القرن الحادي والعشرين.

بعد عملية بداتها معاهدات وستاليا (1648) واستكملتها معاهدة برلين (1885)، يتم قطع مساحات الأراضي (باستثناء أنتاركتيكا) إلى مملعات على الخريطة من أجل تحديد سلطة الدولة التي تمارس السيادة السياسية وبالتالي العسكرية هناك. تمتد هذه السيادة في المياه

<sup>1</sup> Marc dupuis ,op.cit , p145

<sup>2</sup> Ariel colonomos , op.cit , p170

<sup>3</sup> Ariel colonomos Op.cit, p 234

<sup>4</sup> جوزيف ناي، مستقبل القوة، المرجع السابق، ص251

الإقليمية، أبعد من ذلك يمتد في أعالي البحار، التي لا ينتمي إليها أحد: إنه مصطلح عالمي مشترك، وهو مصطلح يمكن للمرء أن يترجمه بلا شك بواسطة "الفضاء العام العالمي".

منذ القرن العشرين، أصبحت المساحات العامة العالمية هي الأخرى عبارة عن تحديات مثل: الفضاء الجوي، الفضاء بين الكواكب، والآن الفضاء الإلكتروني. الوصول المجاني إلى الأماكن العامة العالمية مشكلة إستراتيجية في عصرنا، بالإضافة إلى سيطرتهم.

لوصف مثل هذا النظام الرقمي المعقد وغير المتجانس، قد يكون من المفيد استخدام نموذج متعدد الطبقات، والذي يتمثل في فصل العناصر المختلفة لتجميع العناصر التي تنتمي إلى نفس المستوى من التجريد إلى مجموعات أصغر وأكثر تجانساً، والتي ستلائم نفسها وبالتالي فهي أفضل في التحليل. النموذج الطبقي مفيد بشكل خاص لفهم الأنظمة المعقدة.

لتصميم الفضاء الإلكتروني، يمكننا أولاً التفكير في طبقتين، (البنية التحتية) المادية (المنطقية) (البيانات). ولكن، بسرعة كبيرة عليك التفكير في أجهزة التوجيه وجدول التوجيه وبرامج الأوامر، وهذا يعني كل هذه الأشياء التي هي بيانات ولكن في البنية التحتية، مما يؤدي إلى فكرة طبقة القيادة والتحكم.

أخيراً، لا يمكننا تجاهل البعد المعرفي، الذي يتدخل إما عن طريق الفكر الواعي لمستخدم الإنترنت أثناء التصفح، أو عن طريق تحليل الأحداث الحالية بالبرمجيات، ما هو عصري لاستدعاء التعلم العميق، وهو ليس ذكاءً اصطناعياً كما نعتقد في بعض الأحيان، ولكن الذكاء بطريقة ما مخزن في برنامج المعلوماتي والذي تم إنشاؤه بالفعل بواسطة كائن<sup>1</sup>.

هناك ثلاث عوامل لقوة الانترنت لدى دولة ما وهي:

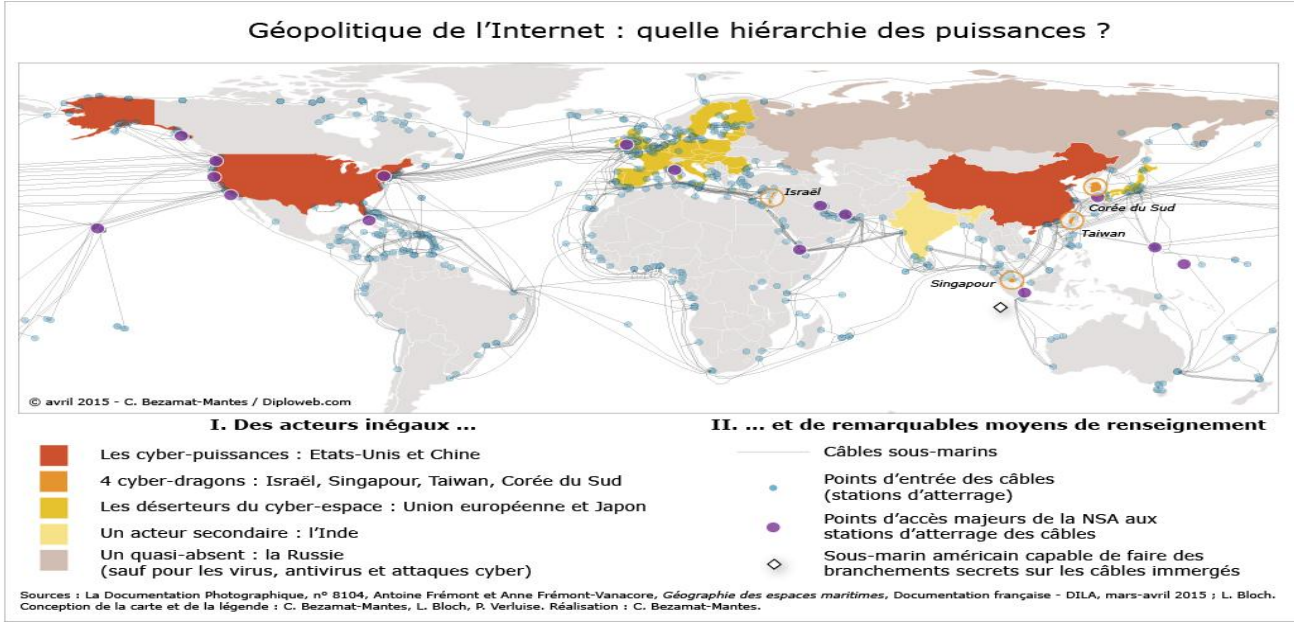
1- محور البنية التحتية والكفاءة الصناعية

2- محور العامل السياسي والاستراتيجي

<sup>1</sup> Laurent BLOCH, Un nouvel espace stratégique, le cyberspace, le 2/5/2020 <https://www.diploweb.com/2-Un-nouvel-espace-strategique-le-cyberspace.html>

3- العامل الثقافي والاجتماعي وتعليمي

ويمكننا توضيح خطوط الصراع على الانترنت في الشكل رقم 16



الشكل رقم 6

La source : Diploweb.com par C. Bezamat-Mantes

الفرع الرابع: الدبلوماسية الثقافية: مقارنة جيوثقافية:

يقر جوزيف ناي بأن القوة الاقتصادية والإمكانات العسكرية لم تعد وحدها قادرة على قياس دور الدولة في النظام الدولي، لقد ظهرت أنواع أخرى للقوة الناعمة التي أصبحت تمكن الدولة من التأثير والجذب والإقناع بدلا من الإكراه والفرص. كما يشير أيضا بأن الاستعمالات العسكرية والاقتصادية للقوة ببعد عن القوة الناعمة يفقد الدولة شرعيتها الدولية.<sup>2</sup>

شهد العالم استعمال القوة الثقافية من أجل الحفاظ على مكانتها الدولية، ففرنسا على سبيل المثال بعد تراجع اقتصادها تحولت إلى استعمال دبلوماسيتها الثقافية من أجل الحفاظ على مكانتها في النظام الدولي<sup>3</sup> حيث أن تصدر ثقافة الدول يعزز من قدرتهم على التأثير في

<sup>1</sup> Charlotte BEZAMAT-MANTES, Carte de l'Internet : quelle hiérarchie des puissances ? le 1/5/2020, <https://www.diploweb.com/Carte-de-l-Internet-quelle.html>

<sup>2</sup>Jean-Claude Allain , Robert Frank, *Pour l'histoire des relations internationales* , op,cit p149

<sup>3</sup> op,cit, p150

الآخرين خارج حدودها ويجب على مستوى التأثير أن يكون على مستويين مستوى النخب والدوائر المؤثرة، مستوى الرأي العام الدولي<sup>1</sup>

الثقافة هي نقل فعلي للقوة عن طريق الفن الادب السينما الموسيقى الأزياء هذا كله يجعل الدولة تكسب صوره سلمية وهذا يكسبها الشرعية الدولية وأيضا تحريك الراي ضد الحكومات التي تمارس عليها سياسة عدائية<sup>2</sup>

كما تعتبر دبلوماسية التأثير الثقافي اليوم التي تعتمد على تصدير القيم عبر التدفقات العبر وطنية من أجل التأثير الجماهيري مثل نمط الحياة الامريكية، الفن الإيطالي، الرومانسية الفرنسية كل هذه القيم تؤثر على السياسات العامة للدول<sup>3</sup> حيث ان التماظهر الداخلي بالثقافة المستمدة من الخارج يخلق النخب ذات البعد الثقافي الخارجي ودائما ما يكون لها تأثيرات على دولها.<sup>4</sup>

الكثير من الدول تصنع أنشطة ثقافية بهدف التنمية الصناعية وكسب حصص في السوق في قطاع معين يقول الأستاذ ريمون ارون "القوة تعتمد على الموارد الأخلاقية وتماسك الوحدة السياسية"، اذن الثقافة ديناميكية لا يمكن إنكارها هي ايضا تحدد المجموعات الصديقة والمعادية بالإسقاط الثقافي على واقعها الخارجي<sup>5</sup>

تحيل هذه الفكرة إلى التحول في المشهد الجيوثقافي من خلال تغيير الادوار والجهات الفاعلة دون ان ننسى تأثيراتها على الاقتصاد والصناعة الثقافية حيث تشير الاحصائيات الى الصناعة الأفلام مثلا والتي تعتبر شكل من اشكال القوة الجيوثقافية تحتل مكانة متقدمة في مداخل الدول الكبرى.

أيضا تفرض الدبلوماسية الثقافية حالة قصرية على دول الإقليم والناطق الخارجي فمثلا إقليم في بروكسل يتكلم كله الفرنسية وهو ما يغير ديناميكيات العلاقات السياسية في تلك

<sup>1</sup> Roche, François, *POUR UNE GÉOPOLITIQUE DE LA CULTURE*, (France: 2002 ),p16

<sup>2</sup> Jean-Claude Allain ,Robert Frank, op,cit p 151

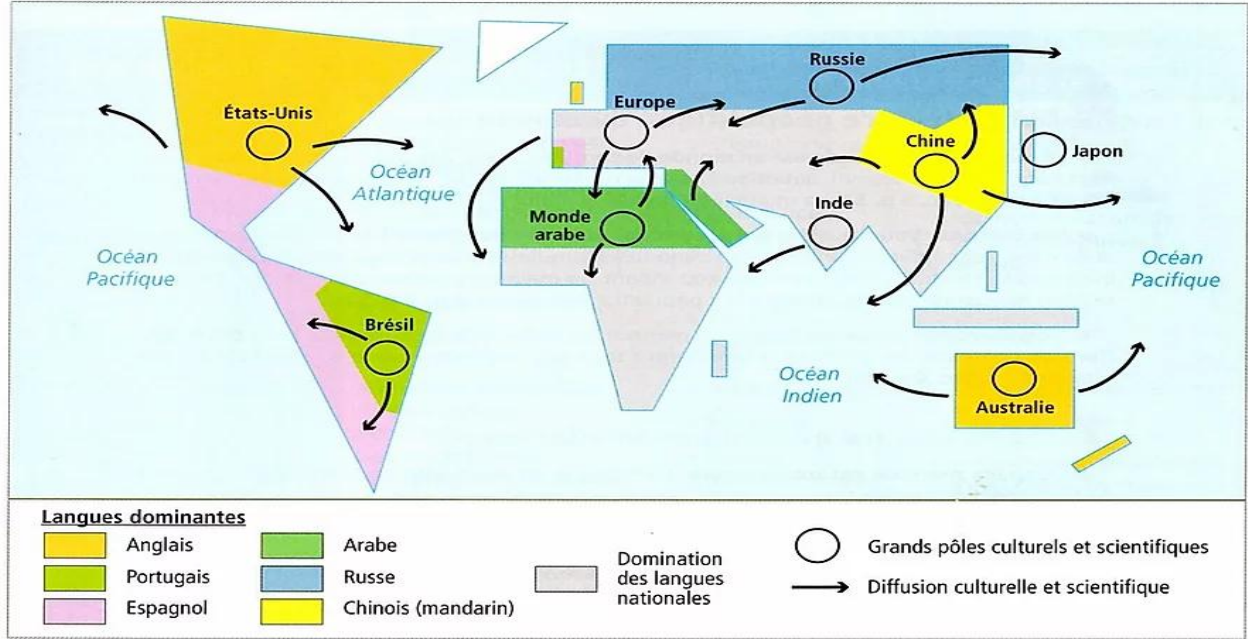
<sup>3</sup> Roche,françois, op,cit,p15

<sup>4</sup> op,cit ,p17

<sup>5</sup> op,cit, p19

المنقطة، كما ان هذا البعد الثقافي يتجسد في التنظيمات الثقافية العابرة للحدود التي يمكن لها ان تشكل أحزاب سياسة تأثر في رسم السياسات العامة والخارجية.

### 3 Schéma de synthèse : clé de lecture géoculturelle



مثل هذه التنظيمات هي التي تعكس التأثيرات الثقافية على سياسات الدول الكبرى في النظام الدولي. يجب أيضا الأخذ بعين الاعتبار التقسيمات الجيوثقافية للعالم والتي هي موضحة في الشكل رقم 17:

#### الشكل رقم 7

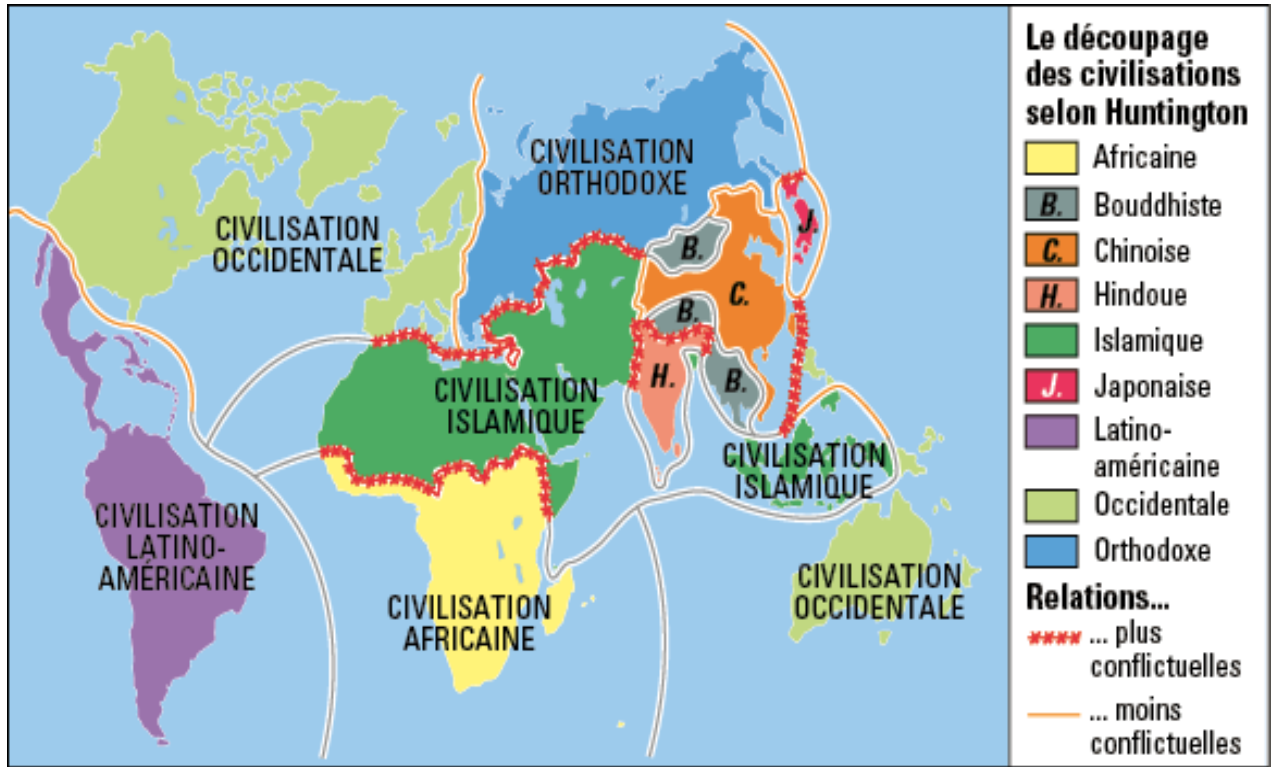
La source : Huntington le choc des civilisations, 2000

يوضح هذا التقسيم العالمي المراكز الكبرى للثقافة في العالم والتي حددت بتسعة مراكز كبرى وهي المركز الأسترالي، الهندي والصيني، الياباني وهذه كلها منطقة اسيا-باسفيك في المنطقة الأطلسية لدينا كل من المركز البرازيلي والمركز الأمريكي والعالم العربي والأوروبي وكذلك روسيا.

<sup>1</sup> Article en blog Clés de lecture d'un monde complexe vue le 15/05/2023 <https://sebastiencazulon.wixsite.com/hist-et-geo/copie-de-les-cartes-es-1>

أيضا يجب الإشارة الى التقسيمات الثقافية الكبرى التي يولدها هذا التقسيم العالمي حيث أن هناك بؤر صراع ثقافي كبيرة في المنطقة الاوراسية والتي تتصارع فيها كل الثقافات، وفي البحر الأبيض المتوسط والذي دائما ما كان يحوي على صراع عربي-اروربي والذي نشأت عنه الكثير من الحركات الاستعمارية والتوسعية.

التقسيم الحضاري أيضاً للصمويل هنتنغتون يوضح لنا أيضا جانبا مهما في الصراع الثقافي وهو الصراع الحضاري الناجم عن هذه الاختلافات حيث قسم العالم الحضاري الى التقسيم الذي نراه في الشكل رقم 18



الشكل رقم 8

La source : Huntington le choc des civilisations, 2000

<sup>1</sup> Op.cit p3

يعتبر هذا لتقسيم من التقسيمات المهمة في الادبيات السياسية والذي أعتمد على عامل اللغة والثقافة والدين حيث قسم العالم الى الحضارات التالية: الحضارة الغربية، الإسلامية، الامريكية اللاتينية والافريقية وكذلك الأرثوذكسية الموجودة في روسيا.

الملاحظة المهمة هنا هو حدود النزعات الدولية التي هي فاعلة في العالم اليوم والتي تمتد حول الحضارة الإسلامية بكل حدودها حيث ان هناك صراع في الساحل الافريقي ومنطقة الاوراسية ومع الحدود الغربية في البحر الهادي، ويرجع هذا الى التقارب الكبير بين الحضارات الأخرى، و سلمية الحضارة الصينية و الهندية في مقابل الحضارة الإسلامية.

### التأثيرات الجيولغوية:

اللغة من الروافد المهمة للثقافة والملاحظ أنه ليس هناك اختلاف كبير في الخريطة الجغرافية للغة بالمقارنة مع الخريطة الثقافية، ان اللغة هي الأداة التي تفرض بها الأمم تفوقها الحضاري والثقافي في الكثير من الصراعات حيث أن التفوق الغربي اليوم راجع إلى الانتشار الرهيب للغة الإنجليزية في عالم.

يوضح الشكل رقم 19 الخريطة اللغوية للعالم



الشكل رقم 9

La source : [www.lci-sacrecoeur.com](http://www.lci-sacrecoeur.com)

<sup>1</sup> Une grille de lecture géoculturelle, vue le 15/5/2023 <https://www.maxicours.com/se/cours/une-grille-de-lecture-geoculturelle/>

لا يزال هناك تنوع لغوي كبير اليوم: 6000 لغة مختلفة يتم التحدث بها في جميع أنحاء العالم. لكن الكثير يختفون. 500 لغة يتحدث بها أقل من 100 متحدث، غالبًا ما تكون قديمة، وسوف تختفي معهم. والواقع أنها مهددة بانقراض سكانها (شعوب غينيا الجديدة، والأنديز، وما إلى ذلك) وبتأكيد اللغات الرسمية. وهكذا بلغ عدد اللغات البروتونية التي يتحدث بها مليون شخص منذ قرن تقريباً اليوم 200 ألف شخص، معظمهم تجاوزوا الستين من العمر وهذا ما يجعلنا نتنبأ بالتغير الكبيرة في خارطة اللغوية العالمية<sup>1</sup>.

الفرع الخامس: الدبلوماسية الدينية: مقارنة في جيوبوليتيك الدين:

يلعب الدين دوراً ملموساً في تشكيل أو رسم الجغرافيا السياسية في مختلف أرجاء العالم. فالأديان السماوية والوضعية، لعبت أدواراً أساسية في الربط بين المجتمعات والأمم. وهو ما اختلف بحسب الإطار الثقافي والاجتماعي والتاريخي الذي يتحرك داخل توازناته وأطره المرجعية وهياكل هذه الأديان. ومن ثم تباينت أدوارها السياسية، التي مثلت عاملاً مشجعاً للترابط الجغرافي في حالات مثل الاتحاد الأوروبي، كما مثلت في حالات أخرى عاملاً للانفصال والتجزئة كما هو الحال في البوسنة والهرسك.<sup>2</sup>

يستجيب النشاط الدولي للدول الدينية لدوافع متعددة: نشر رسالتهم الروحية، وتعزيز الأخلاق، وتقوية تماسك أتباعهم. كما أنهم يلعبون دوراً هاماً في تطوير ثقافة السلام والحوار وفي تسوية بعض النزاعات من خلال ممارسة الحوار بين الأديان والوساطة والمساعدات الإنسانية. وبالتالي فإن أساليب العمل السياسي والدبلوماسي للأديان في العالم معقدة وأحياناً متناقضة في أصل بعض النزاعات، يمكن للأديان أن تعمل على حلها أو تأزيمها<sup>3</sup>

إن وجود الأديان في العالم الذي تجسده الجهات الدينية المشاركة في المهمات الكلاسيكية من خلال تمثيلات محددة في النظام الدولي، حيث كان تأثير الأديان في الإطار المؤسسي

<sup>1</sup> Nicolina almeida, "géopolitique de la langue françaises", (mémoire de magister en traduction, université de porto,2010) p54

<sup>2</sup> Géopolitique des religions [https://www.franceculture.fr/oeuvre/geopolitique-des-religions\\_le\\_18/04/2023](https://www.franceculture.fr/oeuvre/geopolitique-des-religions_le_18/04/2023)

<sup>3</sup> Jean-Claude Allain , Robert Frank, Pour l'histoire des relations internationales , op,cit p151

موجودا منذ بداية القرن العشرين، ولكنه يتقوى اليوم حيث أصبحت الجهات الفاعلة الدينية بشكل متزايد جهات فاعلة حاسمة في العالم.

### الصراعات الدينية في الشرق الأوسط:

الدول الإسلامية اليوم تقوم على القومية الدينية. كالمملكة العربية السعودية وإيران تدعيان القيادة الدينية. جنبا إلى جنب مع تركيا، لا تخفي هذه البلدان المتنافسة ادعاءها بأن يصبح نموذج إسلامها القوة الإقليمية والعالمية الصاعدة في الشرق الأوسط. تستخدم الدول الإسلامية الأخرى الحقيقة الدينية لتأسيس وإضفاء الشرعية على مكان أفضل في النظام الدولي. إذ تستخدم قطر الإسلام كسلاح للقوة الناعمة خاصة الإخوانية التي تتنافس مع الوهابية في المملكة العربية السعودية، حيث هي تحت خطر التورط بشكل خطير في تمويل الجماعات الجهادية. القطريون معادون للسعودية ولديهم حركات قريبة من الإخوان المسلمين. في الجهة المقابلة يستخدم المغرب شرعيته التاريخية بحقيقة أن الملك هو قائد المؤمنين الذي يمنحها سلطة دينية لاقتراح نموذج آخر يسمى "إسلام الوسط"، إسلام معتدل، بعيداً عن تعنت الإخوان المسلمين والسلفيون.<sup>1</sup>

إن المنافسة بين إيران والمملكة العربية السعودية هي التي ساهمت في توسيع الانقسام الطائفي بين السنة والشيعة. وأدى ذلك إلى قمع الشيعة في السعودية والبحرين واليمن والحروب الأهلية في العراق وسوريا. بدأت الثورة الإيرانية عام 1979 عندما بدأت الخصومات بين هاتين الدولتين، منذ اللحظة التي أرادت فيها الدولة الإيرانية تصدير الثورة الإسلامية إلى الدول الإسلامية. تم رفض هذه الثورة الإسلامية من قبل المملكة العربية السعودية، والتي مولت بدورها تصدير السلفية التي تعتبر حركة دينية ولدت قبل بضع سنوات كرد فعل ضد القومية والاشتراكية العربية.<sup>2</sup>

### الدبلوماسية الدينية

<sup>1</sup> Géopolitique des religions. Un nouveau rôle du religieux dans les relations internationales? le 18/04/2022 <https://clio-cr.clionautes.org/geopolitique-des-religions-un-nouveau-role-du-religieux-dans-les-relations-internationales.html>

<sup>2</sup> Ibid, p2

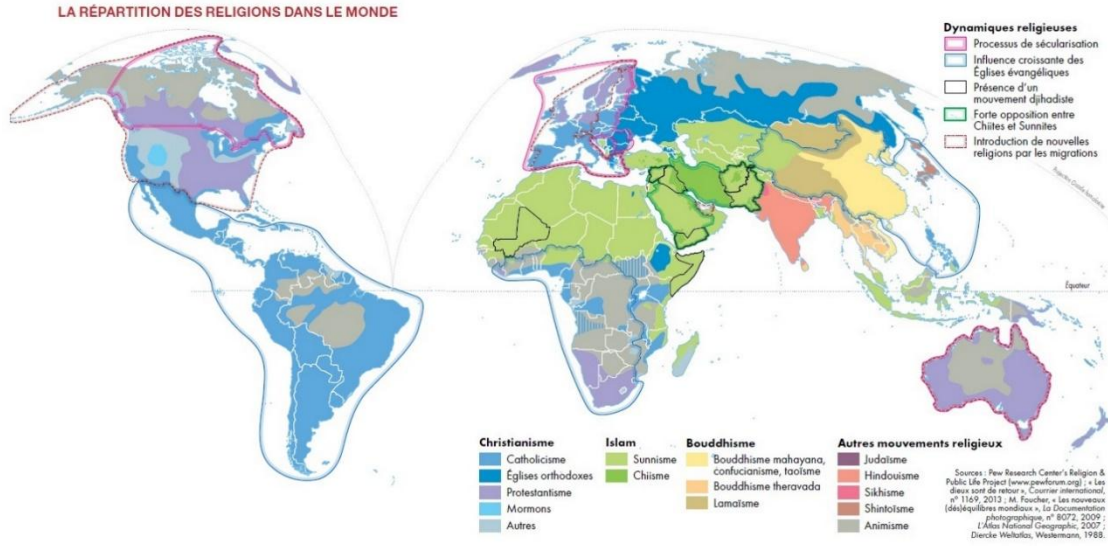
غالبا ما يعالج الدبلوماسيون القضايا عن طريق تحليل المصالح الوطنية، وعلى حد تعبير مادلين برايت سعى العديد من ممارسي السياسة الخارجية بمن فيهم أنا إلى فصل الدين عن العالم السياسي وتحرير المنطقة من المعتقدات الدينية ومع ذلك وفي ظل إدارة أوباما نشأت حركة للمواقف التوقيفية تعترف بإمكانية التعاون الديني الدبلوماسي بسبب إدراك دور الدين في تحفيز الأفراد وتشكيل وجهات نظر، نقلا عن ملاحظات الرئيس كلينتون تجسم اولبرايت انه في شروط الدبلوماسية العملية يمكن أن تكون الدبلوماسية المستندة على الدين كأداة مفيدة للسياسة الخارجية.<sup>1</sup>

أولا يمكن للقادة الروحيين أن يساعدوا في تثبيت عملية السلام خلال المفاوضات، ثانيا يمهد إقناع أفراد من أديان مختلفة للعمل معا من أجل الطريق الذي أمامهم لاعتراف بإنسانيتهم المشتركة.

يمكن أن يكون الدين قوة للمصلحة والاستقرار السياسي أو عاملا للانقسام أيضا، و لكن المتفق عليه هو أن الدين جيوبوليتيكية أو كعامل محرك للدبلوماسية في السياسات الخارجية للدول الكبرى أمر مهم و عامل قوة أساسي. يمكننا أن نرى التقسيمات الجيودينية في الشكل رقم 10<sup>2</sup>

<sup>1</sup> ألن كيسويتز و ألسقف جون شاين، "الدبلوماسية والدين: البحث عن مصالح مشتركة والانخراط في عالم من الاضطرابات و التغييرات الديناميكية"، أوراق بحثية لمنندى مشروع العلاقات الأمريكية مع العالم الإسلامي، (قطر: معهد بروكينجز، 2012)

<sup>2</sup> mondialisation de diversité culturelle le 15/05/2022 <https://www.lci-sacrecoeur.com/lg--mondialisation-et-diversiteacute-culturelle.html>



الشكل رقم 10

La source: [www.lci-sacrecoeur.com](http://www.lci-sacrecoeur.com)

### المبحث الثالث: تظاهر جيوبوليتيك الهوية الأمنية الأوروبية المشتركة: فحص

#### مسار تشكل المؤسسات:

مشروع التكامل الأمني الأوروبي يسعى إلى بناء سياسة أوروبية مشتركة في مجالي الدفاع والأمن، وقد بدأ هذا المشروع منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. أولى الجهود كانت في الخمسينات، ولكنها واجهت صعوبات عديدة مثل انعدام الثقة بين الدول الأعضاء وصعوبة تجاوز صلاحيات الدولة الوطنية. ومع معاهدة "ماستريخت" في عام 1992، تم وضع الأساس لتعزيز التكامل السياسي والأمني، مما أدى إلى إنشاء مؤسسات وهيكل جديدة تعزز من الدفاع والأمن الأوروبي. الهدف الرئيسي هو تحقيق التكامل الكامل بعيداً عن تدخلات الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي، مع التركيز على بناء هوية أوروبية قوية في هذا المجال.

## المطلب الأول: مؤسسة الهوية الأمنية الأوروبية من خلال المؤتمرات: فحص

### تاريخي

- تشكيل الجماعة الدفاعية الأوروبية: بدأت هذه الاتفاقية في 27 مايو 1952 من قبل رئيس الوزراء الفرنسي رينيه بليفين، وشاركت فيها بلجيكا وفرنسا وإيطاليا ودول البنلوكس، مما يمثل محاولة مبتكرة لإنشاء جيش أوروبي موحد بعد تأسيس حلف شمال الأطلسي. واجهت المبادرة انتكاسات كبيرة، بلغت ذروتها برفضها من قبل البرلمان الفرنسي في 30 أغسطس 1954، مما أدى إلى تجميدها في النهاية.<sup>1</sup>
- سنة 1970 تم وضع آلية التعاون السياسي والأوروبي EPC كأساس للتفاعل مابين الحكومات وتم الاتفاق النهائي عليها في معاهدة ماستريخت 1987 بخصوص السياسة الخارجية والأمنية المشتركة GASP حيث أن التعاون السياسي تم تبنيه مع دخول القانون الأوروبي الموحد حيز التنفيذ.
- سنة 1993 أصبحت السياسة الخارجية والأمنية المشتركة بمثابة العمود الثاني الذي يقوم عليه الاتحاد الأوروبي بعد التبادل الجمركي.
- تم على مستوى الفصل الخامس من معاهدة ماستريخت ذكر أهداف التعاون السياسي و الأمني المشترك،<sup>2</sup> وهي:
  - 1- الحفاظ على القيم والاهتمامات المشتركة لدول الاتحاد، وكذلك الحفاظ على استقلاليته وسلامته ووحدة مكوناته.
  - 2- المحافظة على الأمن الدولي ونشر السلام
  - 3- دعم التعاون الدولي بجميع أشكاله
  - 4- تطوير وتقوية الأنظمة الديمقراطية ونشر تطبيق فكرة القانون
  - 5- احترام حقوق الانسان والحريات الأساسية.

<sup>1</sup> David G. Haglund, "European Defense Community", Encyclopedia Britannica, <https://www.britannica.com/topic/North-Atlantic-Treaty-Organization> , seen en 26/12/2023.

<sup>2</sup> European parliament, **security and defence**, p 2

كما يوضع لنا هذا المخطط الأعمدة التي قام عليها مشروع الاتحاد الأوروبي الأمني<sup>1</sup>:

أ- نموذج الأعمدة التي يرتكز عليها الاتحاد الأوروبي

الاتحاد الأوروبي		
تعاون في القضايا الجنائية على صعيد الشرطة والسلك القضائي PJZS ومن مجالات: الأمن الداخلي "شنغن"، البوليس الأوروبي، الإرهاب، الجريمة المنظمة.	سياسة خارجية وأمنية مشتركة GASP ومن مجالات: الرقابة على التسليح، الحفاظ على السلام، مراقبة الانتخابات، حقوق الإنسان	المجموعات الأوروبية EG. EURATOM EG أي المجموعة الأوروبية: ومن ضمنها: السوق الداخلية، التجارة الخارجية، النقد، البيئة، حماية المستهلك، السياسة الاجتماعية، الهجرة
ما بين الحكومات		فوق أممية
معاهدات		اتفاقيات

### الشكل 11:

المصدر: تعزيز التكامل الأوروبي على ضوء السياسة الأمنية والدفاعية المشتركة

#### للاتحاد الأوروبي.

كانت هناك محاولة أخرى أيضا يجب الإشارة إليها وهي إعلان روما 1984/10/27 حيث تم تناول ولأول مرة مفهوم الهوية الأمنية للدفاع والأمن IEDS التي كان الهدف منها إحداث نوع من التجانس في سياسات الدفاع للدول الأعضاء في منظمة اتحاد أوروبا الغربية<sup>2</sup>، فقد كانت الرغبة قوية عند أطراف الاتحاد الأوروبي من أجل تأسيس وتطوير سياسات دفاعية مشتركة بينهم خاصة بعد أزمة البوسنة 1995 وكوسوفو 1999 ويوغسلافيا 1994، حيث ان اطراف الاتحاد الأوروبي وحسب رأي الشخصي نظرت الى هذه الأزمات على انها تصفيات

<sup>1</sup> هشام بن حداد، "تعزيز التكامل الأوروبي على ضوء السياسة الأمنية والدفاعية المشتركة للاتحاد الأوروبي"، مجلة القانون المجتمع والسلطة، المجلد 07، العدد 02، (الجزائر: 2018)، ص 249.

<sup>2</sup> اتحاد أوروبا الغربية هو الهيئة المشتركة التي سبقت تأسيس الاتحاد الأوروبي.

للحرب الباردة تقوم بها الولايات المتحدة الأمريكية دون اعارة اهتمام للمصالح الأوروبي كما هو الحال مع أوكرانيا اليوم.

تجسد هذه الرغبة القوية في رسم سياسات دفاعية مشتركة بين الدول الأعضاء عندما تم اقناع الشركاء الأطلسيين وهما الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة البريطانية من مناقشة الهوية الأوروبية للدفاع والأمن في مؤتمر حلف الشمال الأطلسي المنعقد في مدريد 1997/07/08 من أجل تمكين الشركاء الأوروبيين من القيام بمهام أكثر انسجاما وتماسكا، ولكن كل هذا يكون في إطار حلف ناتو تحت مسمى الأمن والتعاون الأوروبي- الأطلسي، ودور حلف الشمال الأطلسي هنا هو تقديم الدعم في التنفيذ والتخطيط وتبادل المعلومات وهي مجرد أمور تقنية فقط حيث ان مناقشة الرغبات والإدراكات المختلفة بين الهوية الأوروبية والهوية الأطلسية لم يكن محل تفاوض من قبل القوى الأطلسية.

فقد نصت وثيقة مدريد في فقرتها الثانية بأن الهوية الأوروبية للدفاع والأمن تطورت داخل حلف الناتو ورغبة من الحلف في تحمل مسؤوليته في مواجهة التهديدات الجديدة كالإرهاب والدمار الشامل يقوم بتمكين الاتحاد الأوروبي من ممارسة نشاطاته الدفاعية.<sup>1</sup> كما نصت أيضا الوثيقة على مجموعة من الاقتراحات:

- تفعيل قدرات الحلفاء العسكرية من خلال مبادرة القدرات الدفاعية
- تطوير الهوية الأوروبية للدفاع والأمن داخل الحلف

تعتبر النظرة الأوروبية جد وضحة حول الدور الأمني للولايات المتحدة الأمريكية حيث لاحظت الولايات المتحدة ذلك عندما قالت على لسان الجنرال ويسلس كلارك بأننا نحن الأمريكيون شجعنا الأوروبيين على الاعتقاد بأننا ربما لا نكون موجودين لتقديم المساعدة عند حدوث أزمات أمنية مستقبلا في أوروبا<sup>2</sup>، وهو ما نسمع به هذه الأيام في خطاب الرئيس

<sup>1</sup> NATO, Madrid, Spain- 8-9 July 1997, <https://www.nato.int/docu/comm/1997/970708/home.htm> SEEN EN 26/12/2023

<sup>2</sup> هشام حداد، مرجع سابق، ص 255

الأمريكي السابق والمترشح للانتخابات الأمريكية القادمة دونالد ترامب، فهو دائماً يقوم بالإشارة إلى احتمالية سحب الدعم عن حلف شمال الأطلسي ومحاولة حله<sup>1</sup>.

محطة أخرى مهمة في تشكل الهوية الأمنية الأوروبية المشتركة وهي اتفاقية أمستردام التي كانت بتاريخ 02 أكتوبر 1997 حيث كان الجديد الذي تم اضافته في هذه الوثيقة القانونية هو:

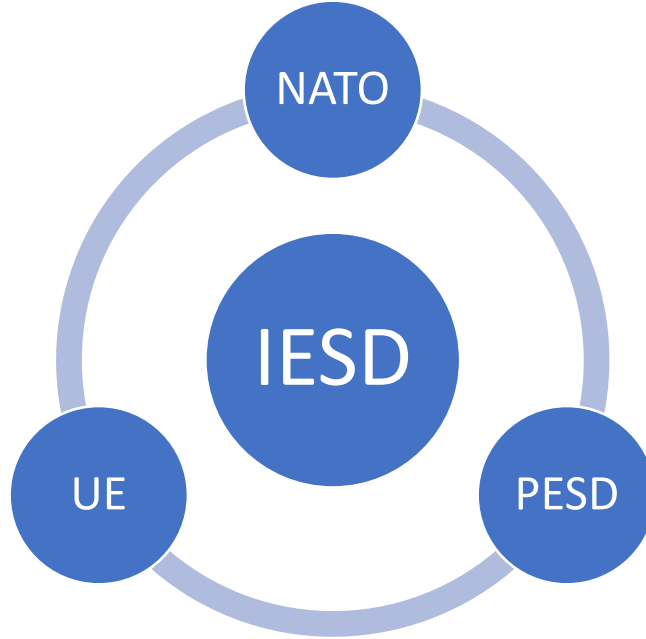
أ- تحديد مجموعة من الأعمال والأنشطة الجديدة لصالح الوحدات العسكرية للدول الأعضاء في اتحاد أوروبا الغربية والعمل على إدماجهم في مجال السياسة الخارجية والدفاعية المشتركة.

ب- تعطي اتفاقية أمستردام من خلال هذه المادة كافة الصلاحيات لاتحاد أوروبا الغربية من أجل وضع وتطبيق قرارات الاتحاد الأوروبي الخاصة بالأمن والدفاع المشترك.

الأشكال الرئيسي هنا هو عدم الرغبة أو يمكن القول أن عدم الرغبة في الانفصال عن حلف شمال الأطلسي نابع من الخوف من التهديدات المستقبلية وعدم الثقة بأن مسار التكامل الأوروبي سيكتمل، فلا وجود لدولة قوية كالولايات المتحدة الأمريكية تقوم بفرض ارادتها على باقي دول الاتحاد الأوروبي. كل هذه التطورات أفرزت لنا في الأخير ما يسمى بالسياسة الأوروبية للدفاع والأمن التي كان ظهورها في اشغال مؤتمر فيينا في ديسمبر 1998.

<sup>1</sup> Arirang News, Trump says he will 'absolutely' consider leaving NATO should allies not 'pay their bills', [https://www.youtube.com/watch?v=uF7bQCTobOY&ab\\_channel=ArirangNews](https://www.youtube.com/watch?v=uF7bQCTobOY&ab_channel=ArirangNews) SEEN ON YOUTUBE ON 01/12/2004

يقدم الرسم البياني التالي توضيح الأسس التي تقوم عليه الهوية الأوروبية الأمنية المشتركة



من اعداد الباحث

IESD: الهوية الأمنية الأوروبية المشتركة (الهوية الأوروبية للأمن والدفاع)

PESD: السياسات الأوروبية للأمن والدفاع

UE: الاتحاد الأوروبي

NATO: حلف الشمال الأطلسي

تطورت بعده السياسات الأوروبية للأمن والدفاع من خلال ثلاث مؤتمرات أساسية:

1- قمة كولون المنعقدة في 03 و04 يونيو 1999:

من مخرجات هذه القمة التي أتت في سياق تاريخي خاص جدا وهو الحرب في يوغسلافية، تم تكليف مجلس الاتحاد الأوروبي باتخاذ مختلف القرارات في الازمة الدولية وهذا من خلال<sup>1</sup>:

<sup>1</sup> هشام حداد، المرجع السابق، ص 258

- تشكيل مجلس الشؤون العامة، ويضم وزراء الدفاع من أجل عقد اجتماعات دورية وطارئة
  - تشكيل لجنة ذات طابع سياسي وأمني، مقرها بروكسل، تضم خبراء سياسيين وأمنيين وأوروبيين
  - العمل على تشكيل هيئة عسكرية خاصة بالاتحاد الأوروبي، تقوم بالتوجيه
  - التأكيد على ضرورة امتلاك الاتحاد القدرة على العمل المستقل نابعة عن قيادات وكفاءات أوروبية، مثل تعيين سولانا ممثلًا أعلى للسياسة الخارجية والأمنية الأوروبية.
  - 2- قمة هلسنكي بالعاصمة الفنلندية في 10 و 11 ديسمبر 1999: الذي حدث هو موافقة الدول الأوروبية على مشاركة قواتها في عمليات حفظ السلام تحت إشراف الأمم المتحدة كما تضمن الوثيقة الختامية البنود التالية:
  - أ- ضمان التوجيه الاستراتيجي الضروري للتخطيط وتسيير عمليات وكذا التعبير عن الإرادة الأوروبية لوضع قاعدة مهمتها تسيير الازمات وتعريف الأهداف المشتركة ذات الطابع العسكري.
  - ب- إنشاء مجموعة من الهياكل السياسية والعسكرية داخل المجلس الأوروبي:
  - اللجنة العسكرية والأمنية الدائمة
  - اللجنة العسكرية
  - الهيئة العسكرية
- كما تم الاتفاق على تشكيل قوات خاصة قوامها 60 ألفا مخصصة للمهام الصعبة، في ما يخص التنسيق بين الاتحاد الأوروبي و حلف شمال الأطلسي فقد تم الاتفاق على ضمنا استشارة فعالة وتعاون وشفافية حول جميع الإجراءات العسكرية، مع احترام استقلالية القرار للمنظمتين، أيضا التساوي بين الاثنتين وعدم التمييز بين الدول.
- 3- قمة نيس ديسمبر 2000: كانت بمثابة اللبنة الأساسية لبناء قوة عسكرية أوروبية حيث تم تحويل جميع الاستشارات التي قدمت من قبل في قمة كولون 1999 وهلسنكي 1999 والاجتماع الثنائي الفرنسي البريطاني في سان مالو الى الانطلاق في تأسيس ما يعرف ب

EUROFOR التي بلغ عددها 100 ألف جندي تم تدعيمها ب 400 طائرة استطلاع وقتال و 100 سفينة حربية مع إعطائها الاذن للانتشار في مناطق الازمات<sup>1</sup>.

كانت هذه العملية هي التي أطلقت الشرارة لازمة بين الولايات المتحدة وأوروبا حيث كان هناك رفض تام من طرف الولايات المتحدة الامريكية ان يمتلك الاتحاد الأوروبي قوة خاصة به.

### المطلب الثاني: مؤسسة الهوية الأمنية الأوروبية المشتركة:

الهوية الأمنية المشتركة كمصطلح علمي قائم على فكرة أساسية وهي فكرة المأسسة أي تشكيل مؤسسات تتولى إدارة وقيادة الرؤية المشتركة للأخطار والتهديدات، كما تتولى مسؤولية توحيد الإدراكات والأفكار المشتركة فيما بينها، ومن أحسن الأمثلة هو الإتحاد الأوروبي الذي يعتبر بمثابة مؤسسة ضخمة تضم مجموعة كبيرة من المؤسسات الفرعية التي تتولى إدارة العلاقات التكاملية بين الدول.

المؤسسات التي لها دور في توجيه ورسم الهوية الأمنية الأوروبية المشتركة هي المؤسسات التي يمكنها مناقشة تحقيق الأمن الشامل للدول الأوروبية الغربية حيث تتولى مسؤولية تحقيق الأمن الطاقوي والغذائي والعسكري والاقتصادي.

#### أ- المجلس الأوروبي:

احست الدول الأعضاء بضرورة معالجة الاختلالات الموجودة على مستوى الإتحاد الأوروبي وعن كيفية البحث عن إيجاد آليات منظمة وفعالة، وحدث فعلا في قمة باريس 1974 على تأسيس المجلس الأوروبي حيث اصبح مؤسسة قائمة بذاتها عام 1986 ضمن معاهدة القانون الأوروبي الموحد. وأكدت عليه معاهدة ماستريخت 1992. بحيث يضم رؤساء الدول والحكومات للدول الأعضاء وينعقد مرتين في العام على الأقل.

رئاسة المجلس تكون مناصفة بين الدول حيث تتولى كل دولة رئاسة المجلس بالدور مدتها 6 أشهر وتحديث اجتماعات المجلس في إحدى مدن الدولة التي تتولى إدارة المجلس.

<sup>1</sup> بلخير صهيبي، مسألة الهوية الأمنية الأوروبية المشتركة، مرجع سابق، ص 361.

بموجب معاهدة لشبونة التي نصت على ضرورة ان يتولى رئاسة المجلس رئيس منتخب يتم انتخابه من بين الدول الأعضاء بالأغلبية ويتولى رئاسة المجلس للعهد مدتها عامين فقط ومن أهم اختصاصات المجلس الأوروبي نجد<sup>1</sup>:

أ- يترأس ويهتم رئيس المجلس بأعمال المجلس ويضمن إعداد ومواصلة أعمال المجلس بالتعاون مع رئيس المفوضية والعمل على تسهيل التلاحم والتوافق داخل المجلس.  
ب- يؤمن الرئيس التمثيل الخارجي للاتحاد بمستواه ونوعيته في المجالات المرتبطة بالسياسة الخارجية والأمن المشترك.

ت- يقتصر عمل المجلس الأوروبي في الغالب على بلورة سياسات وتوصيات وتوجيهات عامة وإصدار بيانات أو نداءات أو توصيات. فهو لا يتخذ قرارات ولا يشرع قوانين ملموسة بصورة عامة بل يقوم بوضع السياسة العامة للاتحاد فقط.

#### ب- المجلس الوزاري

يقع مقر مجلس الاتحاد الأوروبي في بروكسل. ويمثل حكومات دول الاتحاد الأوروبي ويتكون من وزير لكل دولة عضو، وفقاً للموضوع الذي سيتم مناقشته. على سبيل المثال، يجتمع وزراء الزراعة في تشكيلة المجلس التي تتخذ القرارات بشأن قضايا السياسة الزراعية. تتناوب الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على رئاسة المجلس كل 6 أشهر وفقاً لترتيب يضعه المجلس نفسه. فقط تشكيلة الشؤون الخارجية تتمتع برئاسة دائمة، يمثلها الممثل الأعلى للاتحاد للشؤون الخارجية والسياسة الأمني<sup>2</sup>.

يتألف المجلس من عشرة هيئات:

الشؤون العامة (GAC)

الشؤون الخارجية (FAC)

<sup>1</sup> ياسين صباح رمضان، "مؤسسات الاتحاد الأوروبي واختصاصاتها"، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، العدد الأول

مارس 2016، ص 9

<sup>2</sup> Council of the European Union, <https://www.affarieuropei.gov.it/en/european-institutions/institutional-framework/council-of-the-european-union/> seen on 14/02/2023

الشؤون الاقتصادية والمالية (Ecofin)

العدل والشؤون الداخلية (JHA)

التشغيل والسياسة الاجتماعية والصحة وشؤون المستهلك (EPSCO)

القدرة التنافسية (COMPET)

النقل والاتصالات والطاقة (TTE)

الزراعة ومصايد الأسماك (AGRIFISH)

البيئة (ENVI)

التعليم والشباب والثقافة والرياضة (EYCS)

أما بالنسبة للمسؤوليات التي يقوم بها نجد<sup>1</sup>:

- التفاوض على قوانين الاتحاد الأوروبي واعتمادها، بالتعاون مع البرلمان الأوروبي، على أساس مقترحات من المفوضية الأوروبية.
- تنسيق سياسات الدول الأعضاء
- إبرام الاتفاقيات الدولية بين الاتحاد الأوروبي والدول غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والمنظمات الدولية.
- اعتماد ميزانية الاتحاد الأوروبي بالتعاون مع البرلمان.
- تحديد وتنفيذ السياسة الخارجية والأمنية للاتحاد الأوروبي بما يتوافق مع الاتجاه العام الذي حدده المجلس الأوروبي.
- تنسيق التعاون بين السلطات القضائية الوطنية وقوات الشرطة في المسائل الجنائية.
- ث- المفوضية الأوروبية

<sup>1</sup> ياسين صباح رمضان، مرجع سابق، ص 10

تعد المفوضية الأوروبية السلطة التنفيذية المستقلة للاتحاد الأوروبي، حيث تعتبر هي المسؤولة عن اعداد المقترحات التشريعية الجديدة من البرلمان الأوروبي، كما تعمل على حماية مصالح الاتحاد الأوروبي ومواطنيه حيث تتلخص مهام ومحاور هذه الهيئة في النقاط التالية<sup>1</sup>:

- التشريع: تسهر على بلورة المقترحات الضرورية لمسيرة حركة الاندماج الأوروبي وتطويره باستمرار، فهي المسؤولة والمشرفة عن عملية التكامل والاندماج.

- الوظيفة التنفيذية: لها مهام تنفيذية أيضا، حيث تنفذ وتتطبق كل ما يصدر من قرارات كما تبادر بكل ما تراه ضروريا من اجل تطبيق القرارات الصادرة مع تحويلها الى لوائح وإرشادات

- تقوم بالإشراف على تطبيق المعاهدات وأحكامها، مع اقتراح مشاريع الزامية لمعالجة القضايا.

- لها حق في مراقبة مدى تنفيذ الحكومات والمؤسسات للقرارات التي تم اتخاذها في جميع القطاعات مع إحالة المخالفين الى المحكمة الأوروبية.

### ج- الممثل الأعلى للسياسة الأمنية والخارجية المشتركة:

يشكل ويدير السياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي (CFSP) والسياسة الأمنية والدفاعية المشتركة (CSDP) كما يساهم من خلال مقترحاته في تطوير السياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي أيضا يرأس مجلس الشؤون الخارجية ويضمن تنفيذ القرارات التي يتخذها المجلس الأوروبي ومجلس الاتحاد الأوروبي، يمثل الاتحاد الأوروبي في القضايا المتعلقة بالسياسة الخارجية والأمنية المشتركة على مستواه ويحضر اجتماعات المجالس الأوروبية (رغم أنه ليس عضوا رسميا)، يطلع البرلمان الأوروبي على قضايا السياسة الخارجية والأمن

يتحمل المسؤولية<sup>2</sup>، جنبًا إلى جنب مع المجلس، عن مهام وعمليات السياسة الأمنية والدفاعية المشتركة، يقود الشبكة الدبلوماسية للاتحاد الأوروبي المكونة من 144 وفدًا للاتحاد

<sup>1</sup> رابح خليفي، "سياسات الأمن والدفاع في الاتحاد الأوروبي"، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر 03، 2019/2018، ص116

<sup>2</sup> EU High Representative for Foreign Affairs and Security Policy, <https://www.consilium.europa.eu/en/council-eu/high-representative-foreign-affairs-security-policy/> seen on 16/12/2023

الأوروبي حول العالم ، أيضا يرأس وكالة الدفاع الأوروبية ومعهد الاتحاد الأوروبي للدراسات الأمنية.

الممثل الأعلى هو أيضًا أحد نواب رئيس المفوضية الأوروبية ويضمن اتساق العمل الخارجي للاتحاد الأوروبي. يتأسس اللجنة السياسية والأمنية التي تضم سفراء الدول السبع والعشرين الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في المجلس، يرأسها ممثل عن الممثل الأعلى. وتراقب اللجنة الوضع الدولي في المناطق التي تغطيها السياسة الخارجية والأمنية المشتركة وتمارس الرقابة السياسية والتوجيه الاستراتيجي لعمليات إدارة الأزمات.

هو أيضا رئيس مجلس الشؤون الخارجية حيث يجهزه ويديره ويتابع قراراته. يتألف مجلس الشؤون الخارجية من وزراء خارجية جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ويجتمع عادة مرة واحدة على الأقل شهريًا. يجتمع مجلس الشؤون الخارجية أيضًا في هيئة تنسيق وزراء الدفاع والتنمية والتجارة على التوالي، عندما يناقش مجلس الشؤون الخارجية قضايا السياسة التجارية المشتركة، يرأسه ممثل الدولة العضو في الاتحاد الأوروبي الذي يتولى الرئاسة الدورية لمجلس الاتحاد الأوروبي كل ستة أشهر.

### ح - PESD: السياسة الأمنية والدفاعية المشتركة

هي مبادرة أوروبية تهدف إلى توحيد جهود الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في مجال الأمن والدفاع. بدأت هذه المبادرة كمحاولة لتعزيز التعاون العسكري بين الدول الأوروبية، وتطورت لتصبح إطارًا أوسع يشمل التعاون في مجالات مكافحة الإرهاب، والحفاظ على السلام، والمساعدة الإنسانية.

الأهداف الرئيسية للسياسة الأمنية والدفاعية المشتركة:

- تعزيز التماسك الأوروبي: من خلال توفير إطار مشترك للتعاون في مجال الأمن والدفاع، تساهم هذه السياسة في تعزيز الوحدة والتضامن بين الدول الأعضاء.
- زيادة القدرة على التدخل: تهدف هذه السياسة إلى تمكين الاتحاد الأوروبي من القيام بعمليات عسكرية مدنية وإنسانية بشكل مستقل أو بالتعاون مع شركاء دوليين.

- تطوير الصناعة الدفاعية الأوروبية: تسعى هذه السياسة إلى تعزيز التعاون بين شركات الدفاع الأوروبية وتطوير قدرات دفاعية أوروبية مشتركة.
- تعزيز دور الاتحاد الأوروبي في الأمن الدولي: من خلال تطوير سياسة أمنية ودفاعية مشتركة، يسعى الاتحاد الأوروبي إلى أن يكون فاعلاً أكبر في صياغة الأمن الدولي
- خ- PESC: السياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي:  
هي مجموعة من السياسات التي يتفق عليها الاتحاد الأوروبي لتوحيد موقفه في الشؤون الدولية، بدءاً من الدبلوماسية وحتى التدخلات العسكرية لحفظ السلام. الهدف الأساسي هو تعزيز دور الاتحاد الأوروبي كفاعل عالمي قوي وموحد<sup>1</sup>.

#### أهم أهداف هذه السياسة:

- تعزيز الأمن: حماية الاتحاد الأوروبي وشعبه من التهديدات الخارجية، سواء كانت إرهابية أو عسكرية أو اقتصادية.
- حل النزاعات: المساهمة في حل النزاعات الدولية، سواء من خلال الدبلوماسية أو المشاركة في عمليات حفظ السلام.
- تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان: دعم القيم الأوروبية في العالم، مثل الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون.
- تعزيز التعاون الدولي: بناء شراكات مع دول أخرى لمعالجة التحديات العالمية المشتركة، مثل تغير المناخ والإرهاب.

#### أهم الأدوات التي تستخدمها هذه السياسة:

- الدبلوماسية: استخدام الحوار والمفاوضات لحل المشاكل.
- العمليات المدنية والعسكرية: إرسال بعثات مدنية وعسكرية لحفظ السلام
- التعاون الإنمائي: تقديم المساعدات للدول النامية لتعزيز الاستقرار والتنمية.
- العقوبات: فرض عقوبات اقتصادية على الدول التي تنتهك القوانين الدولية.

<sup>1</sup> Politique étrangère et de sécurité commune (PESC), <https://eur-lex.europa.eu/FR/legal-content/glossary/common-foreign-and-security-policy-cfsp.html>

## الفصل الثاني:

التأثيرات الجيوبوليتيكية للهوية الأمنية

الأوروبية على الضفة الجنوبية للمتوسط

## الفصل الثاني: التأثيرات الجيوبوليتيكية للهوية الأمنية الأوروبية على الضفة الجنوبية

### للمتوسط

ظهرت دراسات الجيوبوليتيكية كنظريات مفسرة للمجموع السلوك الدولي للوحدات المشكلة للنظام الدولي، حيث تعنى هذه النظريات والأفكار بتفسير حالات اكتساب القوة من طرف الدول الكبرى خاصة المتعلقة بسيطرة على بعض المصالح الجيوستراتيجية مثل: إيجاد مدخل على الأطلسي، أو سيطرة الودية أو بالقوة على مجموعة موانئ من أجل تحقيق انتشار القوة، أو رسم الخطوط الجيوبوليتيكية لإنتاج وتوزيع الطاقة، أو ضبط الاحتياجات الاقتصادية والغذائية للدول، أيضا تحقيق الانتشار الثقافي، وحماية الأقليات.

كل هذا عبارة عن مجموعة من الأهداف النظرية التفسيرية التي أتت على ذكرتها وتجسيدها النظريات الجيوبوليتيكية، وكإشارة منهجية يجب المرور عليها هو ذكر تعريف الجيوبوليتيك، حيث تم تعريفها من قبل الأستاذ rufolf Kjellén وهو مفكر ألماني ذكر مصطلح geopolitik عام 1905 في المجلة الألمانية geographische على أنها: "دراسة البيئة الطبيعية للدولة، وأهم ما تعني به الدولة هو القوة، كما أن حياة الدولة تعتمد على التربية، والثقافة والحكم وقوة السلطان"، أما كارل هاوشهوفر فقد قال: «بأن الجيوبوليتكا هي العلم القومي الجديد للدولة، وهي عقيدة تقوم على حتمية المجال الحيوي بالنسبة لكل العمليات السياسية ذات الأسس الجغرافية لاسيما الجغرافيا السياسية»<sup>1</sup>.

كما جاء تعريف الجيوبوليتيك من قبل الأستاذ الدكتور عبد الله راقي في كتابه "مدخل إلى علم الجيوبوليتيك" بأنها: «صراع بين مختلف القوى (الدول والمنظمات والحركات المسلحة وحركات التحرير) على بيئة إقليمية معينة من أجل السيطرة عليها ومن أجل تكريس النفوذ

<sup>1</sup> عبد الله راقي، مدخل إلى علم الجيوبوليتيك، (الجزائر: منشورات مخبر الأمن الإنساني، 2020) ص 17

والهيمنة على أي منطقة ترى هذه الأطراف أن مصالحها فيها مهددة، وفي ظلّ السعي على تحصيل أقصى ما يمكن من موارد القوة المادية والنّاعمة والمعنوية»<sup>1</sup>.

### المبحث الأول: جيوبوليتيك الضفة الجنوبيّة للمتوسط:

#### المطلب الأول: جغرافيا الضفة الجنوبيّة للمتوسط:

تقرّ المقاربات الجيوبوليتيكية التي تمّ دراستها بأنّ الضفة الجنوبيّة للمتوسط من أهم المناطق جيوبوليتيكية، فهي تعدّ المدخل المباشر للقارة الأفريقيّة والآسيويّة وهما أغنى قارتين من حيث الموارد الطبيعيّة والثروات الباطنية.

#### أهمية منطقة جنوب المتوسط في نظرية rimland:

لقد تمّ تناول نظرية قلب العالم heartland الجزيرة العالميّة في الفصل الأول حيث ركزنا على الطّرح الذي قدّمه ماكيندر وهو مهم في فهم التّصورات الجيوبوليتيكية الغربية خاصة حول الجزيرة الأوراسية التي تعدّ العدوّ الأول للمنظومة الاستراتيجية الغربيّة.

فكرة ال rimland "الهلال الداخلي" كما قدمها الأستاذ سبيكمان مبينة أساسا على فكرة Midland ocean أي المحيط المتوسّط، حيث يقرّ بأنّ الأهمية التي يمثّلها المحيط المتوسّط والدور الذي لعبه في الحضارات القديمة لا يختلف أبدا عن الدور الذي يلعبه المحيط الأطلسيّ اليوم في الحضارة الجديدة<sup>2</sup>، ومقصوده هنا أنّ الإشعاع الفكريّ القائم على الرأسماليّة والليبراليّة والذي حقّق التطور المطلوب لأوروبا الغربيّة قادم من المحيط الأطلسيّ مثلما كان هنالك تلاقح فكريّ يحدث ما بين الجزيرة الآسيويّة-الإفريقيّة والجزيرة الأوروبيّة. يرى سبيكمان أنّه "هناك نموذج لا يختلف عن نموذج الجزيرة العالميّة، وأنّ هناك جزيرة تسمى بالجزيرة الأطلنطيّة والتي تمتدّ من الولايات المتّحدة إلى غاية الحدود الأخيرة للمنظومة الغربيّة بولندا وما جاورها، وهذه

<sup>1</sup> المرجع نفسه، ص 23.

<sup>2</sup> الكسندر دوغين، مستقبل روسيا الجيوبوليتيكي، مرجع سابق، 107

## الفصل الثاني: التأثيرات الجيوبوليتيكية للهوية الأمنية الأوروبية على الضفة الجنوبية للمتوسط

الجزيرة لها خطّ استراتيجيّ هو المحيط المتوسط الذي يعدّ خطّ تبادل ثقافيّ تجاريّ وخطّ حدوديّاً للمنظومة الغربية ككل<sup>1</sup>.

من هنا يقر سبيكمان بأنّ السيطرة على الدول المجاورة لـ rimland يعدّ مهماً جداً في مشروع الجزيرة الأطلسية الكبرى، هناك اختلاف أو إشكالية يتمّ طرحها هنا وهو الصراع الأوروبيّ الأطلسيّ الذي له العديد من الوجوه وربما يتمثّل في الانقسام الحادث حول مصير حلف الشمال الأطلسيّ الذي أسّس بشكل يقدّم مصالح الجميع، ولكن الآن أصبح يخدم المصالح الأمريكيّة فقط، ومن هنا انطلقت فكرة الهوية الأمنية الأوروبية المشتركة في البروز والظهور، على أساس



الشكل رقم: 13

مصدر: أسس الجيوبوليتيكا ومستقبل روسيا جيوبوليتيكي

<sup>1</sup> المرجع نفسه ص109

أنّ هناك اختلافات جوهرية في الإدراكات المشتركة بين القوى الأطلسية البحرية والقوى الأوروبية البرية. يوضّح الشكل رقم: 11 التّصور المبنيّ من طرف الأستاذ سبيكمان حول الجزيرة الأطلنطيّة<sup>1</sup>

يمكننا القول: بأنّ الطّرح الذي قدّمه سبيكمان فقد أثبتته التّاريخ مع نهاية الحرب الباردة حيث إنّ السيطرة الأمريكيّة على المحيط المتوسط والهلال الداخليّ rimland كان له تأثيراً كبيراً على نهاية الحرب الباردة، وإلى اليوم فإنّ انتشار القوة في منطقة المتوسط خطّ استراتيجيّ لا يمكن العودة عنه بالنّسبة للحضارة الغربيّة.

### خريطة أمن الطّاقة في جنوب المتوسط:

يعدّ الأمن الطاقويّ من بين النّقاط الأساسيّة التي تقوم عليها الهويّة الأمنيّة الأوروبيّة المشتركة، كما تعدّ من بين أهم الموارد التي تقوم عليها دول الضّفة الجنوبيّة للمتوسط، فمعظم الأمن الاقتصاديّ الذي تحصل عليه دول مثل: الجزائر أو ليبيا أو سوريا قائم على ما لديها من طاقة تصدّرها للدول الغربيّة.

مفهوم أمن الطّاقة يقصد به "القدرة على تأمين كميات كافية من الطاقة وخاصة النّفط، مقابل أسعار ساعدت على سدّ حاجيات مجتمع استهلاكيّ متنامي الطّلب" وفي تصوّر آخر قدّمه الأستاذان كالميسي وغولدين المتخصّصات في أم الطاقة بأنّها "ضمان القدرة على الوصول إلى موارد الطّاقة اللّازمة لمواصلة تطوير استخدامات الطّاقة الوطنيّة وكذا توفير امدادات الطّاقة من النّفط والغاز بأسعار معقولة وموثوقة ومتنوّعة".<sup>2</sup>

<sup>1</sup> المرجع السابق، ص 110

<sup>2</sup> صبيحة مروشي، "جيوپوليتيك الطاقة دراسة في المفهوم والتطور"، المجلة الجزائرية للعلوم السياسيّة والعلاقات الدوليّة، العدد 12، الجزائر، سنة 2019، ص 26-27.

هناك حاجة ملحة لدول البحر الأبيض المتوسط لتكييف سياساتها في مجال الطاقة مع معالجة المخاوف البيئية المحليّة، وخاصة في ضوء تأثيرات الصّراعات، مثل: الحرب في أوكرانيا، على إمدادات الطّاقة والالتزامات المناخيّة.

تواجه منطقة البحر الأبيض المتوسط تحديات طاوقية كبيرة، حيث تستهلك البلدان موارد طبيعية أكثر مما تستطيع أنظمتها البيئية توفيره بشكل مستدام. وهنا اقترح الاتحاد الأوروبيّ الصفقة الخضراء الأوروبيّة التي تهدف إلى تعزيز الدبلوماسية الخضراء لدعم التّحوّلات في مجال الطّاقة في الدّول المجاورة، لكن تنفيذ هذه الاستراتيجيات وتأثيرها لا يزال مثيرًا للجدال.<sup>1</sup>

### الحالة الجديدة للطاقة:

لقد بدأت المنطقة الموجودة في جنوب شرق المتوسط تكتسي أهمية كبيرة جدا في خرائط الأمن الاستراتيجيّ للدّول، فمنطقة حوض الشّام بعد الاكتشافات التي حدثت فيها إذ تحتوي حسب بعض التّقدّيرات الأمريكيّة على 3400 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعيّ، فقد جرت هذه الاكتشافات بعد عام 2010 حيث تشارك فيها كلّ من لبنان ومصر وسورية وفلسطين وقبرص، وخلال أبحاث سنة 2015 اكتشفت شركة إيطالية حقلا "ظهر قرب سواحل مصر والذي يعدّ أكبر حقل حيث يحتوي على 850 مليار متر مكعب من الغاز".

<sup>1</sup> Emel Akçali and others, Energy Transitions and Environmental Geopolitics in the Southern Mediterranean, instituto affari internazionali ; 2022 p3

## الفصل الثاني: التأثيرات الجيوبوليتيكية للهوية الأمنية الأوروبية على الضفة الجنوبية للمتوسط

يوضح الجدول التالي أهم الاكتشافات التي حدثت في حوض البحر المتوسط<sup>1</sup>:

الجدول (1)  
أهم الاكتشافات الغازية في منطقة شرق البحر المتوسط

تاريخ الاكتشاف	إجمالي الموارد المتوسطة Bcm	حقل الغاز
2009	280	"تامار"
2010	620	"ليفيانان"
2011	140	"أفرودايت"
2015	850	"ظهر"

المصدر:

European Parliament/ Directorate - General for External Policies, "Energy: a shaping factor for regional stability in the Eastern Mediterranean?" (Brussels: The European Parliament, 2017), accessed on 25/5/2018, at: <https://goo.gl/AvuEFM>

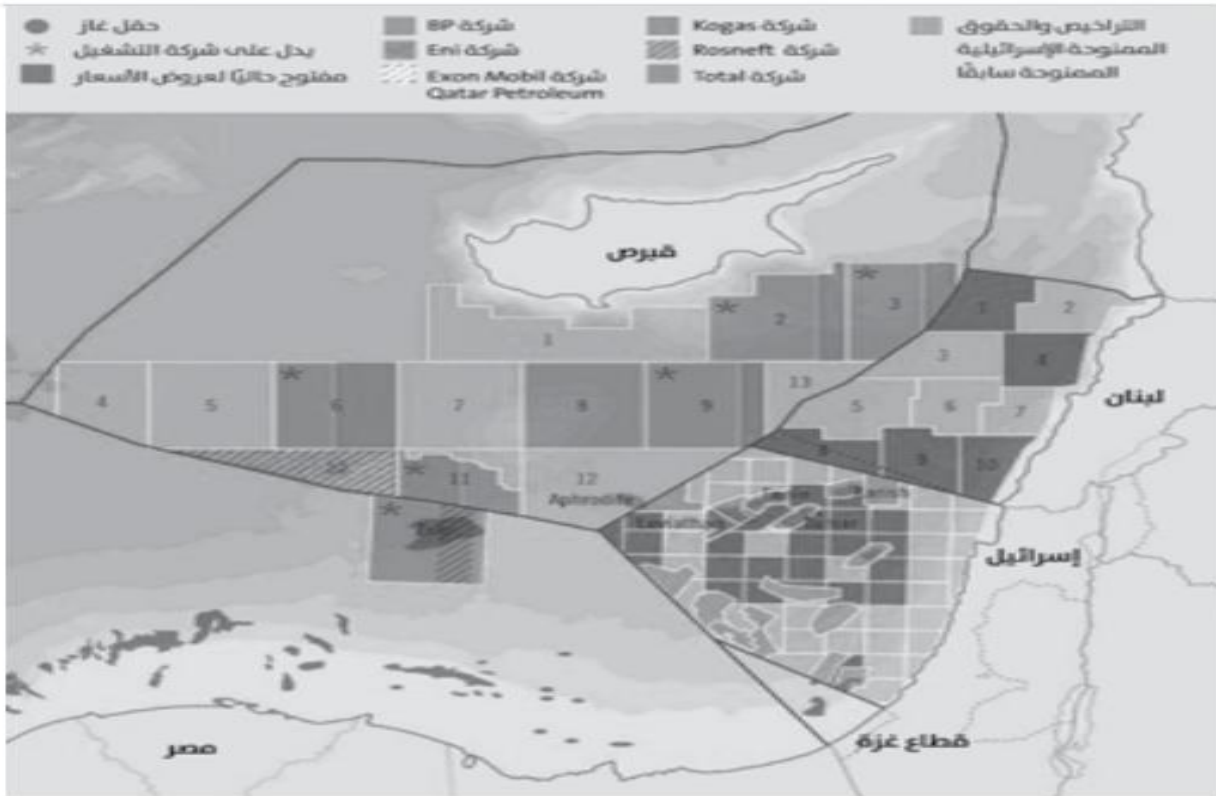
### جدول 3: آخر اكتشافات الغاز في شرق البحر المتوسط

هذه الاكتشافات الجديدة جعلت من هذه المنطقة مهمة استراتيجيا فنشاهد في الشكل رقم 12 بأن الجزء الأكبر تقريبا من منطقة جنوب شرق المتوسط تعدّ محلّ صراعات حيث إنّ تقسيم المعروض أماننا يجعلنا نقرّ بأنّ المنطقة ستحوّل إلى صراعات كبرى في المستقبل المنظور.

<sup>1</sup> مروان قبلان، "اكتشافات الغاز الطبيعي شرق المتوسط"، مجلة استشراف، عدد خاص، 2018، ص75.

## الفصل الثاني: التأثيرات الجيوبوليتيكية للهوية الأمنية الأوروبية على الضفة الجنوبية للمتوسط

تقسيم مناطق الغاز في شرق البحر الأبيض المتوسط



الشكل رقم: 14

المصدر: اكتشافات الغاز الطبيعي شرق المتوسط

رغم كلّ هذه الاكتشافات إلا أنّ الحالة الجيوسياسية للمنطقة تبقى في فوضى عارمة فبعد الحرب الروسية الأوكرانية وسيطرت روسيا على مناطق الغاز في جنوب المتوسط، تمّ تحديد الغاز السوريّ من المعادلة، بينما اندلاع الصّراع اللبنانيّ الإسرائيليّ حول المناطق المكتشفة يجعلها قرب استغلالها بعيداً جداً<sup>1</sup>.

الحالة القديمة: أهمية خطوط امداد الغاز وحقول النفط

<sup>1</sup> مروان قبلان، المرجع السابق، ص 106.

إذا تحدثنا عن الاكتشافات الجديدة التي خصّت بها المنطقة فلا بد أن نتحدّث عن الطّبيعة الطّاقوية للمنطقة سابقا، حيث تعدّ المنطقة من بين أهم المناطق الحافظة للإمداد الدّولي للطّاقة.

أ- خطوط تربط الجزائر بأوروبا: هناك ثلاثة خطوط؛ الأول هو خط ترانس ميد والذي ينقل حوالي 32.5 مليار متر مكعب من الجزائر إلى إيطاليا، والثاني هو خط الغاز المغربي الأوروبي والذي ينقل حوالي 12 مليار متر مكعب، والأخير هو ميد غاز الذي دخل حيز المقدمة سنة 2011 والذي ينقل حوالي 8 متر مكعب<sup>1</sup>.

ب- خطوط تربط ليبيا بأوروبا: هناك مشروع خط الدفق الأخضر الموجود بين ليبيا وإيطاليا والذي يتوقع أن يصدر 8 مليار متر مكعب<sup>2</sup>.

ت- خط الغاز القادم من إسرائيل إلى مصر والذي يستخرج من حقول غاز في لبنان تتولى إسرائيل إدارتها بالقوة لكي ينتقل بعد الغاز عبر البواخر إلى أوروبا.

ث- هناك مشروع جديد مهم جدا وهو خط الغاز الذي يربط قطر بأوروبا مرورا بسوريا وتركيا والذي من المتوقّع أن تعود المفاوضات حوله بعد سقوط النّظام السّياسيّ في سوريا بقيادة الأسد<sup>3</sup>.

أما بالنّسبة للنّفط والذي يعدّ أيضا من المحرّكات الجيوبوليتيكية للصّراعات في منطقة MENA<sup>4</sup>، حيث تحتوي المنطقة على 3 دول لها حصة واسعة في إنتاج النّفط وهي الجزائر وليبيا ومصر، حيث تنتج الجزائر قرابة مليون وأربع مئة ألف برميل يوميا لكي تُحدث مكانة

<sup>1</sup> تعرف على خطوط الغاز الجزائري مع أوروبا، <https://www.youtube.com/watch?v=ZmLEm1JxJTo> ، شهد في 2023/05/12.

<sup>2</sup> خط أنابيب الدفق الأخضر، [https://www.youtube.com/watch?v=aFo40zhv\\_pE](https://www.youtube.com/watch?v=aFo40zhv_pE) ، شهد في 2024/12/28.

<sup>3</sup> موسى عاصمي، أي ثمن دفعه السوريون لقاء نقل الغاز القطري إلى أوروبا عبر تركيا؟، <https://shorturl.at/gcHf3> ، شهد في

2024/12/28

<sup>4</sup> نقصد بها منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا وهي اختصار ل middle east and north africa

مرموقة في الدول المصدرة للنفط، أيضا نجد ليبيا التي هي أيضا تصدّر حوالي مليون وأربع مئة ألف برميل يوميا<sup>1</sup>، كما نجد مصر أيضا التي تصدّر حوالي نصف مليون برميل يوميا<sup>2</sup> ومن هذه الإحصائيات نجد أنّ المنطقة الغربية للمتوسط تعدّ عنصرا مهما في الحفاظ على استقرار الطاقة.

### المعابر البحرية في جنوب المتوسط

تعدّ قضية المعابر البحرية من القضايا المهمة ذات البعد الاستراتيجي والتي تعطي أهمية كبيرة للمنطقة، حيث تحتوي منطقة جنوب المتوسط على مضيق جبل طارق، وعلى قناة السويس: **مضيق جبل طارق:**

يقع هذا المضيق بين جزيرة إيبيريا شمالا ومثال إفريقيا جنوبا، ويصل مياه البحر المتوسط بالمحيط الأطلسي، حيث يحدّه شواطئ إسبانيا في الشمال وطنجة وسبتة في الجنوب، بقي هذا المضيق تحت الوصاية البريطانية للكثير من الوقت نظرا لأهميتها الاستراتيجية للقوى الأطلسية فهو يعدّ منفذا مهما لكلّ من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة البريطانية<sup>3</sup>.

#### - قناة السويس:

- هي ليست مجرد ممر مائي، بل هي شريان الحياة للتجارة العالمية وأحد أهم المعابر المائية الاستراتيجية في العالم. تقع في شمال شرق إفريقيا، وترتبط بين البحر الأحمر والبحر الأبيض المتوسط، مما يختصر المسافة والوقت بشكل كبير للسفن المتجهة بين أوروبا وآسيا.

<sup>1</sup> ليبيا.. إنتاج النفط في 2024 يتجاوز 1.4 مليون برميل يوميا، <https://shorturl.at/da3Ig>، شهد في 2024/06/06  
<sup>2</sup> المنتجات البترولية: هل تستطيع مصر الوصول إلى الاكتفاء الذاتي؟، <https://shorturl.at/zcTq3>، شهد في 2024/06/06  
<sup>3</sup> نعيمة خطير، "الأهمية الجيوبوليتيكية لمضائق حوض المتوسط"، مجلة مدارات سياسية، عدد ديسمبر 2017، ص 135.

الممرّ التجاري العالمي: تعدّ قناة السويس أحد أهم الممرات المائية في العالم، حيث يمر عبرها حوالي 12% من التجارة العالمية. لها عدة وظائف أبرزها<sup>1</sup>:

- الربط بين القارات: تربط القناة بين ثلاث قارات هي آسيا وأفريقيا وأوروبا، مما يعزز التبادل التجاري والثقافي بينها.

- الأمن البحري: تلعب القناة دوراً حيوياً في الأمن البحري العالمي، حيث يمرّ عبرها عدد كبير من السفن الحربية والمدنية.

- الأهمية الاقتصادية لمصر: تعدّ إيرادات قناة السويس مصدراً رئيسياً للدخل القومي المصري، مما يساهم في دعم الاقتصاد المصري.

### المطلب الثاني: الحالة الأمنية في جنوب المتوسط منذ 2011: سردية الربيع العربي:

عرفت المنطقة جنوب المتوسط منذ عام 2011 مجموعة من الانتفاضات الشعبية التي انطلقت من تونس لكي تصل إلى شرق جنوب المتوسط في سوريا، فأصبحت المنطقة كلّها في حالة فوضى عارمة وحالة اللاستقرار أو استقرار هش منذ ذلك التاريخ إلى هذا اليوم الذي كُتب فيه هذه الأطروحة، والمتفق عليه بين الدارسين للمنطقة بأنّ كلّ تجربة لها خصوصيتها التاريخية الاجتماعية؛ أي اختلاف التجربة رغم تشابه النتائج المتوصل إليها.

لقد كان لهذه الانتفاضات الشعبية دور مهم في التأثير على الحالة الأمنية لأوروبا، حيث نتج عنها مجموعة كبيرة من المشاكل الأمنية.

هناك مجموعة من الأطروحات التي يمكن من خلالها تفسير الذي حدث في الربيع

العربي:

- مقارنة الحرمان النسبي: هي عملية مقارنة تقوم بها الجموع البشرية، من خلال مقارنة ما تحصل عليه من خدمات ومستوى معيشي بما تحصل عليه مجموعات بشرية أخرى

<sup>1</sup> نعيمة خطير، مرجع سابق، ص 137.

- في محيطها الجغرافي، حيث إنّه بدل مقارنة التطور المعيشي داخل المجتمع في حد ذاته يصبح التطور بين المجتمع والمجتمعات الأخرى. فالحرمان الاقتصادي هنا هو عامل أساسي محرّك في قيام الانتفاضات الشعبية خاصة إذا مزج بالقليل من الظلم.<sup>1</sup>
- **مقاربة الضغوط البنائية:** هنا نتحدّث عن إصابة المؤسسات الرسمية بضعف حيث تصبح غير قادرة على إحداث الضبط الاجتماعي ما يجعل فرص حدوث الانفلات في المجتمع كبيراً جداً، وهذا يحدث بالتزامن مع وجود قيادة شعبية توجّه الجموع إلى مجموعة من الأفكار الجديدة عن طريق اللّغة والخطاب.<sup>2</sup>
- **الفرص السياسيّة:** الناس حسب هذه المقاربة يلجؤون إلى الصّدام مع الحكومة عندما يلاحظون وجود تغيّر في الفرص السياسية أو القيود السياسية المفروضة، ومن هنا يصبح لدى الأفراد القدرة على الانخراط في العمل الجماعي لمعارضة السّلطة القائمة وعرض مطالبها.<sup>3</sup>

### الانتفاضة التّونسية: سردية الأحداث والواقع الأمنيّ اليوم:

كانت تونس أوّل مفجّر للحركات الاحتجاجية التي غيرت المنطقة الجنوبية للمتوسط، فبعد حادثة الشاب البوعزيزي الذي تعرّض إلى إهانة من طرف أجهزة أمنية للنظام التّونسي، خرجت تونس عن بكرة أبيها تطالب بسقوط النظام في مظاهرات سلمية، وكان لها ما أردت حيث وبتاريخ 14 يناير 2011، تخلّى زين العابدين بن علي عن سلكه وغادر البلاد إلى المملكة العربية السّعودية، فدخلت تونس بعدها في ظلّ إصلاحات هيكلية ودستورية عميقة غيرت الخارطة السياسية للبلاد، حيث تمّ تأسيس مجلس انتقاليّ، ثمّ دستوريّ جعل النظام في تونس نظاماً برلمانياً بالدرجة الأولى. وبعد عقد من الزمن دخلت تونس في دوامة أخرى حيث

<sup>1</sup> علي مدوني،

<sup>2</sup> الكسندر وانند، مرجع سابق، ص 241

<sup>3</sup> علي مدوني، المرجع السابق، ص 314

ظهر عجز في المؤسسات الدستورية التي تم وضعها وتضارب بين الحكومة والبرلمان وصعوبة في تعيين حكومة. كل هذا جعل الحال في تونس مأساوية حيث إن الانغلاق في مؤسسات الدستورية أثر على الحياة الاقتصادية للتونسيين<sup>1</sup>.

من الجهة الأمنية الدولة في تونس لا تزال قائمة بمؤسستها ولكنها انتقلت إلى يد رئيس الجمهورية الذي أقر مجموعة من التدابير منها: إلغاء البرلمان وتعديل الدستور بما يخدم تمسكه على كل أطراف ومؤسسات الدولة، والإشكال الثاني من الناحية الأمنية هو وقع تونس في مشاريع إقليمية كبرى نتيجة الحاجة إلى تحريك الاقتصاد التونسي وتحقيقها للأمن الاقتصادي.

كما أن تونس وفي إطار عمليات محاربة الهجرة غير الشرعية أثبتت عدم قدرتها على الحد من هذه العملية فالإحصائيات تثبت بأن تونس من بين الدول التي تصدر الكثير من المهاجرين إلى البلدان الأوروبية<sup>2</sup>.

### الانتفاضة الليبية: سقوط القذافي والصراعات المسلحة اليوم:

الأمر مختلف بعض الشيء في ليبيا حيث إن الانتفاضة الشعبية أخذت مجرى آخر قريبا للحرب الأهلية، فقد انطلقت الاحتجاجات في فبراير 2011 تعلمت معها القوى التابعة للقذافي باستعمال العنف، ما دفع الثوار إلى التوجه نحو حمل السلام والتوحد في إطار جبهة واحدة من أجل إسقاط نظام معمر القذافي، ومع إحساس الغرب لخطورة الوضع خاصة على إمدادات الطاقة وسوق النفط الدولي ومع زيادة العنف من طرف النظام، تدخلت القوات الدولية عن طريق القصف من أجل مساعدة الثوار على التقدم أكثر. فخط تقد الثوار إلى العاصمة طرابلس استغرق قرابة 9 أشهر و في الأخير تم الإمساك بمعمر القذافي في 20 أكتوبر 2011

<sup>1</sup> في الذكرى 11 لانطلاق الثورة التونسية.. كرؤساء و13 حكومة، <https://shorturl.at/cuxVG>، شهد في 2024/11/04.

<sup>2</sup> وصول أكثر من 17 ألف مهاجر من تونس إلى إيطاليا خلال العام 2023، <https://shorturl.at/XiXIU>، شهد في 2024/11/04.

وقتل في اليوم نفسه<sup>1</sup>، دخلت ليبيا بعدها في مرحلة انتقالية لم تحقق أهدافها لليوم حيث إنّ الهدف من المرحلة الانتقالية عادة هو رسم مسارٍ سياسيٍّ يشمل تشكيل حكومة مؤقتة مهمتها محدّدة في تحقيق مصالحة وطنية والإعداد لانتخابات نزيهة، ومسارٍ أمنيٍّ يشمل تنفيذ وقف إطلاق النّار، وإرساء آليات لنزع سلاح الميليشيات، ومسارٍ دستوريٍّ ينص على كتابة دستورٍ توافقيٍّ يضمن حقوق المواطنة كاملة للجميع، ومسارٍ اقتصاديٍّ.

الذي حدث في ليبيا هو التّالي: منذ عام 2014 تجمّعت الميليشيات والجماعات المتنافسة على السّلطة تحت معسكرين متحاربين تمثّلها سلطتان متنافستان هما: حكومة الوفاق الوطني التي يرأسها فائز السّراج المعترف بها دولياً والتي تستند إلى دعم ميليشيات المدن الغربيّة وميليشيات إسلامية في العاصمة طرابلس وجماعة الإخوان المسلمين فضلاً عن بعض القبائل الجنوبية؛ مقابل سلطة الجنرال خليفة حفتر -الرجل القويّ- في شرق ليبيا، والذي تسيطر قواته التي تطلق على نفسها اسم "الجيش الوطني الليبي" على المناطق الشرقية وبعض المناطق الجنوبية في البلاد وتحظى بدعم البرلمان القائم في مدينة طبرق الليبية. ويحظى حفتر بدعم قطاعات واسعة من الجيش والقبائل الشّرقيّة وجماعات مسلحة متفرّقة في غرب وجنوب البلاد.<sup>2</sup>

هذا التّنافس واستعانة كلّ الأطراف بالقوى الخارجية جعل من الحل في ليبيا بعيد المنال فهناك تدخّل مباشر تركي مع حكومة الوفاق كما أنّ هناك دعماً روسياً إماراتياً للجيش الوطنيّ الشّعبيّ، كلّ هذا الدّعم العسكريّ جعل من الأزمة في ليبيا صعبةً وبعيدةً عن الحلّ. والمؤكّد أنّ لها أبعاداً أمنية خطيرة جداً على الأمن في جنوب المتوسط.

<sup>1</sup> الجزيرة الإخبارية، ثورة 17 فبراير.. الهبة التي أسقطت القذافي بعد أشهر من القتال، <https://shorturl.at/zta2Q> شهد في

2024/11/04

<sup>2</sup> موقع bbc الاخباري، الحرب في ليبيا: ما هي الأطراف الخارجية التي تتدخل فيها وما دوافعها؟، <https://shorturl.at/Eqaq0> شهد

في 2024/11/04.

### الانتفاضة الشعبية في مصر:

دعت صفحة "كلنا خالد سعيد" على الفيسبوك المصريين للنزول إلى الشارع للاحتجاج ضد الفساد والفقر والبطالة يوم 25 كانون الثاني/يناير 2011 بالتزامن مع عيد الشرطة المصريّة، وبدأت المظاهرات من ميدان التحرير وامتدت لميادين أخرى، وتصدّت لهم قوات الأمن المركزيّ بعنف، وسقط عدد من الشهداء.

استخدمت قوات الأمن القوّة لفضّ التّحركات والاحتجاجات التي عمّت ميادين البلاد، وصمد المتظاهرون في وجه القوات الأمنيّة، وكسر المتظاهرون حصار الشرطة التي انسحبت واختفت من الشوارع، وفتحت السجون، وأعلنت السّلطة حظر التّجوال ونزل الجيش بآلياته الشوارع لمساندة الشرطة. اضطرّ بعدها الرّئيس حسني مبارك إلى الخروج والإعلان عن حل حكومة أحمد نظيف، وكلف الفريق أحمد شفيق بتشكيل حكومة جديدة وعيّن مدير المخابرات العامة عمر سليمان نائبا له، ووعده بحلّ المشكلات الاقتصادية، لكن المتظاهرين رفضوا الخطاب.<sup>1</sup>

بعدها خرج اللواء عمر سليمان وأعلن تنحي مبارك عن السّلطة وتكليف المجلس الأعلى للقوات المسلّحة بإدارة شؤون البلاد، وانتصرت الثّورة في إزاحة مبارك بعد 30 عاما من الحكم المطلق، ولكن لم يدرُ بخلد الثّوار أنّها كانت بداية المعركة مع الحاكم الجديد.

في 19 مارس 2011 تقرّر إجراء استفتاء على التّعديلات الدّستورية المقترحة لضمان إجراء انتخابات نزيهة، وتمهيد الطّريق لحكم مدنيّ ديمقراطيّ. وتضمّنت تقليص فترة الرّئاسة إلى أربع سنوات بدلا من ست سنوات، واقتصارها على فترتين وإشراف قضائي على العملية الانتخابية.

<sup>1</sup> الهواري بلحاج، "ثورات الربيع العربي: أسبابها ونتائجها"، مجلة الدراسات الحقوقيّة، المجل 09، العدد 02، ديسمبر 2019، ص 327.

وافق غالبية الناخبين على التعديلات، ثم أصدر المجلس العسكري إعلاناً دستورياً جديداً. أجريت أول انتخابات برلمانية حرة تشهدها البلاد، وفاز حزب الحرية والعدالة الذراع السياسية للإخوان المسلمين بأغلب المقاعد، تلاه حزب النور الذراع السياسية للدعوة السلفية.

بعدها أجريت أول انتخابات رئاسية ديمقراطية متعددة، تنافس بالجولة الأولى 13 مرشحا من مختلف الاتجاهات السياسية من بينهم محمد مرسي، أحمد شفيق، عمرو موسى، عبد المنعم أبو الفتوح، حمدين صباحي، وانحصرت المنافسة في الجولة الثانية بين مرسي، مرشح حزب الحرية والعدالة، والفريق أحمد شفيق آخر رئيس وزراء في عهد مبارك، وانتهت بفوز مرسي الذي أصبح أول رئيس مصري منتخب وأدى اليمين الدستورية من ميدان التحرير رمز الثورة.

فاجأ الرئيس المنتخب محمد مرسي المجلس العسكري بإصدار قرار بعزل وزير الدفاع المشير حسين طنطاوي، وتعيين الفريق الأول عبد الفتاح السيسي بدلاً منه.

دعا الرئيس مرسي المصريين للاستفتاء على مشروع الدستور الجديد، وسط انقسام كبير انتهى بإقرار الدستور.

أصدر الرئيس مرسي إعلاناً دستورياً مكّلاً للدستور للحيلولة دون الانقلاب عليه ما تسبّب في أزمة سياسية في البلاد، واستغلّت الدولة العميقة الانقسام وأوعزت للقضاة بمقاطعة الإشراف على الاستفتاء،

انطلقت احتجاجات واسعة نظّمها المؤيدون والمعارضون في القاهرة أدخلت البلاد في حالة فوضى، زعم فيه الجيش الوقوف على الحياد انتهت بإعلان وزير الدفاع عبد الفتاح

السياسي عزل الرئيس مرسي، على أن يتولى رئيس المحكمة الدستورية العليا المستشار عدلي منصور إدارة شؤون البلاد<sup>1</sup>.

الخطوة التي قام بها الجيش في مصر جعله يدخل في مرحلة من الاستقرار صحيح أنه هش غير أنه يبقى في وضعية أفضل من الوضعية التي تعيشها ليبيا اليوم.

### طوفان الأقصى والتغيرات الجيوستراتيجية الكبرى التي حدثت في بنية MENA:

لقد كانت أحداث الـ 7 من أكتوبر 2023 من أهم المعالم التاريخية التي بدأت في إحداث تغيرات كبيرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا حيث سنتناولها مجتمعة:

- انطلاق صراع كبير بين الكيان الصهيوني وحلفائه والتنظيمات المسلحة غير الدولاتية، فأصبحت البيئة عبارة عن معارك متنوعة بين حزب الله والكيان الصهيوني، وبين الحركات المسلحة في العراق والحوثيين وقد امتدت الحركة حتى لحدوث تبادل رشقات صاروخية بين إيران والكيان الصهيوني<sup>2</sup>.
- إضعاف البنية الأمنية في لبنان بسبب تحييد القيادات الكبرى لحزب الله من طرف الكيان الصهيوني حيث أصبحت لبنان دولة أشد ضعفاً مما كانت عليه.
- سخط شعبي كبير في مصر على النظام؛ لأنه سمح بمرور مجموعة من الشحنات للكيان الصهيوني ومع الأزمة الاقتصادية الكبيرة في التي تعاني منها مصر فإن الخبراء لهم تنبؤ بقرب سقوط النظام في مصر.
- تغيير المعطيات في سوريا حيث إنه بعد ما كانت سوريا خط الإمداد الأول لحزب الله من أجل تجديد بنيته، تسبب الضغط الإسرائيلي بسقوط نظام بشار الأسد في سوريا

<sup>1</sup> الجزيرة الإخبارية، الانقلاب العسكري في مصر ضد مرسي، <https://shorturl.at/TRHMP>، شهد في 2023/12/29.

<sup>2</sup> شرحبيل الغريب، عام على طوفان الأقصى.. كيف تبدلت معادلات الصراع والحرب مع "إسرائيل"؟، موقع الميادين، <https://shorturl.at/5jBwd>، شهد في 2024/10/25.

- والانطلاق في عملية تغيير سياسيّة يقودها فصيل إسلامي معلم غير واضح لأنّ التّوجهات التي سيقوم به في سوريا.
- سقوط النّمودج الغربيّ وبروز ازدواجية المعايير في المنظومة الغربية حيث إنّ الوقوف مع الكيان الصهيونيّ رغم كلّ الإبادة التي قام بها ضدّ المدنيين العزل في غزة، جعلت هبّية المنظومة القانونيّة والقانون الدوليّ يتراجعان كثيراً، وجعل الأمر متروكاً إلى عودة التّسلح واكتساب السّلاح من أجل الدّفاع عن النّفس من طرف كلّ الدّول.
- تراجع المشروع الأمريكيّ-صهيونيّ الذي كان يقضي تطبيع العلاقات بين دولة الكيان الصهيونيّ والدّول العربيّة مثل: السّعودية والبحرين والأردن ومصر، فعملية طوفان الأقصى والرّد الذي قام به الاحتلال الصهيونيّ تسبّب في تراجع كبير لهذه العملية وربما ألغاه<sup>1</sup>.
- تغيير النّظرة العالميّة وخاصة الأوروبيّة للكيان الصهيونيّ حيث إنّ الإبادة التي قام بها ضدّ سكان غزة أثبتت للعالم أجمع بأنّ هذا المشروع هو مشروع دولة لا تعترف بكلّ ما تمّ بناؤه على الصّعيد الدوليّ، وبأنّها دولة تؤمن بالقوة والقتل فقط، مع إدراك الولايات المتّحدة الأمريكيّة بأنّ المشروع الصهيونيّ في المنطقة مشروع خاسر عكس ما تمّ التّرويج له من الاستراتيجيين الأمريكيين بأنّ الكيان الصهيونيّ يحمي المصالح الامريكّيّة في المنطقة فالاستنجد بالولايات المتّحدة إنّما يزيد صورة إسرائيل ضرراً، فهو يُظهرها بمظهر المشروع العاجز عن حماية نفسه بنفسه أمام التّهديدات الوجودية، وبذلك فإنّ ضرر هذه الخطوة على المدى البعيد قد يكون أكبر من فائدتها<sup>2</sup>

<sup>1</sup> شرحيل الغريب، المرجع السابق.

<sup>2</sup> عبد الله معروف، ما تأثيرات عملية طوفان الأقصى على المنطقة؟، <https://shorturl.at/CIkaz>، شهد في 2024/10/25.

## المبحث الثاني: الاستراتيجية الأوروبية لتحقيق متطلبات الهوية الأمنية

### المشتركة الفضاء الأورو -متوسطي:

### المطلب الأول: السياسة الأوروبية للجوار:

انبثقت سياسية الجوار الأوروبي من الفكرة تمّ طرحها في عام 2002 خلال اجتماع أوروبيّ في كوبنهاغن مفاده "على الاتحاد الأوروبيّ أن يغتنم الفرصة التي أتاحتها توسّعه من أجل تحسين العلاقات مع البلدان المجاورة له".<sup>1</sup>

تمّ إطلاق سياسة الجوار الأوروبية ENP سنة 2004 استجابة إلى الرّغبة في توسيع الاتّحاد الأوروبيّ حيث إن إيجاد سياسة الجوار كان بمثابة نقلة نوعية للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتّحاد الأوروبيّ CFSP.<sup>2</sup> سياسة الجوار الأوروبيّة تعتمد على توظيف مجموعة من القضايا السياسيّة الاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافيّة التي تجمعها مع دول الجوار، حيث إن البلدان التي لها علاقات تعاون في القطاعات سابقة الذكر مرشحة لكي يشملها التّوسع في الاتّحاد الأوروبيّ.<sup>3</sup>

- تعالج سياسة الجوار الأوروبية مجموعة من القضايا المشتركة<sup>4</sup>:
- ترقية التّمية السّوسيو اقتصادية: وهذا في جميع المناطق المجاورة للاتّحاد الأوروبيّ من أجل المساعدة على ترقية وازدهار الأمن والاستقرار على الحدود الخارجيّة للاتّحاد الأوروبيّ.
- معالجة التّحديات المشتركة: وهذا من خلال العمل المشترك وتبادل الخبرات والمعلومات من أجل معالجة القضايا الأمنية والبيئية والجريمة المنتظمة الصّحة العامة.

<sup>1</sup> نسيم الطويل، الإستراتيجية الأمنية الأمريكية في منطقة شمال شرق آسيا، أطروحة دكتوراه، جامعة باثتة سنة 2010، ص 215

<sup>2</sup> عائشة قادة وسمير عياد، "مستقبل السياسات الأوروبية في المغرب العربي"، الحوار المتوسطي، المجلد 9، العدد 02، 2018، ص 321.

<sup>3</sup> بن عمر عواج ويونس مسعودي، "الالتزامات الأوروبية تجاه دول جنوب المتوسط في ظل سياسة الجوار". المجلة الجزائرية للأمن

الإنساني، المجلد 06، العدد 02، 2021، ص 591.

<sup>4</sup> نسيم، الطويل، مرجع سابق، ص 219

- تأمين وضمان حدود أمنية بين دول الضفتين، حيث إنّ حدود الاتحاد الأوروبي الخارجية تواجه تحديات فيما يتعلّق بكيفية البنية التحتية الأساسية والإجراءات المتعلقة بإدارة عملياتها، فعبور الحدود بحاجة إلى أن يسهّل حركة السلع والأفراد كي يسهم في الأهداف الاقتصادية والاجتماعية أكثر مما وراء الحدود المتعاقبة.
- تفعيل الاتصال الأوروبي بين المجتمع المدنيّ في كلا الضفتين: أو ما يسمى بترقية التفاعلات المحلية عبد الحدود، بالإضافة إلى المبادرات التي تمّ تنفيذها على المستوى الوطنيّ الإقليمي، ولذلك فبرنامج سياسية الجوار والشراكة الأوروبية والتعاون عبر الحدود تقدّم فرصة لتقوية الاتصال بين المجتمعات المدنية من الشعب وإلى الشعب على المستوى المحليّ، مع العمل في المجالات الاجتماعية والتعليمية والثقافية على دعم الاتصال عبد الحدود بين جماعات المجتمع المدنيّ والمنظمات غير الحكومية، ويمكن أيضاً أن يسهم في ترقية الحكم المحليّ والديموقراطي<sup>1</sup>.
- والملاحظ أنّ سياسة الجوار الأوروبية لها اتّصال مباشر بالسياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي، حيث إنّّه دون اللجوء لفتح باب العضوية الذي يأتي معه إرهاب التوسع، كان الحلّ الأمثل هو دفع الاتحاد الأوروبي إلى إعادة الاعتبار لعملية تقييم العلاقات المجاورة من أجل الحصول وتقديم امتيازات ترفع من المكانة الدولية للاتحاد<sup>2</sup>.
- من خلال الوثيقة أوروبا الموسعة والجوار: إطار جديد للعلاقات مع الجيران في الشرق والجنوب، نلاحظ أنّ الاتحاد الأوروبي ركّز على<sup>3</sup>:
- تقاسم الفوائد مع توسّع الاتحاد الأوروبي.
- تعزيز الاستقرار.

<sup>1</sup> اتفاقية الجوار والشراكة الأوروبية، ص4.

<sup>2</sup> محمد الصديق بن زعتات، أبعاد سياسة الجوار الأوروبية على السياسة الخارجية الأوروبية المشتركة، مذكرة ماجستير، جامعة قسنطينة،

- تحقيق الأمن والرفاهية في المنطقة ككل.
- منع خلق خطوط فراغ بين الاتحاد الأوروبي وجيرانه بتقديم فرصة المشاركة في أنشطته الرامية إلى تعزيز التعاون على المستويات السياسية والأمنية والاقتصادية والثقافية.
- لذلك كانت السياسة الأوروبية للجوار آتية محددة للدور الدولي الأوروبي من خلال مفهوم القدرة على التأثير في شبكة العلاقات الدولية من خلال تقديم نموذج أوروبي خاص يمارس من خلاله الاتحاد الأوروبي الجيوبوليتيك.
- حاولت سياسية الجوار الأوروبية الاعتماد على عدة وسائل من أبرزها:
  - المقاربة الثنائية في التعامل والتعاون.
  - التقارير القطرية.
  - المقاربة التمييزية والتصاعديّة التي تسير وفقاً لمبدأ مدى الالتزام بالقيم المشتركة القدرة على تنفيذ الأولويات المتفق عليها بصفة مشتركة.
  - الاشتراطية الإيجابية.
  - مراقبة عملية التنفيذ لضمان حسن سير علاقاتها التجارية .
  - الدعم والحافز المادي.
  - وقد عملت سياسة الجوار على ثلاثة محاور أساسية هي<sup>1</sup> :
- 1- دعم المسار الأمني والسياسي: خاصة فيما يتعلق بسيادة القانون، والديموقراطية واحترام حقوق الإنسان وهذا من أجل بناء منطقة استقرار سياسي وتحقيق الأمن في المحيط المجاور لأوروبا عامة.

<sup>1</sup> عائشة قادة ومحمد عياد، مرجع سابق، ص 982

2- دعم المسار التجاري الاقتصادي بتقديم مقترحات للتعاون والتبادل الاستثمار ومساعدة الدول في إعادة الهيكلة، وخلق مناخ استثمار ودعم الاندماج الاقتصادي والتعاون في الميادين الحساسة.

3- دعم المسار الاجتماعي والثقافي خاصة الجوانب المتعلقة بالهجرة وتنقل الأفراد، وكذا ضرورة العمل في إطار مقارنة شاملة تسمح بالتحكم في التنقل والهجرة ومحاربة السرية منها والعمل على حسن التحكم في الحدود.

### الالتزامات المشتركة بين الاتحاد الأوروبي والبلدان الشريكة:

تم إضافة بعض المواد التي سميت بـ مواد العنصر الأساسية والتي تعدّ مصدرا أساسيا لاحترام حقوق الإنسان والالتزامات المتبادلة في هذا المجال بين الاتحاد الأوروبي والدول الشريكة، تعدّ هذه المواد بمثابة الأساس القانوني لاتخاذ مواقف وإجراءات في حالة عدم الوفاء من أحد الأطراف بما له أو عليه من التزامات وخاصة في مجال حقوق الإنسان والتي تم اعتبارها بمثابة الأصل الذي تقوم عليه العلاقات الثنائية، وكوجهة نظر هناك إشكال ربما هو ذو بعد إيديولوجي حيث نلاحظ بأن الاتحاد الأوروبي لم يعارض الأعمال التي تقوم بها دولة الكيان الصهيوني بعدها جزءا من سياسة الجوار الأوروبية والتي اعتبرت انتهاكا صريحا لحقوق الإنسان لا بل جريمة إبادة جماعية، على عكس من ذلك تقوم بعض الأنظمة في المتوسط بسجن أشخاص يهددون الأمن القومي للدول فيقوم الاتحاد الأوروبي بالتهديد بالتراجع عن سياسيات الجوار وبتسليط العقوبات الاقتصادية على دول الجوار.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> نسيمة طويل، مرجع سابق، ص 220.

كما توجد مصادر أخرى أيضا تساهم في تحقيق سياسات الجوار وهي الاتفاقيات الخارجية للاتحاد الأوروبي، ضرورة احترام دول الجوار لمعاهدة جنيف سنة 1949 والتي تؤكد على احترام حالات حقوق الإنسان في النزاعات المسلحة.

يرى الاتحاد الأوروبي "بأن متطلبات تحقيق هوية أمنية أوروبية مشتركة يتمركز أساسا في القيام بإصلاحات اقتصادية وسياسية لجيرانها"، وقد أخذت دول الجنوب فرنسا وإسبانيا وإيطاليا بزمام المبادرة وتبنت فكرة الترويج للديموقراطية. في 1991 أكدت قيادة الاتحاد الأوروبي بأن النهوض بالديموقراطية وحقوق الإنسان يعدّ عنصرا جوهريا من عناصر سياسته الخارجية، وأنه يشكّل الأساس الذي يقوم عليه التعاون الأوروبي خاصة مع الدول الجنوبية للمتوسط.

أما الإطار الثاني الذي تركز عليه سياسات الجوار هي الهجرة حيث ركّزت الشبكة الأوروبية لحقوق الإنسان على التعاون القائم مع البلدان الشريكة في قضايا اللجوء والهجرة ورغم أنّ الاتحاد الأوروبي اعتمد برنامج ستوكهولم سنة 2004 بشأن حالة المهاجرين وضرورة ضمان حقوقهم الأساسية والأمن والعدل إلا أنّ وضعية الموائيق التي أقرّها الاتحاد فيها كثير من المشاكل مثل: عدم التصديق العدديّ من الدول على الاتفاقية، وغياب هذه الوضعية في الموائيق المشكّلة للاتحاد الأوروبي وسياسات الجوار، عدم مساس عملية الهجرة حيث ركّزت على مخرجات مجموعة من اللقاءات فقط.<sup>1</sup>

يمكننا الاستخلاص الأهداف الموسّعة لسياسة الجوار الأوروبية<sup>2</sup>:

- بناء علاقات تجارية وانفتاح السوق.
- تطبيق قواعد السوق الداخلية.

<sup>1</sup> نسيمة الطويل، المرجع السابق، ص 223

<sup>2</sup> بن عمر عواج، يونس مسعودي، مرجع سابق، ص ص 595-596

- وضع سياسة متعلّقة بالهجرة الشرعية وبحركة الأشخاص العابرة للحدود.
- التّعاون المكثّف بغرض الوقاية ومكافحة الأخطار الإرهابية.
- تدخّل الاتحاد الأوروبيّ في الوقاية من النزعات وتسيير الأزمات .
- ترقية حقوق الإنسان والتّعاون.
- إمداد الدّول المجاورة بالمكاسب من حيث الاستقرار السّياسي والاقتصاديّ وتقليل الفوارق في الازدهار.
- إنشاء فضاء مزدهر وقيم متبادلة مؤسّسة على الاندماج الاقتصاديّ المتنامي، وتكثيف العلاقات السّياسيّة والاقتصاديّة .
- بناء فضاء مثل: الفضاء الاقتصاديّ الأوروبيّ.

#### تقييم سياسة الجوار الأوروبية:

- عموما تواجه سياسة الجوار الأوروبيّة مجموعة كبيرة من الإشكالات حيث أخفقت بالدرجة الأولى في تحقيق مستويات متقاربة من التّتمية والاكتفاء الدّاتي والقضاء على البطالة وتحقيق النّمو الاقتصاديّ، وهناك الكثير من الأسباب التي حالة دون نجاعة هذه السّياسة، نجد<sup>1</sup>:
- الأزمات التي شهدتها المنطقة العربيّة حيث إنّه ومنذ 2011 عرفت المنطقة مجموعة غير متناهية من الأحداث السّياسية والأمنية أدّت إلى حدوث حالة من عدم الاستقرار وتراجع في المشاريع الكبرى، انطلاقا من الرّبيع العربيّ إلى غاية الطّوفان الأقصى الذي يعدّ أيضا حدثا مهما جدا في فشل سياسات الجوار الأوروبيّة.
- أزمة اللاجئين غير الشرعيين في الماضي كانت الأزمة أزمة مهاجرين بطرق تقريبا قانونية، أما اليوم وفي إطار الغياب التّام لمقومات التّتمية في بعض دول الجنوب نتج

<sup>1</sup> سليمة الغربي وكمال موهوبي، "آليات تنفيذ ومتابعة سياسة الجوار الأوروبية، وفعاليتها"، مجلة السياسة العالميّة، المجلد 6، العدد 2

(الجزائر، سنة 2022) ص ص 498-501

- بروز ظاهرة الهجرة عبر القوارب والتي أفقمت من إشكالات التي تعانيها دول الاتحاد الأوروبي.
- أيضا أزمة BREXIT التي نتجت من خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي إلى تضارب خاصة في سياسيات الأمنية والعلاقات الأوروبية الأطلسية.
  - التنافس بين القوى الكبرى مثل: روسيا والصين على حوض المتوسط، تسبب في تراجع كبير للاتحاد الأوروبي، فالصين أصبح الشريك الاقتصادي الأول لبلدان الجوار الأوروبية. أما روسيا فقد استولت على مجموعة من النقاط الحيوية في مجال الطاقة الثروات الطبيعية.
  - إشكالية تقديم الاتحاد الأوروبي للمصلحة الذاتية قبل مصلحة شركائه، فمثلا يحاول تحقيق الانفتاح التجاري ولكنه في نفس الوقت يصعب من حرية التنقل.
  - تركيز الاتحاد على إشكالية الهجرة ومحاربة الإرهاب والطاقة بما يخدم مصالحه ويعالج اشكالياتها لا بما يخدم الشركاء.
  - عدم المشاركة في صنع ووضع هذه السياسية التي تنتج في مخابر الأوروبية وتتولى مسؤولية تنفيذها مؤسسات أوروبية مما يجعل الدول الشريكة تشعر بالنظرة الاستعلائية للاتحاد الأوروبي.
  - سياسة الكيل بمكيالين وتفضيل الدول والأنظمة ذات التوجهات المساندة للاتحاد على باقي الدول ما جعل هذه السياسية معرضة للفشل في أي لحظة.
  - يحاول الاتحاد الأوروبي عبر سياسة الجوار المحافظة على مصالحه الجيوستراتيجية على طول الحدود الخارجية واستنادا إلى مبدأ ضرورة إيجاد بديل ضمن القوة المعيارية الأوروبية، يرتكز الاتحاد الأوروبي عبر سياسة الجوار الأوروبية على مبدئين أساسيين: من جهة تعبير رومانوا برودي "كل شيء عدا المؤسسات" الذي يوحى بتوجه الاتحاد الأوروبي إلى تقاسم الفوائد المكتسبة ضمن المشروع الأوروبي دون تقديم خبر العضوية

للدول المجاورة، في المقابل بالارتكاز على مبدأ التفضيل الذي يمكن التعبير عنه بمفهوم التقديم على قدر الأخذ، والذي يقصد به "التدرج في عملية الاندماج مع شكل الاتحاد الأوروبي المؤسسي انطلاقاً من اتفاقيات الشراكة والتعاون مروراً بتقارير الدول الجوارية وصولاً إلى التوقيع على خطط عمل آلية الجوار الأوروبية، وذلك من خلال اعتماد مقارنة العمل الثنائية الموجهة إلى كل الدول الجوار على حدة، وهذا احتراماً للخصوصيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تتميز بها كل دولة جوارية منفردة"<sup>1</sup>.

### المطلب الثاني: مبدأ المشروطة كمحدد رئيسي للسياسة الأمنية الأوروبية:

عُرفت فكرة المشروطة في العلاقات الدولية في أواخر السبعينيات وبداية الثمانينات من القرن العشرين، وكانت عبارة عن آلية تقوم على تقديم المساعدات الاقتصادية والمساعدة على تقديم المساعدات من أجل إصلاحات تقوم بها الدول<sup>2</sup>، تعدّ المشروطة ظاهرة سياسية معقدة ولا يوجد لها تعريف مشترك توافقية على نطاق واسع بين علماء السياسة والاجتماع والقانون، وهي عبارة عن أداة من أداة السياسة الخارجية للقوى والتجمعات الإقليمية الكبرى، وجاء في تعريف آخر لها "بأنها استخدام الضغط من قبل المانح من حيث عدم العطاء، أو التهديد بإنهاء المساعدة، أو إنهاؤها أو تقليصها فعلياً، إذا لم يستوف الملتقي للشروط<sup>3</sup> فهي تعدّ فعلاً أداة ضغط ممتازة، كما عرفها ELISABETH SMITH على "أنها تلك السياسة التي تنتهجها دولة أو منظمة دولية والتي تجعل بموجبها منح أية امتيازات أو معونات لدولة أخرى مرهون بمدى استعداد الكامل لهذه الأخيرة في ضمان احترام مسائل حقوق

<sup>1</sup> بن زعات محمد الصديق، مرجع سابق، ص439.

<sup>2</sup> بلخضر طيفور، "أزمة المشروطة السياسية في اتفاقيات الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وبقية الدول-حالة الجزائر-"، المجلة الجزائرية

للأمن والإنساني، المجلد8، العدد 02، جويلية 2023، ص482.

<sup>3</sup> ترغيني امال، زودة منى، "مبدأ المشروطة في سياسة الجوار الأوروبي تجاه دول جنوب المتوسط"، مجلة الحقوق والحريات، المجلد

10، العدد 02، ص74.

الإنسان ومبادئ الديمقراطية"، فالمشروطية بهذا المفهوم لا تشكّل التزاما في حدّ ذاته وإنما قبولها من جانب الدولة المستقلة للمعونات يعد مصدرا للالتزام الدولي.

قاموس العلوم السياسية والعلاقات الدولية تحدّث عن مصطلح **CONDITIONALITY** و **POLITICAL CONIDITIONALITY** وأحيانا **HUMAN RIGHTS CONDITIONALITY** وهي كلّها راجعة لفكرة المشروطية بمفهوم إخضاع حق أو امتياز ما لضرورة احترام مجموعة معايير وحقوق وسلوكيات معينة، كما يمكننا أيضا التحدّث على "أنّها قدرة قوة أو سلطة ما على جذب الدول الأخرى وإقناعها من دون الحاجة إلى استعمال القوة، ويتم الرّهان دائما على قدرتها في تجسيد قيم كونيّة وفي تعبئة الموارد.<sup>1</sup>

في كثير من الأحيان يكون المقصود بالطّابع السياسيّ والديموقراطيّ والحقوق للمشروطية ضرورة احترام مجموعة معايير تمثل النواة الصّلبة، ويتمّ حصرها في احترام الديمقراطية ودولة القانون وحقوق الإنسان، على نحو موسّع، أيضا لابد من التّركيز على:

- إجراء انتخابات دورية نزيهة.
- التنمية المستدامة.
- احترام الأقليات.
- احترام حقوق المرأة.
- الحكامة.
- الحد من التّسلح.
- ووقف العمليات المسلّحة.

<sup>1</sup> المرجع نفسه، ص76

كما يقرّ الكثير من فقهاء القانون الدوليّ بأنّ مبدأ المشروعية أصبح من المبادئ العامة للقانون الدوليّ العام، والدّول مجبورة على احترامه وتطبيقه من أجل الانخراط الكليّ في المنظومة الدوليّة.

والتّطورات التي عرفها استعمال مبدأ المشروعية السياسية جعل الكثير من الدّول تصنّفه على أساس مبدأ يكرّس سياسة نيو إمبريالية جديدة واستعمار جديد، لأنّه يريد أن يفرض نمطا سياسيا معينا، يتعارض مع مبادئ أساسيين للعلاقات الدوليّة وهما: سيادة الدّول، وعدم التّدخل في الشّؤون الداخليّة للدّول<sup>1</sup>، كما أنّ الموارد التي تستعمل من أجل مساعدة الدّول الداخليّة في آلية المشروعية هي موارد في أساس تمّ أخذها من الدّول الجنوبيّة.

تجدر الإشارة بأنّ هذا المبدأ تمّ تطبيقه في المجال الاقتصاديّ من جانب المؤسسات الماليّة الدوليّة بوصفه مجموعة من الإجراءات الاقتصاديّة التّصحيحية والاصلاحيّة التي تلزم دولة ما مقابل الدّعم الماليّ المقدم لها.

### التّطور التاريخي لفكرة المشروعية:

سمح المناخ الذي تلى نهاية الحرب الباردة بإشعاع قيم الديمقراطيّة واقتصاد السّوق، وتوافق ذلك مع نشر مبادئ الحكم الرشيد GOOD Governance التي تبناها البنك الدولي، وصمّم في إطارها برامج للمشروعية الديمقراطيّة ربطت بين الحصول على المنح الماليّة وتبني سياسات اقتصاديّة وسياسيّة تربط بين برامج تحرير الاقتصاد وسياسات تقرّ بسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان وربط المسؤولية بالمساءلة ومكافحة الفساد والشّروع في الإصلاح المؤسّساتي والإداري<sup>2</sup>

<sup>1</sup> محمد سعدي، "الاتحاد الأوروبي والمشروعية الديمقراطيّة: اختبار ما بعد الربيع العربي"، سياسات عربية، عدد 36، 2019، ص 77.

<sup>2</sup> محمد السعدي، المرجع السابق، ص 78.

تمّ الخوض من قبل الكثير من الباحثين السياسيين على تقسيم المشروطة إلى مجموعة من الأجيال، وهي ثلاثة: أجيال:

### 1- المشروطة الاقتصادية (مشروطة الجيل الأول):

تمّ طرح فكرة المشروطة الاقتصادية في بداية ثمانينيات القرن العشرين، وسميت المشروطة الاقتصادية؛ لأنها الشروط التي فرضتها الدول والمؤسسات المانحة على الدول المستقبلة للمساعدات تركز على آليات الإصلاح الاقتصادي التي تضمن في إطار سياسات الإصلاح الاقتصادي عنصرين أساسيين وفقاً لرؤية صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وهما: تثبيت الاقتصاد Stabilisation والتكيف الهيكلي Structural adjustment حيث تتضمن الخطوات التالية<sup>1</sup>:

- تخفيف العملة.
  - تكييف معدلات الصرف.
  - إجراءات إدارية في مواجهة التضخم.
  - استعادة آلية السوق.
  - الخصخصة التي تتضمن التغيير في السلوك وفي المؤسسات.
- وليس من الضرورة أن يحتوي كلّ برنامج على هذه الإصلاحات بل يمكن أن تتمّ الإضافة أو الحذف لمجموعة أخرى من الإجراءات حسب ظروف كلّ بلد.

تتقسم سياسات الإصلاح الاقتصادي إلى مرحلتين وتسمى المرحلة الأولى بـ **مرحلة المبادرة** وتأتي عقب فترة التدهور الاقتصادي، حيث تبادر الدول أو الهيئات المانحة بالمبادرة مع تقديم مجموعة من الضغوط الاقتصادية، في الغالب المرحلة الأولى تكون مرحلة انتقال سياسي أو فوضي سياسية، أما **المرحلة الثانية** فهي مرحلة التماسك وتتميز بتواجد درجة من

<sup>1</sup> عبد النصار نونة، "جدلية العلاقة بين سياسات المشروطة والتنمية في الدول العربي"، *المجلة الجزائرية للأمن والتنمية*، المجلد 12، العدد 01، 2023، ص 128.

النَّقبَلُ تضمَّن عدم الرَّجوع عن هذه الإصلاحات مما يؤشِّر على دخول الدَّولة مرحلة اللِّبراليَّة الاقتصادية.

## 2- مشروطة السياسية (مشروطة الجيل الثاني):

مع نهاية الثَّمانينيات تمَّ الحرص على تسويق فكرة مفادها بأنَّ غياب الدِّيموقراطيَّة وانتشار الاستبداد هو سبب في التَّدهور الاقتصاديِّ والانتشار الواسع للفساد والتَّخلف وخاصة في الدَّول العربيَّة ودول جنوب المتوسَّط، وهنا انطلقت المشروطة السياسيَّة التي تركَّز على ربط المساعدات الاقتصادية بالإصلاحات السياسيَّة<sup>1</sup>، تركَّزت أغلب المساعدات السياسيَّة على إقامة نظام ديموقراطيِّ يستمد شرعيته من إجراء انتخابات تنافسية نزيهة ترقُّبها هيئات دوليَّة، أيضاً ضرورة تصميم أحزاب أو تعددية حزبيَّة.

حرصت الدَّول المتاحة على القيام بمجموعة من الضَّغوط الاقتصادية على الدَّول التي تمَّ ربطها باستعمال سياسيَّة الرِّبط linkage (التي تعني ربط الدَّولة بمنظومة سياسيَّة أخرى عن طريق تقديم مساعدات اقتصاديَّة<sup>2</sup>) حيث عدَّت استراتيجيَّة المشروطة السياسيَّة استراتيجيَّة فعالة من أجل فرض على الدَّول إجراء تغييرات خاصة الدَّول التي تشكِّل المساعدات المقدَّمة من طرف الدَّول المانحة جزءاً معتبراً من ميزانياتها، فالتَّهديد بإيقاف المساعدات أو إيقافها فعلاً جعل الكثير من الدَّول تتوجَّه إلى إقامة إصلاحات سياسيَّة كبرى على أنظمتها السياسيَّة.

في الجيل الثاني من المشروطة أصبحت المؤسسات الدوليَّة وسيطاً للعلاقة بين النِّظام الدوليِّ والدَّول المتلقية للمساعدات وهذا الوسيط يتمتَّع بنفوذ وتأثير ذاتيِّ كبير على الدَّول المتلقية للمساعدات وهو أداة من أجل نشر الفكر الغربيِّ الدِّيموقراطيِّ مع الحرص على ضعف الدَّول وعدم خروجها من نظام المشروطة القائم.

<sup>1</sup> عبد النصار نونة، المرجع السابق، ص 129

<sup>2</sup> سعدي، مرجع سابق،

إذن فالمساعدات الخارجية تمارس تأثيراً بشكل مباشر على عملية صنع القرار من خلال سلطة المنح والمنع، فضلاً عن التأثيرات غير المباشرة من خلال إعطاء الشرعية لأفكار وسياسات وممارسات ذات تأثير غربي.

### مفهوم المشروطة الأوروبية:

تتوّع تعامل الاتحاد الأوروبي مع باقي شركائه في الضفة الجنوبية للمتوسط في إطار سياسته الخارجية والأمنية المشتركة من خلال آليات عديدة تنوّعت ما بين الشراكة الأوروبية-متوسطية وسياسة الجوار الأوروبي وغيرها من المبادرات، ومن أهم هذه المبادرات نجد المشروطة الأوروبية.

حاول الاتحاد الأوروبي الاستفادة من الوضع القريب من منطقة جنوب المتوسط من خلال إقامة علاقات سياسية واقتصادية وأمنية مع توظيف مجموعة من القضايا من أجل تطبيق مبدأ المشروطة الأوروبية، فهو إذن كما وظّفته الباحثتين: **أمال ترغيني وزنودة منى:** "هي نتاج تحوّل داخليّ طرأ على البنية التنظيمية والمؤسسية للاتحاد تزامناً مع عمليات التحوّل الديمقراطيّ في أوروبا المطلّة على المتوسط"<sup>1</sup>

تتضمّن تطوّر المشروطة الأوروبية أربع مراحل أساسية:

- **اتفاقية ماستريخت:** تسمى كذلك **معاهدة الاتحاد الأوروبي** لسنة 1992 حيث أنشأ بموجبها الأسس القانونية اللازمة لتطوير المشروطة في العلاقات الخارجية للاتحاد الأوروبي، حيث نصت في البند 177 فقرة 2 على أنّ السياسة الأوروبية للشراكة والتنمية تهدف إلى دعم الديمقراطية ودولة القانون وكذا احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

- **اتفاقية لومي لسنة 1985:**

<sup>1</sup> أمال ترغيني وزنودة منى، المرجع السابق، ص 80.

في بداية الثمانينات، سعى الاتحاد الأوروبي إلى إدماج شرط الديمقراطية في اتفاقية لومي لعام 1980، إلا أن ذلك واجه معارضة من دول إفريقيا ومنطقة الكاريبي والمحيط الهادئ. ومع منتصف الثمانينات بدأت المعطيات الجيوسياسية بالتغير، مما أشار إلى قرب نهاية الحرب الباردة. أصبح الوضع السياسي والاقتصادي لدول شرق أوروبا أكثر استعداداً لقبول المشروطة الأوروبية.

وقد تحقّق ذلك من خلال اتفاقية لومي، حيث نصّت المادة الخامسة على أن احترام المبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان هو أساس روابط التعاون والاتفاق بين أوروبا وشركائها. ومن ثمّ، أسست هذه الاتفاقية لما يُعرف بـ"الشرط الأساسي". ومع ذلك فإنّ تطبيق هذا الشرط من الناحية العملية ظلّ دقيقاً ومعقّداً، حيث لم يتم تحديد آليات تفعيله بشكل واضح، خاصة فيما يتعلّق بالإجراءات المتخذة في حالات حدوث خروقات لحقوق الإنسان أو عدم احترام مبادئ الديمقراطية.<sup>1</sup>

#### - قرار المجلس الأوروبي حول حقوق الإنسان والديموقراطية والتنمية:

صياغة هذه الوثيقة في نوفمبر 1991، لتصبح مرجعاً أساسياً وموجّهاً للمبادئ السياسية المشروطة في أوروبا. ولأوّل مرة، تمّ الرّبط بين الدّعم الأوروبي والمبادرات التي تتّخذها الدّول السّائرة في طريق النّمو، بهدف تعزيز الديمقراطية وتقليص النّفقات العسكريّة. وقد أتاح هذا الرّبط ظهور نوع جديد من المشروطة، يتمثّل في "البند الأساسي" الذي يشكّل شرطاً ضرورياً لتحقيق الأهداف المنشودة.<sup>2</sup>

#### - اتفاقية كوتونو 2000:

<sup>1</sup> المرجع نفسه، ص 81.

<sup>2</sup> امال ترغيني وزنودة منى، مرجع سابق، ص 81.

- تعدّ الاتفاقية الحالية تعويضًا لسلسلة اتفاقيات لومي، حيث تمّ إحراز تقدّم ملحوظ على مستوى تعزيز المشروطية وتنظيم العلاقات الخارجية للاتحاد الأوروبي. تنصّ المادة 9 على إدراج شرط العنصر الأساسي، الذي يؤكّد على التزام جميع الأطراف بمبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان ودولة القانون. كما تُحمّل الدّول المسؤولة عن أي انتهاك أو تجاوز لحقوق الإنسان مسؤولياتها بشكل مباشر.

- علاوة على ذلك، قامت المادة 96 بإدخال صيغة جديدة للمشروطية، حيث تتضمنت شرط عدم التّنفيذ، مما يعكس التّوجه الأوروبيّ نحو تعزيز الشّفاقيّة والمساءلة. على المستوى الإجماليّ، يرتبط الاتحاد الأوروبيّ بعلاقات أو اتفاقيات شراكة وتعاون مع أكثر من 150 دولة أو تجمّع إقليميّ. ويجب أن تتّبع جميع هذه العلاقات قاعدة المشروطية، حيث لا تتجاوز حالات تفعيل المشروطية 14 مرة.

- أما على المستوى العمليّ، فقد تمّ تطوير برنامج ميداء، الذي يشمل سياسة الجوار الأوروبية، ليكون أداة رئيسية لتعزيز المشروطية في دول جنوب المتوسط. يهدف البرنامج إلى التّفعيل الفعّال للمشروطية ويعمل كوسيلة تدخّل رئيسية في المجالات السياسيّة والاقتصاديّة للدّول المعنية. وقد طغى البرنامج فترة زمنية تمتدّ من عام 1995 إلى 2006، مما يبرّر التزام الاتحاد الأوروبيّ بإصلاح العلاقات وتعزيز التّمية المستدامة في المنطقة.

أما بالنّسبة لدول المنطقة الجنوبيّة للمتوسط فقد كانت لهم مجموعة من الأهداف التي جعلتهم يخرطون في سياسة المشروطية للاتحاد الأوروبيّ من أجل إقامة علاقة تعاون وشراكة قائمة على المنفعة المشتركة، وتتجسّد هذه النقاط في التّالي:

- الرّغبة في الحصول على المساعدات الماليّة والتّقنية لإعادة الإعمار تعدّ من الأولويات الأساسيّة. بالإضافة إلى ذلك، هناك حاجة ملحة للوصول إلى القروض اللازمة لتمويل

المشاريع وتحديث القطاعات الاقتصادية، وخاصة في ظلّ التّحديات الرّاهنة. كما أنّ تعزيز الاستثمارات الأجنبية، بشكل عام، والاستثمارات الأوروبية، بشكل خاصّ، يعدّ أمرًا حيويًا لضمان تدفق رؤوس الأموال من البنوك الأوروبية. يتطلّب ذلك التعاون مع البنك الأوروبي للاستثمار، الذي يلعب دورًا محوريًا في هذا المجال. وإنّ تحقيق هذه الأهداف يتطلّب استراتيجيات فعالة ومتكاملة، تضمن تحقيق التّمية المستدامة وتعزيز النّمو الاقتصادي<sup>1</sup>.

- الرّغبة في نقل التكنولوجيا تهدف إلى تحقيق الإنعاش الاقتصاديّ وتعزيز تطوير الاستثمارات المحلية. إنّ هذه المساعي تُعدّ بمثابة فرصة كبيرة لخلق فرص عمل جديدة، مما يسهم في الحدّ من معدلات البطالة. من خلال الاستثمار في التكنولوجيا الحديثة وتطبيقها في مختلف القطاعات، يمكن تحقيق نمو اقتصاديّ مستدام وتحسين جودة الحياة في المجتمع<sup>2</sup>.

- الرّغبة في إنشاء منطقة اقتصادية حرة تهدف إلى تعزيز التّعاون التجاريّ وتسهيل حركة البضائع بين الدّول. من خلال فتح الأسواق الأوروبية أمام المنتجات المتوسطية، يمكن تحقيق فوائد اقتصادية متعدّدة تشمل زيادة حجم التّبادل التجاريّ، وتعزيز الاستثمارات، وتوفير فرص عمل جديدة. كما سيساهم ذلك في تعزيز العلاقات الاقتصادية بين الدّول المعنية، مما يسهم في تحقيق التّمية المستدامة وتلبية احتياجات الأسواق المحلية.

- الاحتكاك بالتّجارة الأوروبية وتأثيرها على الميادين المختلفة يعدّ خطوة مهمة لتحسين المنتجات المحلية. يمكن للجهات المعنية الاستفادة من برامج المساعدات المقدّمة من طرف الاتحاد الأوروبيّ، والتي تشمل إعانات مالية وتقنية. هذه البرامج تتضمّن دورات تدريبية وورش عمل تهدف إلى تعزيز المهارات والمعرفة. ومن الضروريّ إدراك أهمية

<sup>1</sup> امال ترغيني وزنودة منى، المرجع السابق، ص 81.

<sup>2</sup> المرجع نفسه

التعاون مع الاتحاد الأوروبي، الذي أصبح قوة عالمية تنافس الأقطاب الأخرى. هذا التعاون سيمكّن الدول من مواكبة العولمة والدّخول بفاعلية في الاقتصاد العالمي. لذا يعدّ الاستثمار في تطوير القدرات المحليّة والتّفاعل مع الأسواق الأوروبيّة خطوة استراتيجية لتعزيز النّمو والتّنمية المستدامة<sup>1</sup>.

كما اعتمد الاتحاد الأوروبي المشروطيّة الإيجابية في مراجعة سياسته تجاه جنوب المتوسط، حيث يقدّم حزمة من الحوافز للدول التي تحقّق تقدماً في مستوى الإصلاحات. تتضمن هذه الحوافز توفير دعم ماليّ، والوصول إلى السّوق الأوروبيّة، وحرية التّنقّل.

وأشار الاتحاد الأوروبي أيضاً إلى أهمية الاعتماد على المشروطيّة السّلبية، والتي تعني تقليل المساعدات الأوروبيّة في حالة غياب الإصلاحات المطلوبة. وبذلك يمكن للاتحاد الأوروبي فرض عقوبات سياسية واقتصادية كجزء من إطار السّياسة الخارجيّة والأمنيّة المعتمدة، ممّا يعكس التزامه بنقل قيمه إلى دول الجوار<sup>2</sup>.

تستهدف هذه السّياسة تعزيز الاستقرار ومنع انتقال المخاطر من المناطق الداخليّة إلى الدول المجاورة، حيث يسعى الاتحاد الأوروبي إلى تحقيق تكامل أعمق مع جيرانه عبر دعم الإصلاحات وتعزيز التعاون الإقليميّ.

إن الممارسات المتعلّقة بالسّياسات الاجتماعيّة والسّياسيّة تلعب دوراً حيويّاً في تعزيز التّنمية المستدامة. ومن الضروري أن نعتبر هذه السّياسات كأدوات رئيسية تهدف إلى تحسين جودة الحياة للمواطنين وتعزيز التماسك الاجتماعيّ. كما أنّه هناك عدّة نقاط رئيسية يجب التّركيز عليها في هذا الإطار<sup>3</sup>:

<sup>1</sup> امال ترغيني وزنودة منى، المرجع السابق، ص 82

<sup>2</sup> المرجع نفسه،

<sup>3</sup> بلخضر طيفور، المرجع السابق، ص ص 489-493.

- يجب أن تكون السياسات الاجتماعية متكاملة مع الأهداف الاقتصادية، حيث إن تحقيق التنمية الاقتصادية يتطلب تحسين الظروف الاجتماعية. ومن المهم أن تعكس هذه السياسات الاحتياجات الحقيقية للمجتمعات المحلية، مع الأخذ بعين الاعتبار التحديات التي تواجهها.
- يتعين على الحكومات تبني استراتيجيات فعّالة لمعالجة الفجوات الاجتماعية، بما في ذلك توفير فرص العمل وتعزيز التعليم والرعاية الصحية. ويجب أن تشمل هذه الاستراتيجيات التعاون بين القطاعين العام والخاص لضمان تحقيق الأهداف المرجوة.
- تعدّ الشراكات بين مختلف الفاعلين الاجتماعيين ضرورة ملحة لتطوير السياسات الاجتماعية. فالتعاون بين حكومة المجتمع المدني والقطاع الخاص يمكن أن يسهم في تحسين فعالية البرامج والمبادرات الاجتماعية.
- يجب أن تستند السياسات الاجتماعية إلى بيانات دقيقة وتحليل علمي لتحديد أولويات العمل. ففهم ديناميكيات المجتمع واحتياجاته يعدّ أمراً أساسياً لضمان نجاح هذه السياسات.

أخيراً، من الضروري أن يتم تقييم تأثير السياسات الاجتماعية بانتظام لضمان تحقيق النتائج المرجوة، مما يسهل عملية التكيف والتحسين المستمر. إن تعزيز الشفافية والمساءلة في تنفيذ هذه السياسات يمكن أن يسهم في بناء الثقة بين الحكومة والمواطنين.

### المبحث الثالث: العلاقات الأوروبية-جنوب المتوسط على ضوء الهوية الأمنية

#### الأوروبية المشتركة:

تعدّ العلاقات الأوروبية المتوسطية خاضعة للكثير من التطورات الجديدة بحكم ثلاثة أحداث تاريخية أعادت تشكيلها، فانطلاق الحرب على الإرهاب بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 وغزو العراق سنة 2003 وأحداث الربيع العربي 2011، كلّ هذه الأحداث عند قرأتها

بعدسات جيوبوليتيك الهوية الأمنية الأوروبية المشتركة نجد الكثير من التهديدات التي تطّبت إعادة تركيب الاستراتيجية الأوروبية في التعامل مع المتوسط، فسياسة المشروطة وسياسة الجوار الأوروبي أصبحتا غير قادرتين على حلّ كلّ المشاكل التي تواجهها المنطقة. سنحاول في هذا المبحث مناقشة مشكلة التهديدات اللاتمائية ومشكلة تطوّر العلاقات الأطلسية المتوسطية وتأثيرها على الدور الأوروبي مع محاولة تركيز على الحلول المقترحة من طرف الأوروبيين لإعادة رسم علاقات تخدم المصلحة الأمنية الأوروبية قبل كلّ شيء.

### المطلب الأول: التهديدات اللاتمائية كمتغير جديد في العلاقات الاورومتوسطية

- مصطلح التهديد من المصطلحات المرتبطة ارتباطا وثيقا بالأمن وأحد أهم التعاريف الكلاسيكية للأمن هو غياب التهديد، كما عرف مصطلح التهديد الكثير من الإضافات المتعلقة بالتطورات التي عرفها مصطلح الأمن والتي قمنا بالإشارة إليها في الفصل الأول، فالتهديدات سابقا كانت ذات طابع أمني عسكري ولكنّها اليوم أصبحت لها العديد من الأوجه فهناك التهديدات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- فمصطلح التهديد في المفهوم الاستراتيجي هو بلوغ تعارض المصالح والغايات القومية مرحلة يتعدّر معها إيجاد حلّ سلمي يوفّر للدول الحد الأدنى من أمنها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والعسكري<sup>1</sup>
- أما التهديدات اللاتمائية فهي تلك التهديدات التي تُبنى على فكرة الغموض عدم إمكانية تحديد من هو العدو الذي نواجهه، مع التأكيد على عدم التكافؤ من حيث القوة وتعدّد من مثّلت هذه التهديدات غير التقليدية الإرهاب العابر للحدود، الجريمة المنظّمة، والهجرة غير الشرعية، وهذه الظواهر الجديدة هي التي جعلت من الضروري والواجب القيام

<sup>1</sup> وفاء بوراس، استراتيجية منظمة حلف شمال الأطلسي لمواجهة التهديدات الأمنية اللاتمائية في منطقة المتوسط، أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة1، سنة 2020، ص120.

بمراجعة للعلاقات الأورومتوسطية؛ لأنها تعدّ الأساس الذي أصبح يهدّد الأمن الأوروبي.

#### - الإرهاب:

تعدّ ظاهرة الإرهاب من الظواهر المعقّدة والمتشابكة، خاصة مع الاختلافات التي حدثت على مستوى الشق المفاهيمي الذي تميّز بعدم اتّفاق على مفهوم الظاهرة الإرهابية بل يمكن أنّ بعض الأجهزة الأمنية والسياسية تريد دائماً جعل هذا المفهوم مطياً لكي يستعمل في الكثير من القضايا بما يخدم مصالح الدّول، يعدّ ظهور ظاهرة الإرهاب في العقد الأخير من الزّمان موضوعاً حيويّاً ومثيراً للجدل. فقد تجلّى هذا التّهديد بشكل ملحوظ تحت غطاء الإسلام، خاصةً بعد الأحداث التي شهدتها الدّول العربية في عام 2011. لقد شكّلت هذه الأحداث نقطة انطلاق جديدة للإرهاب في المنطقة. كما أنّ منطقة المتوسّط كانت بؤرة لهذا النّشاط الإرهابي بعد عام 2001، حيث تزايدت العمليات الإرهابية بشكل كبير، خاصة بعد التّدخل الأمريكي في أفغانستان عام 2001. كما أنّ تأثيرات هذه العمليات كانت واضحة في منطقة الشّرق الأوسط. على سبيل المثال، الهجمات التي وقعت في 11 مارس 2004 أدّت إلى مقتل أكثر من 191 شخصاً، بينما الهجوم الذي وقع في 16 مارس 2003 خلف 45 ضحية<sup>1</sup>

الوضع الأمني في منطقة السّاحل الإفريقي يعدّ من أكثر القضايا إلحاحاً في سياق الأمن الإقليمي. تتجلّى هذه الأهميّة في التّحديات المتزايدة التي تواجهها الدّول في المنطقة، بما في ذلك تصاعد الأنشطة الإرهابية والجريمة المنظمة. في عام 2013، أنشئت مجموعة من التّحالفات الإقليمية بهدف تعزيز الأمن ومواجهة التّهديدات المتزايدة، مما ساعد على تسليط الضّوء على عواقب هذه الظّاهرة على استقرار المنطقة.

<sup>1</sup> مهدي بوكعومة، "تداعيات التحولات الجيوسياسية بعد 2011 على الأمن الإقليمي لمنطقة غرب المتوسط"، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، المجلد 05، العدد 02، الجزائر، جولية 2020، ص 682.

التحديات الإرهابية قد أصبحت أكثر تعقيداً في منطقة الساحل، حيث إنّ الجماعات المتطرّفة تستفيد من الفوضى السياسيّة والاقتصاديّة السائدة. كما تشير الكثير من التقارير إلى أنّ الوضع في بلاد غرب المتوسط قد شهد تقافماً ملحوظاً منذ عام 2014، مع تزايد عدد الهجمات الإرهابية التي تستهدف المدنيين والقوات الأمنيّة<sup>1</sup>.

علاوة على ذلك، فإنّ التحديات الجيوسياسية تلعب دوراً كبيراً في تعزيز هذه الأنشطة الإرهابية. ففي عام 2012، تمّ رصد تدخّلات عسكريّة من قبل دول مختلفة، مما أدى إلى تصعيد التوتّرات في المنطقة. ومنذ ذلك الحين، أصبح الأمن الإقليميّ يعتمد بشكل كبير على التنسيق بين الدول المعنية، حيث يُعدّ التعاون الدوليّ ضرورياً لمواجهة التهديدات التي لا تعترف بالحدود. هناك الكثير من الأمثلة عن هجمات إرهابية مصدرها جنوب المتوسط وتنفّذها في المنطقة الأوروبيّة، ففي فرنسا سنة 2012 تعرّض بعض الجنود ومدرسة يهودية إلى هجوم خلف 7 قتلى، ثمّ هجوم ضدّ جريدة شارلي إيبدوا في جانفي 2015، والولايات المتّحدة وبلجيكا عامي 2013 و2016 وبريطانيا سنة 2013<sup>2</sup>.

إنّ التحليل الدقيق لمثل هذه الأوضاع يُظهر أهمية اتّخاذ تدابير استباقية وشاملة للتصدي للمخاطر التي تهدّد الأمن الإقليميّ، مما يستدعي استراتيجيات متعدّدة الأبعاد تتضمّن التعاون الأمنيّ، التّتمويّ، والسياسيّ.

#### - الهجرة غير الشرعية:

- لقد عرف حركية الهجرة غير الشرّعية إلى أوروبا زيادة كبيرة خاصة بعد سقوط الدّولة في ليبيا، حيث كان لها دور مهم جداً في السيطرة على عملية الهجرة نحو أوروبا، فبعد سنة 2014 قُدّر عدد المهاجرين الذين وصلوا إلى السّواحل اليونانيّة والإيطاليّة بأكثر من 200 ألف مهاجر، ومع تطوّر الأحداث في سوريا والانسحاب التركيّ من معالجة

<sup>1</sup> مهدي بوكعومة، المرجع السابق، ص682

<sup>2</sup> المرجع نفسه ، ص683.

أزمة اللاجئين بسبب الاختلاف بينه وبين الاتحاد الأوروبي وصل عدد المهاجرين إلى مليون مهاجر غير شرعي أغلبهم جاء عن طريق الأراضي اليونانية، أما بالنسبة للإشكال في منطقة غرب المتوسط هو أنّ الأزمات التي عرفت منطقة الساحل الإفريقي تفاقمت من إشكالية الهجرة غير الشرعية حيث أصبحت هذه المناطق تعدّ بمثابة مناطق عبور إلى أوروبا. الجزائر عرفت في 2017 حوالي 100.000 مهاجر غير شرعي وأعداد أقل في المغرب وتونس، فمنطقة المتوسط تشكل نقطة سوداء للهجرة غير الشرعية حسب المفوضية الأوروبية.<sup>1</sup>

- تتعدّد أسباب الهجرة غير الشرعية، وتختلف بين الدول، ولكن تبقى الأسباب السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة، بالإضافة إلى الثقافيّة والدينيّة، من أبرز العوامل المؤثرة في زيادة هذه الظاهرة، خصوصاً مع تدهور الأوضاع العامة في العديد من الدول العربيّة.<sup>2</sup>

#### الأسباب السياسيّة:

تُعدّ حالات عدم الاستقرار السياسيّ في دول الجنوب نتيجة الحروب والنزاعات الدوليّة من العوامل الرئيسيّة التي تُحفّز المواطنين للبحث عن مناطق أكثر أماناً واستقراراً. وقد ارتبطت مستويات الهجرة غير الشرعية، سواء من حيث الزيادة أو النقصان، بشكل وثيق بحالة الاستقرار في تلك البلدان.<sup>3</sup>

عندما تسود حالات الاستقرار والأمن في العالم، يُلاحظ انخفاضاً في وتيرة الهجرة غير الشرعية، حيث تتراجع إلى مستويات منخفضة. وعلى النقيض من ذلك، تزداد مستويات الهجرة غير الشرعية كلما تفاقمت الصراعات والأزمات والحروب. هذا النمط واضح للغاية في السياق الحالي للمنطقة العربيّة، التي تعاني من عدة بؤر توتر وأزمات مستمرة

<sup>1</sup> مهدي بوكعومة، المرجع السابق، ص 682.

<sup>2</sup> عبد الوهاب بن خليف، "الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط"، مجلة ستراتيجيا، العدد 9، الجزائر، سنة 2018، ص

<sup>3</sup> المرجع نفسه

لقد أدى ذلك إلى زيادة ملحوظة في وتيرة الهجرة غير الشرعية، حيث وصلت إلى مستويات قياسية لم تُسجَل منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. إنَّ هذه الظاهرة تعكس التّحديات الكبيرة التي يوجّهها المواطنون في سعيهم لتحقيق حياة أفضل، وتبرز الحاجة الملحة إلى استراتيجيات فعّالة لمعالجة جذور الأزمات السياسية والاقتصاديّة في هذه الدّول.

### الأسباب الاقتصادية:

ترتبط ظاهرة الهجرة غير الشرعية ارتباطاً وثيقاً بأسباب اقتصاديّة، وخاصة تلك المتعلقة بالفوارق في المستويات الاقتصاديّة بين الدّول. إنَّ التّطور الاقتصاديّ الذي تشهده دول الضّفة الشماليّة يمكن أن يشكّل دافعاً مباشراً لمواطني الضّفة الجنوبيّة للسّعي نحو الهجرة إلى هذه الدّول بحثاً عن حياة أفضل ومستوى معيشيّ أعلى. وقد أشار العديد من الكتاب، ومن بينهم "تابينو" (G.P. TAPINOS)، إلى أنّ الهجرة تُعدّ بمثابة ردّ فعل ضدّ التّخلف الاقتصاديّ الذي يعاني منه بعض الأفراد في بلادهم. هذا التّوجه يعكس التّحديات الاقتصاديّة والاجتماعيّة التي تواجهها المجتمعات، مما يدفع الأفراد لاتّخاذ خطوات جادّة نحو تحقيق أحلامهم وطموحاتهم في بيئات أكثر استقراراً وازدهاراً<sup>1</sup>.

### - الأسباب الاجتماعيّة:

تعدّ العوامل الاجتماعيّة محفّزاً رئيسياً لترك الأفراد بلدانهم الأصليّة والتّوجه نحو أوروبا. يعود ذلك إلى الإحباط وفقدان الأمل الناتج عن ارتفاع تكاليف المعيشة، وانعدام فرص العمل، فضلاً عن تراجع مستوى الرّعاية الصحيّة والتّعليم، خاصة في البلدان التي تعاني من النزاعات. كلّ هذه العوامل تدفع الأفراد نحو التّوجه إلى الضّفة الشماليّة من البحر الأبيض المتوسّط بحثاً

<sup>1</sup> عبد الوهاب بن خليف، المرجع السابق، ص33.

عن ظروف اجتماعية أفضل. وخاصة مع الارتفاع الكبير لعدد السكان فإنّ المشاكل التي تتعلّق بالهجرة غير الشرعية ستعرف زيادة كبيرة جداً<sup>1</sup>.

#### - الجريمة المنظمة organized crime:

الجريمة المنظّمة من المصطلحات الحديثة في القاموس الدوليّ، وهناك اختلاف كبير حولها وحول تصنيفها وحول طبيعة الرّؤية التي تنتهجها كلّ دولة من أجل تعريفها فهي في الأساس متعلّقة ومرتبطة بالمنظومة القانونيّة للدول، وهذا ما يشكّل أساس الاختلاف.

خلال مؤتمر إنتربول حول الإجرام المنظّم الذي عقد في فرنسا في شهر ماي 1988 تمّ تعريف الجريمة المنظّمة على أساس أنّها: "جماعة من الأشخاص تقوم بارتكاب أفعال غير مشروعة بصفة مستمرة، وتهدف إلى تحقيق الربح بصفة أساسية، دون التقيّد بالحدود الوطنية"<sup>2</sup> هناك أنواع كثيرة من الجريمة المنظمة ولعلّ أبرزها هي<sup>3</sup>:

أ- **التجارة بالمخدرات:** تعدّ التجارة في المخدرات والممنوعات من أكثر الجرائم العابرة للحدود والتي تشكّل خطراً أمنياً على الجميع، فمع التطور الذي حدث في تكنولوجيا التّواصل أصبحت العصابات التي تقوم بعمليات التّهرب الدوليّ للممنوعات أكثر تنظيماً وانتشاراً.

ب- **الاتجار بالأطفال:** هناك بعض المجتمعات التي تقوم ببيع أبنائها في ظروف غير عادية الحروب والمجاعات، لبعض التّنظيمات حيث تستعمل هؤلاء الأطفال في عمليات إجرامية أو ممارسة الفعل المخلّ بالحياة أو الانتفاع بأعضائهم لمرضى يحتاجون إليها، وقد أصبحت هذه التجارة من بين أكثر الجرائم انتشاراً في العالم حيث

<sup>1</sup> بوراس وفاء، المرجع السابق، ص 143.

<sup>2</sup> المرجع نفسه ص 154.

<sup>3</sup> عبد الرزاق عماد، "أشكال الجريمة المنظمة وأساليب مواجهتها"، مجلة الراصد العلمي، المجلد 08، ديسمبر 2021 ص ص 54-56.

تتوسط فيها وكالات حكومية ومنظمات وطنية ومكاتب محاماة في أسواق البيع والشراء عن طريق سماسرة يستطيعون التحكم في البورصة والأسعار.

ت- **تبييض الأموال:** هي جريمة ينتج عنها إخفاء المصدر الحقيقي للأموال الناتجة عن أعمال غير مشروعة وطمس هويتها بحيث يصعب التعرف على مصدرها، والهدف من هذه العملية هو تحويل السيولة الناتجة من هذه الأعمال إلى شكل شرعي، حيث تعدّ أغلب الأموال التي يتمّ تبييضها هي أموال اختلاسات كبرى أو عصابات متاجرة بالأسلحة والمخدرات أو تنظيمات إرهابية.

### إشكالية صعود اليمين المتطرف في أوروبا:

تصنّف الأدبيات الأوروبية الأحزاب اليمينية المتطرّفة ضمن التيارات الوطنية/الاشتراكية التي تعتمد على العنصرية والتمييز العرقي كمعايير أساسية في سياساتها وتعاملاتها. فقد تناول كل من فالتيير وشومان تعريفات متعدّدة حول هذه الأحزاب، حيث تبرز القومية المتطرّفة والنزعة العرقية كعناصر رئيسية، بالإضافة إلى معارضتها للماركسية ومناهضتها للتعددية السياسية. بينما يصفها موغريديس بأنها أحزاب أيديولوجية تركز على تعزيز العنصرية وكراهية الأجانب والقومية.

تهدف هذه الحركات اليمينية المتطرّفة إلى تغيير النظام السياسي القائم في أوروبا، الذي يتّسم بالديمقراطية والتعددية، منذ نهاية الحرب العالمية الأولى. ويبدو أنّ هذه الحركات ترى في تلك التعددية والديمقراطية تهديداً لأسس الهوية الأوروبية. ومن الملاحظ أنّ هذه الحركات تركز على تعزيز المصالح القومية، ممّا يعكس أولوياتها المتعلقة بقومياتها بدلاً من الانتماء الأوروبي الشامل<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> صهيب بلخير، مرجع سابق، ص 556.

تظهر هذه الحركات بشكل خاص وأكثر عنفواناً عندما تتولّى مواقع السّلطة، حيث تستهدف الرّأي العام الأوروبيّ من خلال مهاجمة المجموعات غير الأوروبيّة المتواجدة في أوروبا. ويعود ذلك إلى أسباب ماديّة وتطور الأحزاب اليمينية المتطرّفة في سياق السّياسات الانتخابيّة، حيث توجّه انتقاداتها نحو المهاجرين، الذين تعتبرهم تهديداً للهوية الأوروبيّة.

كما تلعب هذه الأحزاب دوراً في تعزيز كراهية المهاجرين، وتعدّ هذه الكراهية أحد الأسس التي تقوم عليها هويتها القوميّة. وتظهر هذه الأحزاب كتهديد للأمن الاجتماعيّ الأوروبيّ، حيث تسعى جاهدة إلى إعادة إغلاق الدّول أمام المهاجرين واستعادة السّيادة على الحدود. في هذا السّياق، تعدّ هذه التّوجهات بمثابة استجابة للتّحديات التي تواجه المجتمعات الأوروبيّة، مما يثير تساؤلات حول مدى وجود تهديد فعليّ للهوية الأوروبيّة نتيجة لهذه السّياسات والأفكار<sup>1</sup>.

بالتّالي، يمكن القول: إنّ الأحزاب اليمينية المتطرّفة تمثّل ظاهرة معقّدة تتداخل فيها العوامل السّياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة، مما يجعل فهمها وتحليلها أمراً ضرورياً لمعالجة التّحديات التي تواجه المجتمعات الأوروبيّة اليوم.

## المطلب الثاني: الحوار الأطلسي - المتوسطي وتأثيره على العلاقات الأوروبية

### المتوسطية

العلاقة بين الاتّحاد الأوروبيّ وحلف الشّمال الأطلسي هي علاقة معقّدة بسبب الكثير من نقاط الاختلاف والتي نحاول اختصارها في الجدول التالي من إعداد الباحث:

<sup>1</sup> صهيب بلخير، مرجع سابق، ص 556.

## الفصل الثاني: التأثيرات الجيوبوليتيكية للهوية الأمنية الأوروبية على الضفة الجنوبية للمتوسط

نقاط الاختلاف	الناتو	الاتحاد الأوروبي
التركيز الاستراتيجي	يركز بشكل أساسي على الأمن الجماعي والدفاع، ويهتم بالقضايا العسكرية والتحديات الأمنية المباشرة.	يمتد تركيزه إلى مجالات أوسع تشمل الاقتصاد، التجارة، السياسة الخارجية، حقوق الإنسان، والقضايا الاجتماعية.
العلاقة مع الولايات المتحدة	يعتبر الولايات المتحدة حجر الزاوية فيه، وتعتمد عليه بشكل كبير في توفير المظلة الأمنية.	يسعى إلى تعزيز الاستقلال الاستراتيجي لأوروبا، وتقليل الاعتماد على الولايات المتحدة في بعض القضايا.
سياسة الدفاع الأوروبية	يدعم تعزيز قدرات الدفاع الأوروبية، ولكن ضمن إطار الحلف.	يسعى إلى تطوير سياسة دفاعية أوروبية مستقلة، تتيح لها التصرف بشكل أكثر استقلالية في بعض المواقف.
العلاقة مع روسيا	يعتبر روسيا تهديدًا لأمنه، ويسعى إلى احتوائها.	يسعى إلى بناء علاقات جيدة مع روسيا، مع الحفاظ على مصالحه.
التوسع	يتبع سياسة توسع تدريجي، وشروط العضوية فيه أكثر صرامة.	يتبع سياسة توسع أكثر مرونة، وشروط العضوية فيه أكثر شمولية.
إدارة الأزمات	يركز على استخدام القوة العسكرية في إدارة الأزمات.	يفضل استخدام الوسائل الدبلوماسية والاقتصادية في إدارة الأزمات.
الميزانيات العسكرية:	يحث أعضائه على زيادة الإنفاق العسكري	يواجه تحديات في زيادة الإنفاق العسكري، بسبب الأولويات الاقتصادية والاجتماعية.

المصدر: من اعداد الباحث

تمثل هذه النقاط الاختلافات الرئيسية بين الاتحاد الأوروبي وحلف الشمال الأطلسي وخاصة بعد **brexit** الذي أظهر بأن الخلافات بين القوى الأوروبية التي تمثل الاتحاد الأوروبي وأوروبا الغربية وبين القوى الأطلسية التي تمثلها الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة البريطانية هي خلافات استراتيجية، فالولايات المتحدة من غير المقبول عندها بروز قوة كبرى في المنطقة الأوروبية بل تحرص على أن تكون كل السياسات الأمنية والدفاعية في إطار حلف الشمال الأطلسي مع الحرص على أن يكون التطوير العسكري في الولايات المتحدة الأمريكية فقط. من الناحية الأمنية تعدّ الولايات المتحدة الأمريكية بمثابة المورد الأساسي للتكنولوجيا العسكرية. لقد ظهر الحوار الأطلسي المتوسطي في عام 1994 عن طريق مبادرة تمّ طرحها من قبل مجلس الشمال الأطلسي نتيجة ملاحظة الحلف الأطلسي للاهتمام المتزايد من قبل الدول الأوروبية للحوض المتوسط وتضمّ هذه المبادرة حالياً 7 أعضاء ليست عضوة في الناتو وهي: مصر، الكيان الصهيوني، موريتانيا والمغرب وتونس والأردن والجزائر. يريد هذا الحوار أن يؤكد بأنّ الأمن الاتحاد الأوروبي ما هو إلا امتداد للأمن المتوسطي، كما يحاول -هذا الحوار- أن يكون عبارة عن تأقلم وتكامل لما يحدث بعد الحرب الباردة. حيث يركّز على الأهداف التالية<sup>1</sup>:

- المساهمة في الأمن والاستقرار الإقليميين.
- تحقيق مستويات أفضل من الفهم المتبادل.
- تبديد أيّ تصورات خاطئة لدى دول الحوار حول حلف الناتو.

إنّ الحوار الأطلسي المتوسطي الذي تم إطلاقه في عام 1994 خلال قمة بروكسل، يمثل مشروعاً ذا طابع عسكري وأمني بشكل أساسي. هذا المشروع يتماشى مع المهام الجديدة

<sup>1</sup> عمار بالة، "توجهات حلف شمال الأطلسي تجاه دول جنوب المتوسط"، *مجلة الحقوق والعلوم السياسية*، العدد 7، جانفي 2017، ص

للحلف الأطلسي، الذي وسّع نطاقه ليشمل مناطق جديدة تتجاوز ما نصت عليه اتفاقية واشنطن التأسيسية لعام 1949. في هذا السياق، تمثّل الأزمات في الشمال والجنوب منطقة استراتيجية هامة بالنسبة للتيارات السياسية والعسكرية الأطلسية، حيث تركّز الاهتمام بشكل خاص على منطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط. إنّ هذا الحوار يعكس التزام الحلف بتعزيز التعاون الأمني وتعميق العلاقات مع الدول الشريكة في هذه المنطقة، مما يسهم في مواجهة التحديات المشتركة وتعزيز الاستقرار الإقليمي.

عرف الحوار مجموعة من التطورات لخصها الباحث عمار بالة في مقال له موسوم ب: **توجهات حلف شمال الأطلسي تجاه دول جنوب المتوسط بين المخاوف الأمنية والحوارات الاستراتيجية:**

- تدريجية الحوار من حيث المشاركة والمضمون. هذه المرونة قد سمحت لعدد من شركاء الحوار بالانضمام مثل: الأردن في نوفمبر 1995 والجزائر في مارس 2000.
- ثنائية الحوار في المقام الأول (النا٥+1) وعلى الرغم من غلبة الطابع الثنائي إلا أنه يسمح بعقد اجتماعات متعدّدة الأطراف على أساس منتظم.
- يتعامل النا٥ نظريا مع كلّ الدول في المتوسط بالتساوي، وقد أدت سياسة عدم التمييز هذه دورا كبيرا في إنجاح الحوار وما أعقب ذلك من تطويره وتتمّع الدول المشاركة بحرية كاملة في اختبار مدى مشاركتها في الحوار وحجم تلك المشاركة مكرّسة بذلك مفهوم التفاضل الذاتي.
- يهدف الحوار الأطلسي-المتوسطي، الذي أُطلق في عام 1994 خلال قمة بروكسل، يُعدّ مشروعًا ذا طابع عسكري وأمنيّ بصفة رئيسية، يتماشى مع المهام الجديدة التي يتبناها حلف الشمال الأطلسي (النا٥). هذا المشروع يعكس توسّع الحلف

ليشمل مناطق جديدة تتجاوز ما نصت عليه اتفاقية واشنطن التأسيسية لعام 1949. وقد أُدرجت الأزمات في الشمال والجنوب ضمن منطقة استراتيجية تُعتبر محورية بالنسبة للتوجهات السياسية والعسكرية الأطلسية، خصوصاً في منطقة جنوب المتوسط. يهدف الحوار إلى تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء في الناتو والدول الواقعة في منطقة البحر الأبيض المتوسط، مما يسهم في تحقيق الاستقرار والأمن الإقليميين.

- خلال القمة المنعقدة عام 2004، اتفق الأعضاء على تعزيز الحوار من خلال تبني وثيقة بعنوان "أجندة أكثر طموحاً وتوسيعاً للحوار المتوسطي". نصت الوثيقة على أن الحلفاء قرروا ترقية الحوار إلى ما يعرف بـ "شراكة حقيقية"، بهدف المساهمة في تحقيق الأمن الإقليمي والاستقرار، بالإضافة إلى تكملة الجهود الدولية المبذولة في هذا الصدد. وأكدت الوثيقة على ضرورة التوصل إلى اتفاق مع الدول المتوسطية الشريكة بناءً على كل حالة على حدة، مع التأكيد على أهمية ضمان التكامل مع مبادرة إسطنبول والجهود التي يبذلها الاتحاد الأوروبي. كما تم الإشارة إلى إمكانية توسيع الحوار ليشمل دولاً متوسطية أخرى مهتمة. ومن الجدير بالذكر أن دول الشراكة من أجل السلام تستفيد من الموارد المالية التي يوفرها الحلفاء، على عكس دول الحوار المتوسطي.

يأتي السعي الأمريكي في الوقت الراهن في إطار توجه حلف الشمال الأطلسي نحو الجنوب، حيث أصبح هذا التوجه جزءاً أساسياً من العقيدة الأمنية الجديدة للحلف. ومع ذلك، فإن هناك تبايناً في كيفية التعامل مع هذه الشراكة، إذ إن دول أوروبا الشرقية تتطلع بشغف للانضمام إلى الحلف، بينما تسيطر صورة سلبية عن الحلف على العالم العربي. فالكثير من الدول العربية تنتظر إلى المبادرة الأمريكية في إطار الأطلسي بشيء من الارتياح والحذر. على سبيل المثال، اعتذرت مصر عن استقبال الأمين العام المنتدب للحلف في مايو 2004،

حيث اعتبرت أنه لا يوجد دور فعال للحلف في المنطقة، وأنّ الوقت لم يحن بعد للارتقاء بالحوار إلى مستوى الشراكة.<sup>1</sup>

وعلى النقيض، رحبت الجزائر بهذه المبادرة، مما يبرز الفروق في كيفية تعامل الدول العربية المتوسطية مع اقتراحات الحلف. هذه الفروقات تدفع الحلف إلى التفاوض مع الدول المتوسطية الشريكة وفقاً لقادة التمايز الذاتي، وهو ما يعني أنّ لكل بلد الحق في تحديد احتياجاته وأولويات سياسته الأمنية. يعمل الحلف بشكل فرديّ مع دول الحوار لتطوير برامج تتماشى مع تطلعاتها الأمنية.<sup>2</sup>

السؤال الذي يطرح نفسه بقوة هو: كيف يمكن تشكيل بنية أمنية إقليمية مبنية على مسارات ثنائية بين الدول، إنّ الجديد في قمة إسطنبول لم يكن مقتصرًا على الحوار المتوسطي، بل تم إطلاق مبادرة تستهدف بلدان الشرق الأوسط الجنوبية والمتوسطية، بهدف تأسيس شراكة أمنية يعرضها حلف الشمال الأطلسي على مجموعة معينة من الدول في هذه المنطقة، مستهدفة بشكل خاص إيران فيما يتعلّق ببرنامجهما النوويّ. هذه المبادرة تمثّل خطوة استراتيجية نحو تعزيز الأمن الإقليمي، وتعكس التحديات التي تواجهها الأطراف المعنية في ظلّ الظروف الجيوسياسية الزاهنة.<sup>3</sup>

يبدو أنّ البحر الأبيض المتوسط يبرز كم منطقة غير مستقرة أو حتى متوترة، وهذا يعود إلى عدد من الاعتبارات المعقّدة التي تؤثر على استقرارها. من بين هذه العوامل، يمكن الإشارة إلى الانفجار السكاني في الدول المطلّة على البحر، الأصولية الإسلامية التي تكتسب زخماً، ظاهرة الإرهاب التي تتصاعد، بالإضافة إلى موجات الهجرة المتزايدة. كما أنّ النزاع الفلسطيني-

<sup>1</sup> بالة عمار، المرجع السابق، ص 431.

<sup>2</sup> سمير قط، "خصوصية الشراكة الأطلسية-المغربية في إطار الحوار المتوسطي للحلف"، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد 08،

الجزائري، 2015، ص 113.

<sup>3</sup> المرجع نفسه .

الإسرائيليّ مستمر في خلق توترات جديدة، إلى جانب التّحديات الأخرى مثل: التخلف ونضوب مصادر المياه، مما يزيد من تعقيد الوضع في هذه المنطقة.

بعبارة أخرى، يمكن اعتبار منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط بمثابة حدود حقيقية تفصل بين الشّمال والجنوب. وقد جاءت نهاية الحرب الباردة لتسلّط الضّوء على هذه الحقيقة بشكل أكبر، كما لاحظ مجموعة من علماء الاجتماع مثل إدغار مورن وريجي دوبراي، الذين سجّلوا تحول المتوسط إلى ساحة مواجهة في الوقت الذي تراجع فيه خطر الشيوعية من الشّرق. في بداية سنوات التسعينيات، كانت هناك حالة من الشك والتساؤل حول مصير المنطقة ومستقبل العلاقات الأوروبية-الأطلسية. وكانت المخاطر المرتبطة بانتقال الأزمات من دول تعاني من أزمات اجتماعية وسياسية إلى باقي المنطقة تبدو واضحة، خاصة في منطقتي البلقان وشمال إفريقيا. في هذا السياق، صرّح الأمين العام لحلف الشّمال الأطلسي، فيلي كلاس في عام 1995 "بأن" الأصولية الإسلامية تشكّل تهديداً للحلف، مماثلاً لما كانت عليه الشيوعية سابقاً. وقد أطلق على المنطقة الإسلامية وصف "هلال الأزمات"، في إشارة إلى التّوترات المتزايدة هناك. كما عدّ وزير الدفاع الأمريكي، ويليان بيرلي، في نفس العام، أنّ شمال إفريقيا يمثّل مصدر خطر أمنيّ يهدّد الحلف، مما يعكس قلقاً متزايداً بشأن الاستقرار في هذه المنطقة الحيوية<sup>1</sup>.

إنّ هذه الديناميات تشير إلى أنّ البحر الأبيض المتوسط ليس مجرد منطقة جغرافية، بل هو ساحة لصراع معقّد يشمل مجموعة من القضايا الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تحتاج إلى معالجة شاملة من قبل المجتمع الدولي وإنّ هذا الصّراع هو من الأسس التي من المتوقّع أن يحدث فيها خلاف بين الناتو والاتّحاد الأوروبي، وخاصة مع التّراجع الكبير الذي تعرفه الدّول الأوروبية في السّاحة الدولية حيث تقريباً أصبحت بلا وزن يذكر، فهي غير قادرة

<sup>1</sup> بالة عمار، المرجع السابق، ص 432.

على تقديم المساعدات بسبب أزمة الكورونا ثم الأزمة الروسية الأوكرانية التي جعلت الكثير من الدول الأوروبية تدخل في مشاكل اقتصادية كبيرة، أيضا غياب التفاعل على المستوى الإقليمي ما جعل من الصعب جدا التدخل في شؤون السياسة لإقليم المتوسط.

### المطلب الثالث: أدوات المقاربة الأوروبية الجديدة للعلاقات مع جنوب المتوسط

- حاول الاتحاد الأوروبي تقديم مقاربات جديدة من أجل إعادة التواجد في المحيط الجنوبي للمتوسط، ومع تزامن تطبيق هذه السياسات مع الربيع العربي الذي أظهر أنّ الحكومات منفصلة كثيرة عن شعوبها ما جعله يحرص على التعامل المباشر مع جمعيات المجتمع المدني الشخصيات الناشطة على المستوى المحلي.

### - مرفق المجتمع المدني CSF:

يهدف الاتحاد الأوروبي من خلال هذه الأداة إلى "دعم منظمات المجتمع المدني، وصقل قدرتها على المدافعة والمناصرة، وتطوير إمكاناتها على مراقبة الإصلاح وتطبيق وتقييم برامج الاتحاد الأوروبي". يُعدّ هذا الدعم أساسياً، حيث يمكن أن يمكّن هذه المنظمات من التعبير عن همومها، والمساهمة في صنع السياسات، ومساءلة الحكومات، وضمان توجيه النمو الاقتصادي نحو التخفيف من الفقر وتعزيز النمو الشامل.

مع ذلك، فإنّ هذا المقترح، على الرغم من نيته الطيبة التي تستحق الإطراء والثناء، يواجه تساؤلات وشكوكاً من قبل منظمات المجتمع المدني العربية. فقد أظهرت التجارب السابقة أنّ المقترحات المشابهة لم تُحدث تأثيراً كبيراً، حيث كان الدعم المالي المخصّص غير كافٍ، وتعاني تعقيدات البيروقراطية من إحباط الجهات المستفيدة، كما أنّ آلية صرف الدعم كانت بطيئة للغاية. علاوةً على ذلك، كان اختيار منظمات المجتمع المدني في كثير

من الأحيان لا يعتمد على معايير الكفاءة، بل كان عشوائياً؛ إذ قام الاتحاد الأوروبي بدعم منظمات بدت مقبولة ظاهرياً، في حين تم تجاهل أخرى تمتلك قاعدة اجتماعية حقيقية<sup>1</sup>.

وفي العديد من الحالات، تم تحويل المعونة الأوروبية لدفع رواتب الموظفين الإداريين، مما جعل العديد من المنظمات قادرة على الاستمرار في العمل فقط بفضل هذه المعونات. في الواقع، كان بإمكان الكثير منها أن تختفي ببساطة في غياب الدعم الأوروبي<sup>2</sup>.

علاوة على ذلك، تبدو المخصصات المالية المتاحة ضئيلة عند مقارنتها بإجمالي الأموال المخصصة للمساعدات، مما يثير القلق بشأن فعالية هذه المساعدات. وبالتالي، يجب أن يتجاوز الأمر مجرد زيادة الموارد وتسهيل وصولها، بل ينبغي على منظمات المجتمع المدني التي تتلقى التمويل أن تستهدف ببرامجها، في المقام الأول، المناطق الريفية، واتحادات المزارعين، والمنظمات الشبابية، بالإضافة إلى معالجة قضايا التمييز بين الجنسين، وتعزيز التدريب، والتشبيك، وبناء الائتلافات، يتطلب الأمر استجابة شاملة تأخذ بعين الاعتبار التحديات المحيطة، وتعمل على تطوير استراتيجيات فعالة لضمان تحقيق النتائج المرجوة، بما يساهم في تعزيز الديمقراطية والمشاركة الفعالة في صنع القرار<sup>3</sup>.

- في الوقت الراهن، يمر العالم العربي بمرحلة انتقال سياسي هامة تتطلب حساسية ودراية من الاتحاد الأوروبي. ينبغي على الاتحاد أن يتجنب اتخاذ موقف القيادة، حيث إن ذلك قد يؤدي إلى انتقاص الشرعية من التحولات التي يقودها الشعب نفسه. من الضروري أن يتسم الاتحاد الأوروبي بالذكاء الكافي لعدم استعداد الدول التي استعادت

<sup>1</sup> مرفق المجتمع المدني (CSF) الجنوب، <https://shorturl.at/KioWZ>، شهد في 2024/01/06.

<sup>2</sup> حوار المتوسط، تصور مجتمع مدني أكثر ارتباطاً: مخطط مرفق المجتمع المدني للبحر الأبيض المتوسط، <https://shorturl.at/8MaLa>

، شهد في 2024/01/06.

<sup>3</sup> المرجع السابق، حوار المتوسط، تصور مجتمع مدني أكثر ارتباطاً: مخطط مرفق المجتمع المدني للبحر الأبيض المتوسط،

<https://shorturl.at/8MaLa>، شهد في 2024/01/06

كرامتها، والتي تسعى إلى تعزيز الشفافية في العلاقات بين المانحين الخارجيين والفاعلين المحليين. إن دعم هذه الدول في سعيها نحو الشفافية والمساءلة يعدّ خطوة أساسية نحو تعزيز الاستقرار والتنمية المستدامة في المنطقة والتي بدورها تحفظ الأمن الإقليمي.

#### - الصندوق الأوروبي للديمقراطية:

تتميّز هذه الأداة عن مرفق المجتمع المدني بأنها تهدف بشكل أساسي إلى تعزيز إنشاء منظمات المجتمع المدني وتوفير الدعم اللازم للفتحات وغيرها من الفاعلين الاجتماعيين، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية غير المسجلة. ورغم ذلك، لا تزال هذه الأداة قيد النقاش ولم تحظ بعد بالدعم الكافي، حيث يعدّ العديد من المحللين عن شكوكهم في قيمتها المضافة بالمقارنة مع الأدوات القائمة، مثل الهيئة السابقة المعروفة بـ "الأداة الأوروبية من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان" (EIDHR) التي أنشئت في عام 2000 لدعم جهود الترويج للديمقراطية.

وفي خلاصة عامة لهذا الجزء من البحث، يمكن القول: إنّ المبادرات الجديدة التي أطلقها الاتحاد الأوروبي تتخذ شكل "مبادرات تدريجية" لا ترتقي إلى مستوى الاستراتيجية الشاملة التي تحتاجها الاستجابة الجذرية والفعالة للتحديات الضخمة التي تواجه المنطقة العربية. إذ إنّ الاتحاد الأوروبي يواجه صعوبة في تقديم مساهمات ملموسة، حيث يعاني من أزمة اقتصادية عميقة تساهم في مناخ عام من التشاؤم حول مستقبل الربيع العربي. في هذا السياق، قامت الدول الخليجية بتعهدات مالية ضخمة تجاوزت مليارات الدولارات لدعم كل من مصر وتونس واليمن. بينما تتحمل تونس العبء الناتج عن استضافة مئات الآلاف من اللاجئين من ليبيا، نجد أنّ الدول الأوروبية تبالغ في ردود فعلها حيال 20 ألف مهاجر يسعون للحصول على ملاذ آمن.

إذن، هل يعني ذلك أنّ الاتحاد الأوروبي يضيّع فرصة لتعزيز دوره الفاعل في هذه الأوقات الحرجة؟ من السابق لأوانه تقديم إجابة قاطعة على هذا السؤال. في الواقع، يسعى الاتحاد الأوروبي، مدفوعاً بتجارب الشعوب العربيّة وإحساسه العميق بالكرامة، إلى استخلاص الدروس من الأحداث التي شهدتها العالم العربيّ، وفهم أسبابها وكيفية التعامل معها. ومن بين هذه الدروس المهمة هو ضرورة تركيز الاتحاد الأوروبي على الشعوب بدلاً من الحكومات فقط. ولهذا السبب، تمّ تقديم أدوات جديدة مثل: "مرفق المجتمع المدني" و"الصندوق الأوروبي للديمقراطية"<sup>1</sup>.

ومع ذلك، يجب على الاتحاد الأوروبي تخصيص المزيد من الموارد وتوفير محتوى غني لهذه الأدوات لضمان فعاليتها. من الضروريّ أن يحدث تحوّل من التركيز على كمية التمويل إلى نوعيته، وتحديد الجهات المستفيدة بشكل أكثر دقة<sup>2</sup>. إنّ التفكير في أنّ الفاعلية تقاس فقط بمقدار الأموال المنفقة هو أمر مضللّ للغاية، ويحتاج إلى إعادة تقييم شاملة لتحديد كيفية تحقيق تأثير حقيقيّ ومستدام في المنطقة.

#### - الاتحاد الأوروبي كقوة معيارية في علاقته الدولية

إنّ من المصلحة الحيوية للاتحاد الأوروبي أن يمتلك جيراناً ينعمون بالسلام. ولذلك، يؤكد البيان المشترك الصادر في 25 مايو 2011 على ضرورة تعزيز التعاون السياسيّ والأمنيّ بين الاتحاد الأوروبيّ وجيرانه. يتعيّن على الاتحاد تكثيف جهوده في التّدخل لحلّ النزاعات المستدامة، والعمل المشترك مع سياسة الجوار الأوروبيّة على السّاحة الدوليّة فيما يتعلّق بالقضايا الأمنية الرّئيسة، ودفع عجلة عمل منسق بين الاتحاد الأوروبيّ ودوله الأعضاء.

<sup>1</sup> بشارة خضر، "الاتحاد الأوروبي والربيع العربي"، *سياسات عربية*، العدد 3، ماي 2013، ص 10

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 11.

مع وجود العديد من النزاعات غير المحلولة على عتبات الاتحاد الأوروبي، سواء في الشرق أو في الجنوب (مثل: قبرص، الصحراء الغربية، والصراع العربي-الإسرائيلي)، يواجه الاتحاد الأوروبي تحديات أمنية خطيرة تتطلب قيادة حاسمة. يعيد البيان المشترك التأكيد على أنّ "الأعمال كالمعتاد لم تعد خيارًا إذا أردنا جعل جوارنا أكثر أمنًا وإذا رغبتنا في حماية مصالحنا." ويشير إلى أنّ "الاتحاد الأوروبي ناشط فعال في سعيه لحل العديد من النزاعات"، حيث يشارك كجزء من اللجنة الرباعية الخاصة بالشرق الأوسط، ورئيسًا مشاركًا لمحادثات جنيف بشأن جورجيا، ومراقبًا في محادثات الـ 5+2 المتعلقة بنزاع في مولدوفا. كما أنّ الاتحاد الأوروبي منخرط عمليًا على الأرض من خلال مهماته الإنسانية في جورجيا، ومساعدته على الحدود بين مولدوفا وأوكرانيا، ومهامه الخاصة بالمساعدة على الحدود في رفح. بالإضافة إلى ذلك، يمكننا أن نذكر تعيين المبعوثين الأوروبيين الخاصين بالشرق الأوسط، وكذلك المبعوث الخاص إلى حوض المتوسط برناردينو ليون<sup>1</sup>.

تُظهر هذه الجهود أنّ الاتحاد الأوروبي يلعب دورًا جيوسياسيًا مهمًا كمروج للسلام في منطقة الجوار. ومع ذلك، إذا نظرنا إلى الشرق الأوسط بعدّه اختبارًا لتدخلات الاتحاد الأوروبي، فإنّ الحماس قد يكون محدودًا. فغالبًا ما كان الدور الأوروبي غير متماسك وغير ثابت، مما أدى إلى غموض في النتائج. ومن دون الإحاطة الشاملة بهذا الدور.

من الواضح أنّ الاتحاد الأوروبي كان "الممول" الرئيسي للعملية السلمية، حيث قدّرت المساعدات الأوروبية للأراضي الفلسطينية بين عامي 1993 و1999 بنحو 1.7 مليار يورو، شاملة المساعدات الثنائية ومساهمات في ميزانية وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين. وفقًا لأرقام حديثة، قدّم الاتحاد الأوروبي مساعدات بقيمة 3.3 مليار يورو للفلسطينيين خلال الفترة من 2000 إلى 2009. وهذا مبلغ كبير يعكس التزام الاتحاد

<sup>1</sup> بشار خضرة، المرجع السابق، ص 12.

الأوروبي، إلا أن هذه المساعدات تحمل في طياتها "كلفة استمرار الاحتلال واحتواء العنف في غياب حلٍ للصراع"، كما تشير روزماري هوليس. بمعنى آخر، يقوم الاتحاد الأوروبي بمساعدة الفلسطينيين على البقاء هادئين لضمان أمن القوة المحتلة والمستعمرات الاستيطانية، مما يجعل السلطة الفلسطينية في وضع يمكنها من الاستمرار. لا يشارك المسؤولون الأوروبيون هذا الرأي، ولكنه شائع بين الرأي العام العربي<sup>1</sup>.

إنّ من الأسهل إلى حد ما أن تكون "دافعاً" للمال بدلاً من أن تكون "لاعباً" سياسياً؛ إذ لا يقاس النّفوذ السياسيّ الحقيقيّ بمقدار المال المصروف، بل بنوعية النتائج المحقّقة. تحتاج القيادة الحقيقية إلى فهم المقاصد، وموارد اقتصادية وعسكرية، ورؤية طويلة الأمد، وقرارات قويّة، ودبلوماسيين أكفاء، وأهمّ من ذلك، تحتاج إلى طرف فاعل موحد. صحيح أنّ الاتحاد الأوروبي لا يفتقر إلى الكفاءات أو الموارد، لكنّه يفتقر إلى وحدة الفعل. فعندما يتمّ الاتفاق بين الدول الأعضاء السبع والعشرين، غالباً ما يكون حول "القاسم المشترك الأصغر". على سبيل المثال، تظنّ ألمانيا أسيرة ذكريات الماضي، وتخشى من الانتقاد العلنيّ للممارسات الإسرائيليّة في الأراضي العربيّة المحتلة، بينما تميل المملكة المتّحدة عادةً إلى دعم الولايات المتّحدة، التي تحافظ على تحالفها الثابت مع إسرائيل<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> بشار خضرا، المرجع السابق، ص 12

<sup>2</sup> المرجع نفسه.

الفصل الثالث: العلاقات

الأوروبية الجزائرية على ضوء

جيوبوليتيك الهوية الأمنية

الأوروبية المشتركة

## الفصل الثالث: العلاقات الأوروبية الجزائرية على ضوء جيوبوليتيك الهوية الأمنية الأوروبية المشتركة

لقد كانت تصريحات وزير الخارجية الجزائري أحمد عطاف في 1 جانفي 2025 والتي صرّح فيها بضرورة مراجعة اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي بمثابة تأكيد على أنّ إرادة السياسة الجزائرية بعد حراك 22 فيفري 2019 مختلفة تماما عما كان قبله، فقد قال وزير الخارجية: «بأنّ الاتحاد الأوروبي قام برفض التطورات الجديدة التي عرفها الاقتصاد الجزائري؛ لأنّ الاتحاد الأوروبي رفض استيراد المنتجات الجديدة في مجال الصلب بحجة أنّ الجزائر تملك "كوتا"<sup>1</sup> ولا يمكن أن تزيد عليها وأنّ هذه الكوتا تمّ تحديدها في عام 2005 حيث أنّ الجزائر تملك حاليا منتوجات تريد تصديرها للاتحاد الأوروبي ولكن الاتحاد الأوروبي يرفض استقبالها بحجة أنّ هذه المنتوجات غير متفق عليها وأنّ الحصة التجارية تمّ استنفادها»<sup>2</sup>.

كما صرّح الوزير بأنّ حجم التبدلات الاقتصادية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي بلغ حوالي ألف مليار دولار من 2005 إلى غاية 2023 وأنّ الاستثمار بلغ 13 مليار دولار خلال نفس المدة ورغم هذا ربحت الجزائر مليار دولار فقط خلال فترة تقارب 20 سنة وقد وصفه الوزير الخارجية بأنّ هذا مضرّ جدا باقتصاد الجزائر ولا يقدم له أيّ نفع<sup>3</sup>.

كما صرّح أيضا بأنّ هناك إشكال متعلّق بالضريبة على المنتوجات الكربونية بحسب سياسة الاتحاد الأوروبي للمناخ، هذا الإشكال سيمنع دخول الكثير من المنتوجات الجزائرية للاتحاد بهذه الحجة كما صرح وزير الخارجية، وقبل بمدة كان هناك تصريح من وزير التجارة الجزائري طيب زيتوني والذي كان بمثابة ردّ فعل على اتّهام الاتحاد الأوروبي للجزائر بغلق

<sup>1</sup> كلمة تحني حصة محددة.

<sup>2</sup> وزير الخارجية أثناء عرضه حصيلة النشاط الدبلوماسي الجزائري سنة 2024 في مؤتمر صحفي، <https://linkcuts.com/6cixo373>

<sup>3</sup> نفس المرجع.

باب الاستيراد في وجه الاتحاد الأوروبي حيث قال: «الجزائر لم تغلق الاستيراد، فما ننتجه لا نستورده أما المنتجات التي لا ننتجها فنقوم باستيرادها، والدليل أنّ واردتنا تبلغ سنويا 45 مليار دولار منها 22 مليار دولار من الاتحاد الأوروبي .. الجزائر بلد سيد، وليس له مديونية خارجية ولا تحتاج الى إملاءات..» وفكرة السيادة هنا فكرة مهمة جدا ومؤثرة في ترسيم علاقات الجزائر الخارجية.

وعلى صعيد ما تمّ تناوله حول جيوبوليتيك الهوية الأمنية الأوروبية المشتركة نجد مجموعة من الأسس والتقاطعات بين الجزائر وأوروبا والتي تقوم عليها تحركات الخارجية أو السياسية الخارجية للاتحاد الأوروبي منها:

- فكرة الاحتياجات الاقتصادية الطاقوية خاصة مع الأزمة الروسية- الأوكرانية.
- فكرة التهديدات اللاتماثلية القادمة من الجوار الأوروبي.
- البناء القوي للدول الجوار لكي تكون خط الدفاع الأول ضد التهديدات.
- البعد التاريخي في الجيوبوليتيك وتأثيره على التحركات الإقليمية الأمنية.
- الحاجيات الأوروبية والتنافس الاقتصادي حيث تعدّ الجزائر سوقا مهما لأوروبا وأيضا موردا مهما للحاجيات الأوروبية.
- كلّ هذه القواعد والاستنتاجات التي تمّ مناقشتها خلال الفصل الأول تخبرنا بضرورة رسم تصوّرات تحليلية تفسيرية تقوم بوظيفة تنبؤية حول العلاقات الجزائرية الأوروبية من منطلق جيوبوليتيك الهوية الأمنية الأوروبية كمحدد رئيسي للتوجهات والخيارات الأوروبية في الجزائر.

## المبحث الأول: جيوبوليتيك الجزائر بين الامتيازات الجغرافية والتغيرات التاريخية:

### المطلب الأول: الامتيازات الجيوبوليتيكية للجزائر:

يُعدّ الموقع الجغرافي من أبرز الخصائص التي تؤثر في هوية الدولة ووزنها السياسي. فالموقع هو الذي يضع الدولة في قلب الأحداث السياسية والتاريخية، كما أنه يلعب دوراً حيوياً في تعزيز أو تهميش وجودها على الساحة الدولية.

تتعدد العوامل الطبيعية التي تُميّز الجزائر، بدءاً من موقعها الجغرافي ومساحتها وصولاً إلى مناخها المتنوع، مما يجعلها قوة مؤثرة على الصعيد الإقليمي. بالنسبة للجزائر تقع الجزائر في شمال غرب القارة الأفريقية على خطوط طول 99 درجة غرباً و12 درجة شرقاً، ودائرتي عرض 19 درجة جنوباً و37 درجة شمالاً. هذا التنوع الجغرافي يؤثر بشكل مباشر على مناخها، حيث تتراوح الظروف المناخية من المناطق الحارة إلى المعتدلة.

كما أنّ الجزائر تتموقع استراتيجياً في نقطة تقاطع القارتين الأربعة: أفريقيا، أوروبا، آسيا وأمريكا. فهي تُعدّ نقطة التقاء بين الغرب (مثل الولايات المتحدة الأمريكية) والشرق (مثل فرنسا)، وكذلك بين ضفاف الساحل الأفريقي في الجنوب. على سبيل المثال، تبلغ المسافة من الجزائر إلى واشنطن حوالي 6778 كيلومتراً، ومن الجزائر إلى بكين 9192 كيلومتراً، وإلى عاصمة أنغولا، لواندا، حوالي 5185 كيلومتراً، بينما تبعد الجزائر عن باريس 1338 كيلومتراً ومدريد 796 كيلومتراً.

تُعدّ الجزائر أيضاً حلقة وصل بين الضفتين الشماليّة والجنوبيّة للبحر الأبيض المتوسط، حيث تمتدّ جغرافياً من البحر الأبيض المتوسط شمالاً إلى أعماق القارة الأفريقية جنوباً. كما تتمتع الجزائر بواجهة بحرية تمتدّ على مسافة 1699 كيلومتراً، بدءاً من القالة إلى الحدود التونسية شرقاً، وصولاً إلى الغزوات على الحدود المغربية غرباً، حيث تتشكّل هذه الواجهة

البحرية على شكل خط متعرج يتخلله مجموعة من الرؤوس والجزر. هذه الواجهة تُعدّ نقطة انطلاق أساسية للسفن والبواخر، مما يمنح الجزائر مكانة مهمة في مجالات التجارة الدولية.

أما بالنسبة للعامل البشريّ بلغ عدد سكان الجزائر حوالي 39,963,000 نسمة في عام 2015، حيث يتوزع هذا العدد بين 20,235,000 ذكر و19,728,000 أنثى. وقد سجّلت الإحصاءات في ذلك العام ولادة 104 ذكور لكل 100 أنثى، مما يشير إلى توازن نسبيّ في الجنسين. كما لاحظنا زيادة في نسبة الإخصاب، حيث ارتفعت من ثلاثة أطفال لكل امرأة في عام 2014 إلى 3.1 أطفال لكل امرأة في عام 2015<sup>1</sup>.

وفي عام 2016، بلغ عدد سكان الجزائر حوالي 40,400,000 نسمة، حيث شهد هذا العام ارتفاعاً ملحوظاً في عدد المواليد، إذ تجاوز عدد المواليد مليون مولود جديد.

بحلول يناير 2019، قُدّر عدد سكان الجزائر بحوالي 43.8 مليون نسمة. ووفقاً لتوقعات الديوان الوطني للإحصائيات، من المتوقع أن يستمر عدد السكان في الزيادة ليصل إلى 51.3 مليون نسمة بحلول عام 2030، ومن المتوقع أن يصل هذا العدد إلى 57.6 مليون نسمة في عام 2050<sup>2</sup>.

تجسّد هذه الإحصائيات التّوجهات السّكانية في الجزائر، حيث تتطلّب الزّيادة المستمرة في عدد السّكان تخطيطاً دقيقاً في مجالات التّعليم، الصّحة، والبنية التّحتية لضمان تحقيق التّنمية المستدامة وتلبية احتياجات السّكان المتزايدة.

يُعدّ الاقتصاد في العصر الحديث العنصر الأكثر تأثيراً في تشكيل العلاقات الدّوليّة، كما يُعدّ وسيلة أساسية لبناء قوة الدّولة وحجم تأثيرها على السّاحة الدّولية. يلعب الاقتصاد دوراً حيويّاً في التّأثير على أمن الدّول واستقلال قراراتها، حيث إنّ الفشل في تحقيق قوة اقتصاديّة

<sup>1</sup> بلحاجي يمينة ووقادي الطيب، "لمحة حول الانتقالية الديموغرافية في ظل السياسة السكانية في الجزائر"، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 1، العدد 13، سنة 2021، ص 258.

<sup>2</sup> بلحاجي يمينة ووقادي الطيب، المرجع السابق، ص 260

كافية يمكن أن يؤدي إلى الفقر والاعتماد على الآخرين، مما ينتج عنه ضعف القوة العسكرية وفقدان القدرة على التحكم في الموارد وصيانتها، وبالتالي، فقدان الأمن.

يتطلب بناء قوة اقتصادية فعّالة توافر قدر كافٍ من الموارد الطبيعية. تُعدّ الجزائر واحدة من الدول الغنية بالموارد الطبيعية (الثروات) التي يمكن أن تُسهم في تعزيز قوتها الاقتصادية. يمكن تقسيم الموارد الطبيعية المتاحة في الجزائر إلى عدّة فئات، تشمل:

### الموارد المتجددة:

1- الماء: تتمتع الجزائر بموارد مائية متجدّدة غنيّة، حيث تتساقط الأمطار والثلوج بكميات تصل إلى حوالي 100 مليار متر مكعب سنويًا. ومع ذلك، لا يُستغل من هذه الكميّة الهائلة سوى 8 مليارات متر مكعب فقط. تشمل الموارد المائية في البلاد عددًا من السدود المهمة، علاوة على ذلك تحتوي الصحراء الجزائرية على كميات معتبرة من المياه الجوفية، مما يمكن أن يسهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي من هذه الموارد في المنطقة. وبالتالي، يمكن أن تُعزّز هذه الإمكانيات الزراعيّة وتنوّع الإنتاج الزراعيّ في البلاد، ممّا يسهم في التنمية الاقتصاديّة المستدامة<sup>1</sup>.

2- الغطاء النباتي: تتميز الجزائر بتنوعها البيولوجي الغني، حيث تحتوي على العديد من الغابات والنباتات الصحراوية والأعشاب. تُعدّ الغابات، التي تصل مساحتها إلى حوالي 4 ملايين هكتار، من أكثر الأغطية النباتية كثافة، وتركّز بشكل أساسي في المناطق الشمالية من البلاد. تشمل أنواع الأشجار الموجودة في هذه الغابات أشجار الصنوبر، والبلوط، والأرز، والزيّتون، مما يساهم في تنوّع البيئّة ويعزّز من توازنها البيئيّ. كما أنّ الجزائر تستضيف مجموعة من

<sup>1</sup> خير مغربي، "اقتصاديات الموارد المائية في الجزائر"، مجلة دفاتر بواوكس، العدد 6 سبتمبر 2016، ص 108.

النباتات الصحراوية الشوكية، التي تتكيف مع الظروف القاسية، مما يبرز التنوع البيولوجي الفريد في البلاد ويعكس قدرة الأنظمة البيئية على التأقلم والبقاء.

3- الطاقة الشمسية في الجزائر: تتمتع الجزائر بمعدل إشعاع شمسي يتجاوز 3000 ساعة سنويًا، مما يعادل 2500 واط لكل متر مربع وفقًا لتقديرات العديد من الخبراء. تشير الدراسات الحديثة في مجال الطاقة الشمسية إلى أن الجزائر تُعدّ واحدة من أفضل ثلاث دول في العالم من حيث الإمكانيات الشمسية، إلى جانب إيران ومنطقة أريزونا في الولايات المتحدة الأمريكية. هذا الأمر دفع الجزائر إلى السعي الحثيث للاستفادة من هذا المورد الطبيعي الهام، حيث تم اقتراح مشروع "ديزيرتيك"، وهو مشروع طموح للطاقة الشمسية في شمال إفريقيا. تمّ تقديم هذا المشروع من قبل مؤسسة "ديزيرتيك"، التي كانت مرتبطة بنادي روما، وتجاوزت تكلفة الاستثمار فيه 400 مليار يورو. يتضمن هذا المشروع إنشاء شبكة ضخمة من الألواح الشمسية لتحويل أشعة الشمس إلى طاقة حرارية، تستخدم لتسخين زيت خاص يُستغل في تشغيل توربينات بخارية لتوليد الكهرباء. أيضًا هناك خطوط الكهرباء لنقلها عبر خط كهرباء عالي الضغط إلى أوروبا، مما سيعزز من قدرة الجزائر على الاستفادة من مواردها الشمسية الوفيرة. ومع ذلك، لم يتم تنفيذ هذا المشروع بعد في صحراء الجزائر، مما يبرز الحاجة إلى مزيد من الجهود لتحقيق هذه الرؤية الطموحة<sup>1</sup>.

#### - الموارد الغير متجددة:

1- النفط: يعتمد الاقتصاد الجزائري بشكل كبير على ثرواته النفطية، حيث تشكّل هذه الثروات حوالي 60% من ميزانية الدولة. تحتلّ الجزائر المرتبة الخامسة عشر عالمياً

<sup>1</sup> وكالة الانباء الجزائرية، مذكرة تفاهم مرتقب توقيعها بين وزارة الطاقة ومبادرة "ديزيرتيك" أبريل المقبل، <https://linkcuts.com/vagy1zqi>

في احتياطي النفط، وتأتي في المرتبة الثالثة في أفريقيا بعد نيجيريا وليبيا، حيث تقدر احتياطاتها بحوالي 12.2 مليار برميل.

أما فيما يتعلق بالإنتاج، فتحتل الجزائر المرتبة الثامنة عشر على مستوى العالم، فيما تتبوا المرتبة الثانية عشر عالمياً من حيث صادرات النفط. تعكس هذه الأرقام أهمية القطاع النفطي في الاقتصاد الجزائري، حيث تقدر العائدات السنوية من النفط بحوالي 60 مليار دولار، مما يساهم بشكل كبير في دعم الميزانية الوطنية وتحقيق التنمية الاقتصادية<sup>1</sup>.

بالإضافة إلى ذلك، تمتلك الجزائر قدرة تكرير تصل إلى 22 مليون طن سنوياً، مما يعكس القدرة المحلية على معالجة وتوزيع المنتجات النفطية. إن هذه المؤشرات تعكس دور النفط الحيوي في تعزيز الاقتصاد الوطني، وتبرز أهمية استثمار هذه الثروات بشكل مستدام لضمان مستقبل اقتصادي مزدهر<sup>2</sup>.

2- الغاز: يُعدّ الغاز الطبيعي أحد الركائز الأساسية للطاقة في الجزائر، حيث تُعتبر الجزائر ثاني أكبر مصدر للغاز في أوروبا بعد روسيا. تحتل الجزائر المرتبة الخامسة عالمياً من حيث إنتاج الغاز، والمرتبة الثالثة من حيث صادراته، وكذلك المرتبة الثالثة من حيث احتياطي الغاز الصخري<sup>3</sup>.

تتمتع الجزائر بموارد غازية وفيرة، ومع تزايد الطلب الدولي على الغاز كطاقة نظيفة وفعالة، أصبح الغاز الطبيعي مصدراً رئيسياً للإيرادات النفطية الضرورية لدعم عمليات التنمية. يُسهم الغاز في تلبية احتياجات السوق المحلية، حيث يقدر الاستهلاك المحلي بحوالي 45

<sup>1</sup> الحرة، الجزائر أرقام ومقارنات.. لماذا لم تستطع الجزائر الغنية بالنفط الخروج من دائرة الفقر؟ <https://linkcuts.com/e9cis9t8> شهد

في 2025/01/13

<sup>2</sup> الجزائر أرقام ومقارنات.. لماذا لم تستطع الجزائر الغنية بالنفط الخروج من دائرة الفقر؟، المرجع السابق،

<https://linkcuts.com/e9cis9t8>

<sup>3</sup> المرجع نفسه.

مليار متر مكعب سنويًا، ومن المتوقع أن يرتفع هذا الرقم إلى 55 مليار متر مكعب بحلول عام 2030<sup>1</sup>.

وفقًا للتقرير السنوي لمنظمة أوبك لعام 2017، فإن احتياطات الجزائر من الغاز الطبيعي تبلغ حوالي 5404 مليار متر مكعب. تتركز هذه الاحتياطات في عدة مناطق. تُظهر هذه المعلومات أهمية الغاز الطبيعي في تعزيز الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، مما يجعلها لاعبًا رئيسيًا في سوق الطاقة العالمي.

1- الحديد: ويصف خبراء اقتصاديون مشروع استغلال منجم غارا جبيلات بأكثر استثمار منجمي في الجزائر منذ الاستقلال. وينتظر أن يساهم هذا المشروع الضخم في تعزيز قدرات البلاد في استغلال مؤهلاتها الطبيعية وتوظيفها للنهوض بالصناعات الثقيلة وتوفير فرص عمل مستقبلا بعد الوصول إلى الطاقة القصوى في الاستغلال الفعلي للمنجم والتي قد تصل إلى 15.000 منصب عمل من مجموع 20 ألف منصب عمل متوقع، حسب توضيحات مسؤولي وزارة الطاقة والمناجم. ويتربّع المنجم على ثلاث مناطق استغلال وهي "غارا جبيلات غرب" و"غارا جبيلات وسط" و "غارا جبيلات شرق"، فيما تضم منطقة الغرب احتياطي يقدر بنحو 1.7 مليار طن. وسيمرّ هذا المشروع الهيكلي بعدة مراحل ممتدة من 2022 إلى 2040<sup>2</sup>. من خلال دراستنا للفضاء الجيوبوليتيك للجزائر يمكننا التوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات:

<sup>1</sup> المرجع نفسه.

<sup>2</sup> وكالة الأنباء الجزائرية، منجم غارا جبيلات: دفع جديد للتنمية الاقتصادية من خلال تثمين المقدرات الوطنية،

<https://linkcuts.com/mdaqsquy>

- الجزائر بلد من خلال الموقع استراتيجي جدا فهو يعدّ بوابة أوروبا بالنسبة لإفريقيا ويعتبر بوابة إفريقيا بالنسبة لأوروبا، وهذا ما جعله يحظى باهتمام كبير جدا من خلال ما يمكن له تقديمه من خدمات نقل ومنع للهجرة.
- تصنيفات الجزائر فيما يخص قطاعات الطاقة متقدمة، وتعدّ الشريك الثاني لأوروبا الغربية بعد روسيا، ومع الإشكالات التي وقعت في الحرب الروسية الأوكرانية فيما يخصّ قطاع الطاقة نجد أنّ الجزائر في موقف متقدّم من أجل تطوير شركات الطاقة مع أوروبا.
- الجزائر تعدّ حاجزاً مهماً جداً لأمن أوروبا فيما يخصّ الهجرة غير الشرعية لمواطنين بلدان الساحل الإفريقي.
- الثروات التي يمكن أن تقدّمها الجزائر لأوروبا كثيرة جداً خاصة مع سهولة النقل البحري نظراً لقرب المسافة ما يجعلها خير استثمار جيد لأوروبا.

### المطلب الثاني: الجزائر بعد الحراك 2019

يعدّ حراك 2019 معلماً تاريخياً مهماً في الجزائر حيث قام بمجموعة من التغييرات البنيوية على مستوى النظام الجزائري، وقد كانت هذه نقطة نقاش مهمة جداً بين الباحث والأستاذ الدكتور عبد الله راقي حيث قال: «النظام في الجزائر، لم يتغيّر الوجوه هي نفسها والأجهزة والآليات متقاربة جداً، ولهذا من صعب القول بأن النظام تغير»<sup>1</sup>، إذا السؤال الذي يمكن طرحه هو لماذا يعدّ حراك 2019 في الجزائر معلماً تاريخياً مهماً؟

### الجزائر ما قبل الحراك:

أيام قليلة من اندلاع الحركة الاحتجاجية في سيدي بوزيد بتونس في 27 ديسمبر 2010، والتي سرعان ما انتشرت لتشمل جميع أنحاء البلاد وتوجّج ثورة شعبية أسقطت النظام

<sup>1</sup> حوار بين الباحث والأستاذ المشرف بتاريخ 14 جوان 2022.

الاستبداديّ الذي أرساه بن علي لمدة 23 عاماً، شهدت مدينة وهران الجزائرية في الخامس من يناير 2011 بداية حركة احتجاجية في الأحياء الشعبيّة الفقيرة.

إنّ السبب المباشر لهذه الاحتجاجات، وفقاً للتفسير الرّسمي، كان ارتفاع أسعار بعض المواد الغذائية الأساسيّة مثل: السميد، والسكر، والزيت، وغيرها. ومع ذلك، فإنّ هذا الارتفاع لم يكن سوى القشّة التي قصمت ظهر البعير، إذ أنّ حالة الاحتقان والضغط الاجتماعيّ التي كانت تعيشها البلاد لم تكن جديدة. فقد شهدت العاصمة الجزائريّة، قبل أيام قليلة من هذه الأحداث، مواجهات عنيفة بين سكان الأحياء الشعبيّة الفقيرة وقوات الأمن، وذلك على خلفية الشكوك في نزاهة توزيع المساكن الاجتماعيّة. حيث وُجّهت اتّهامات إلى السّلطات المحليّة وممثلي الدّولة مثل: الوالي ورئيس البلدية والمجالس المحليّة بعدم العدل والإنصاف في توزيع المساكن، مما أصبح ظاهرة تقليدية في الجزائر على مدار الثلاثة عقود الماضية<sup>1</sup>

كما شهدت عدة مدن جزائرية، مثل: عنابة، وهران، وورقلة، وغرداية، أحداث عنف مماثلة لأسباب مشابهة تتعلّق بالتوزيع غير العادل للسكن الاجتماعيّ، وتفاقم البطالة بين الشّباب، بما في ذلك خريجي المعاهد العليا والجامعات. ومن جهة أخرى، انتشرت ظواهر الرّشوة والفساد والظلم الاجتماعيّ المعروف محلياً بـ"الحقرة" بشكل غير مسبوق<sup>2</sup>.

وكما هو الحال مع معظم الانتفاضات الاجتماعيّة، كانت الحركة الأخيرة عفوية في بدايتها، حيث انطلقت من بعض الأحياء الفقيرة في وهران، أكبر مدن غرب الجزائر. لكنّها سرعان ما انتشرت إلى بقية المدن، بما في ذلك العاصمة، ثمّ إلى مدن الشّرق، لتحوّل بعد يوم من انطلاقها إلى حركة احتجاجيّة وطنيّة بامتياز<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> العياشي عنصر، الحركات الاحتجاجية في الجزائر (2-2)، <https://linkcuts.com/p1xyaoh1>، شهد في 2025/01/14.

<sup>2</sup> لعياشي عنصر، مرجع سابق.

<sup>3</sup> نفس المرجع.

ويعود الفضل في سرعة انتشار هذه الاحتجاجات إلى وسائل الاتصال الرقمية الحديثة، التي تشمل الهواتف المحمولة، وشبكة الإنترنت، والمواقع الاجتماعية، وخاصة الفيسبوك، الذي أصبح له دور بارز وحاسم في تنظيم الانتفاضات الاجتماعية والثورات الشعبية، بدءاً من إيران وصولاً إلى الجزائر، مروراً بمصر وتونس. مما يجعل هذه الفترة التاريخية بحق حقبة الثورات الرقمية، حيث أصبح بإمكان الأفراد التعبير عن مطالبهم والتواصل مع بعضهم البعض بطرق لم تكن متاحة من قبل.

من الواضح أنّ حصيلة المواجهات، رغم العنف الذي شهدته، لم تكن كبيرة كما كان متوقعاً، وذلك بفضل الخبرة والحكمة التي اكتسبتها السلطة في التعامل مع هذه الأحداث. فقد أدت هذه الخبرة إلى اتخاذ تدابير فعالة ساهمت في تقليل حجم العنف، بالإضافة إلى الخوف من اتساع رقعة الاحتجاجات وخروجها عن السيطرة. يتضح أيضاً أنّ التعليمات الموجهة لقوات الأمن، التي كانت تحتّ على ضبط النفس وعدم استخدام العنف المفرط، لعبت دوراً محورياً في تقليص عدد الضحايا بين صفوف الشباب الثائر، مما ساهم في الحفاظ على بعض الاستقرار في الأوضاع<sup>1</sup>.

تميّزت حركة يناير/كانون الثاني 2011 بعدة ميّزات مشتركة مع الحركات الاحتجاجية السابقة، حيث كانت قصيرة المدّة الزمنية التي استمرت فيها، وعدم وجود تنظيم واضح، بالإضافة إلى غياب مطالب وشعارات محدّدة موجهة نحو النظام. كما كانت هناك ظاهرة ملحوظة تتمثل في غلبة أعمال العنف والتّخريب التي طالت الممتلكات العامة والخاصة على حد سواء، بالإضافة إلى استهداف رموز السلطة، مما أعطى انطباعاً بأنّ الحركة تقتصر إلى الهدف الواضح والتّوجيه السليم<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> فرنس 24، عام بدأ باحتجاجات شعبية وانتهى بعودة بوتليقة للجزائريين بديموقراطية أوسع، <https://linkcuts.com/94ghom7s>

شهد في 2025/01/14.

<sup>2</sup> سابينا هينبرج، الأوضاع المتناقمة منذ زمن التي أدت إلى الاحتجاجات الشعبية في الجزائر، <https://linkcuts.com/hej34nt7> شهد

في 2025/01/14.

وباختصار، يمكن القول: إنّ الانتفاضة كانت بمثابة عاصفة هوجاء من الغضب الاجتماعي، لكنها لم تُستثمر بالشكل الصحيح. إذ لم يتم توجيه هذا الغضب بشكل سليم لتحقيق المطالب الاجتماعية أو السياسية المحددة، مما أدى إلى تقويت فرصة تاريخية قد تكون ساهمت في إحداث تغييرات إيجابية على المستوى الوطني. إنّ من الضروري تحليل هذه الظواهر بشكل أعمق لفهم الأسباب الحقيقية وراء عدم تحقيق الأهداف المنشودة، والعمل على وضع استراتيجيات فعّالة لضمان توجيه الاحتجاجات المستقبلية نحو تحقيق التغيير المنشود.

ثم أتت الفترة الممتدة من 2013 إلى غاية حراك 2019 حيث تميزت ب:

- الغياب شبه التام للرئيس الجمهورية حيث يظهر مرة في السنة للتوقيع على مشروع قانون المالية، ثم يختفي.
  - بروز طبقة من رجال الأعمال التي تضاعفت ثروتهم بشكل ملحوظ، حيث استفادوا من قروض بنكية كبيرة جدا.
  - التغييرات المستمرة على مستوى الحكومة.
  - ضعف أجهزة الدولة أمام الفساد والمحسوبية والرشوة.
  - السيطرة المطلقة لحاشية الرئيس عبد العزيز بوتفليقة على التعيينات والمشاريع وخلق شبكة رجال أعمال موالية تقوم بالتدخل في السياسات الاقتصادية والاجتماعية
  - سخط شعبي كبير نظرا لتفاقم البطالة وغلاء المعيشة.
- وربما تكون الحادثة التي تسببت فعلا في خروج الناس إلى الشارع هي إعلان الرئيس عبد العزيز بوتفليقة نيته الترشح لعهدة خامسة في 10 فيفري 2019 في رسالة بُثت في وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي، ينطلق بعدها حراك 2019 في 22 فيفري.

ملخص نتائج الحراك الشعبي 2019:

تتطلب دراسة أي ظاهرة تحليلًا دقيقًا لخصائصها ومكوناتها الأساسية. وعند الحديث عن الحراك الشعبي في الجزائر، فإنه من الضروري تحديد طبيعته ومميزاته الفريدة التي تميزه عن غيره من الحركات الاحتجاجية. لقد تنوعت التحليلات السياسية المتعلقة بهذا الحراك، حيث يرى بعض المحللين أنه "يمثل امتدادًا لموجات الربيع العربي" التي اجتاحت العديد من الدول العربية". في المقابل، هناك من يعدّه شكلاً جديدًا ومختلفًا تمامًا عن تلك الموجات، وذلك بسبب الخصائص الفريدة التي يتمتع بها، والتي تجعله يختلف عن ثورات الربيع العربي وعن الاحتجاجات التي شهدتها الجزائر في مراحل سابقة.

من بين الخصائص التي تميز الحراك الشعبي في الجزائر، نجد التنوع الكبير في المشاركين، حيث يضمّ مختلف الفئات العمرية والاجتماعية. كما أنّ وسائل التواصل الاجتماعي لعبت دورًا بارزًا في تنظيم الفعاليات ونشر المعلومات، مما ساهم في تعزيز الوعي السياسي بين المواطنين. علاوة على ذلك، فإنّ المطالب التي رفعها المحتجون كانت تتجاوز في كثير من الأحيان القضايا الاقتصادية والاجتماعية، لتشمل مطالب سياسية تتعلق بالشفافية والمحاسبة، مما يعكس تطورًا نوعيًا في طبيعة الاحتجاجات<sup>1</sup>.

بناءً على ذلك، فإنّ الحراك الشعبي في الجزائر يمثل ظاهرة معقدة تتطلب فهمًا شاملاً للسياقات التاريخية والاجتماعية والسياسية التي أدت إلى نشوئه. إنّ تحليل هذه الظاهرة ليس فقط مهمًا لفهم الحاضر، بل أيضًا لتوقع الاتجاهات المستقبلية في الحياة السياسية الجزائرية<sup>2</sup>. في الأخير كان هناك مجموعة كبيرة من التغييرات التي حدثت بعد الحراك الشعبي 2019 والبارز منها والمهم في دراستنا هذه هو:

<sup>1</sup> مريم زان، " الحراك الشعبي في الجزائر وموقف النخبة المثقفة"، مجلة السياسة العالمية، العدد 3، سنة 2021، ص 687.

<sup>2</sup> المرجع نفسه.

1- قدوم نخبة جديدة للحكم طبقت مقاربة تغيير شامل لجميع السياسات التي تقوم عليها الدولة، فصحیح أنّ رموز النظام الحاليّ هم وجوه كانت معروفة بولائها لـ **عبد العزيز بوتفليقة** كما قال الأستاذ الدكتور **عبد الله راقيدي** ولكن المقررات التي تسير من خلالها الدولة هي مختلفة تماما وغير متماثلة.

2- الانطلاق في فتح ورشات مراجعة كبيرة لكل المنظومات القانونية والاجتماعية التي كانت موجودة سابقا من أجل إحداث تغييرات اجتماعية، خلال سنة 2020 تمّ مراجعة الدستور وفتح ورشة حوار بقيادة لعرابة<sup>1</sup> من أجل رسم دستور جديد كان أبرز ما فيه<sup>2</sup>:

- دسترة السلطة الوطنية المستقلة المسؤولة عن تنظيم الانتخابات.
- عدم ممارسة أكثر من عهدتين في جميع المجالس المنتخبة ورئاسة الجمهورية أيضا.
- كما جاء فيه دسترة مجموعة من الهيئات ذات الطابع الاستشاري.
- فيما يخص نظام الحكم تمّ إقرار نظام شبه رئاسي حيث من يملك الأغلبية في البرلمان يمكن له اختيار رئيس الوزراء وفي حالة كانت الأغلبية مع رئيس الجمهورية فإنّه يمكن له تعيين وزير أول.

3- بعد الحراك الشعبي أصبح الاقتصاد الجزائريّ يشغل مكانة بارزة في التنمية الاقتصادية للبلاد، حيث يُعدّ محرّكًا أساسيًا لتعزيز حركة التجارة الخارجية وجذب الاستثمارات. وقد أدى ذلك إلى زيادة اهتمام وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية بتعزيز هذه الجوانب في إطار السياسة الاقتصادية الوطنية. حيث من بين المهام الرئيسية التي أمر بها الرئيس **عبد المجيد تبون** للوزارة هو الترويج للمنتجات الجزائرية في

<sup>1</sup> فرنس 24، الرئيس عبد المجيد تبون يعين تشكيل لجنة لتعديل الدستور، <https://linkcuts.com/j0ijnx7w>، شهد في 14/01/2025.

<sup>2</sup> وكالة الأنباء الجزائرية، الدستور المعدل: عهد ديموقراطي جديد، - <https://www.aps.dz/ar/algerie/99155-2021-01-01>

14-29-26 شهد في 14/01/2025.

الأسواق العالمية، بالإضافة إلى تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة. هذه الجهود تساهم بشكل كبير في زيادة الثروة الوطنية وتوفير فرص العمل، مما يعكس إيجاباً على التنمية المستدامة للاقتصاد الجزائري<sup>1</sup>.

4- الحرص على المصلحة الوطنية للدولة و التخلي عن الاتفاقيات التي كانت قبل 2019، حيث مثلاً مع إسبانيا وفي أواخر عام 2022 توقفت الجزائر على امداد إسبانيا بالغاز عبر الخط المغربي الأوربي بسبب الأزمات والخلفات السياسية التي حدثت حول قضية الصحراء الغربية والأزمات المتلاحقة بين الجزائر والمغرب، رغم هذا إلا أنّ الجزائر أعادت توزيع الغاز إلى إسبانيا منذ عام 2023 عبر خط الغاز ميدغاز، أيضاً توقفت الجزائر عن جميع الاتفاقات التجارية بينها وبين إسبانيا، وهذا رجع للخلاف حول الصحراء الغربية عندما قامت الحكومة الإسبانية بدعم خطة الحكم الذاتي<sup>2</sup>، أما بالنسبة لفرنسا فهناك الكثير من القضايا الخلافية أبرزها أزمة القمح التي تم إعادة التراجع عنها بعد الحراك الشعبي الجزائري، حيث نقلت رويترز عن مصادر تجارية قولها أنّ الجزائر استبعدت الشركات الفرنسية من مناقصة لاستيراد قمح هذا الأسبوع واشترطت ألا تعرض الشركات المشاركة قمحا فرنسي المنشأ، في تداعيات واضحة لتجدد التوتر الدبلوماسي بين البلدين<sup>3</sup>، وتعد الجزائر من أكبر مستوردي القمح في العالم، وكانت

5- بعد الحراك الشعبي زادت فكرة السيادة وعدم الدخل في الشؤون الداخلية والاحترام المتبادل لدى النخب الحاكمة في الجزائر، وربما قضية الكاتب الفرنكوجزائري صنصال الذي أخذت أبعادا أخرى في العلاقات بين البلدين حيث اعتبرت السيادة الجزائرية

<sup>1</sup> فارس قارة و طلال لموشي، "التوجه الجديد للدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية نحو منطقة التجارة الحرة الافريقية": الحوافز والرهانات،

المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 12، العدد 01، جانفي 2023، ص 49

<sup>2</sup> الشرق الأوسط، الغاز أقوى من السياسة بين إسبانيا والجزائر، <https://linkcuts.com/4f9ub8nw>، شهد في 2025/01/13.

<sup>3</sup> الجزيرة، رويترز: الجزائر تستبعد فرنسا من مناقصة القمح مع توتر العلاقات، <https://linkcuts.com/897hi6t0>، شهد في

2025/01/14.

خطا أحمرًا غير قابل لأي مساومة، فبعد أن صرّح **صنصال** بأنّ الغرب الجزائري تابع للمغرب في حوار تليفزيوني قديم، تم احتجازه بعد أن دخل التراب الوطني وسجنه، وهذا ما زاد من توتر العلاقات بين الجزائر وفرنسا، وهنا كطبيعة جديدة يمكننا القول بأنّ الجزائر بعد الحراك تعدّ السيادة والاحترام المتبادل نقطة أساسية في علاقاتها الخارجية<sup>1</sup>.

6- توجيه الاقتصاد إلى التصنيع أكثر من التصدير، وهذا الذي أثر على العلاقات الاقتصادية واقتضى ضرورة مراجعتها، حيث ومع انتخاب الرئيس الجزائري **عبد المجيد تبون**، توجّه مباشرة لعملية الاستيراد حيث أقر بأنّ تضخيم الفواتير أضر بالاقتصاد الوطني، ويجب التوقف عن هذه العملية وإعادة تنظيمها<sup>2</sup>، كما تمّ تأسيس المجلس الأعلى لضبط الواردات الذي كلّف بتحديد وتوجيه السياسة المنتهجة في مجال ضبط الواردات ودراسة واقتراح أي تدبير يرمي إلى ضبط الواردات واقتراح التدابير الرامية إلى حماية الإنتاج الوطني لحلوله محل الواردات وكذا اقتراح تدابير لتحسين نظام المعلومات المتعلقة بتحديد حاجات السوق الوطنية بالإضافة إلى اقتراح التدابير الرامية إلى مكافحة الممارسات التجارية غير المشروعة عند الاستيراد، حسب ما جاء في النص القانوني. كما يكلف المجلس بإجراء تقييم دوري للمعطيات المتعلقة بالميزان التجاري، لا سيما فيما يتعلق بالاستيراد واقتراح تدابير تعزيز التنسيق بين القطاعات في مجال ضبط الواردات وكذا اقتراح التدابير الرامية إلى تعزيز محاربة تضخيم الفواتير عند الاستيراد<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> أمل بوشارب، متقفو الاستعمار الجديد في عصر النيو ليبرالية، بوعلام صنصال أنموذجًا، **موقع الجزيرة**،

<https://linkcuts.com/8s8jzw9k> شهد في 2025/01/14.

<sup>2</sup> حوار صحفي لرئيس تبون، [https://www.youtube.com/watch?v=WP5wB0z4ZD0&ab\\_channel=NumidiaTV](https://www.youtube.com/watch?v=WP5wB0z4ZD0&ab_channel=NumidiaTV)،

شهد في 2025/01/14.

<sup>3</sup> وكالة الأنباء الجزائرية، صدور المرسوم رئاسي يتضمن إنشاء المجلس الأعلى لضبط الواردات وتحديد تشكيلة ومهامه،

<https://www.aps.dz/ar/algerie/147645-2023-08-04-19-02-00> شهد في 2025/01/14.

7- محاولة دخول بريكس الذي يمثل توجهها معاكسا تماما للتوجه الأوروبي في العلاقات الدولية، فمجموعة "بريكس" لدول الأسواق الناشئة هي اختصار الأحرف الأولى من أسماء: البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا، أو باللغة الإنجليزية (BRICS)، وتحولت المجموعة من شعار ابتكر في بنك استثمار قبل عقدين إلى نادٍ عالمي حقيقي الآن يسيطر على بنك متعدّد الأطراف. وفي بداية 2024، تضاعف عدد أعضائها تقريباً، ليجمع بين بعض أكبر منتجي الطاقة في الكوكب، وأكبر المستهلكين ضمن الدول النامية، ويقدم فرصة لتعزيز ثقل المجموعة الاقتصادي في عالم تهيمن عليه الولايات المتحدة والمنظومة الغربية<sup>1</sup>. قدمت الجزائر خلال شهر نوفمبر من العام 2022 طلباً رسمياً للانضمام إلى مجموعة "بريكس" (BRICS) الاقتصادية والسياسية. جاء هذا الطلب في وقت يشهد فيه العالم تحولات جذرية في التوازنات الاقتصادية والسياسية، حيث تسعى الجزائر إلى تعزيز مكانتها الدولية وزيادة تعاونها مع الدول الكبرى. بعد تقديم الطلب أعرب المبعوث الخاص للرئيس الروسي إلى منطقة الشرق الأوسط ودول إفريقيا، وزير الخارجية "ميخائيل بوغدانوف"، عن ترحيب روسيا برغبة الجزائر في الانضمام إلى هذه المجموعة. وقد جاءت تصريحاته بعد أن أبدت الصين، التي كانت ترأس المجموعة في عام 2022، ترحيباً مماثلاً، حيث عدّت الجزائر "بلداً كبيراً" وممثلاً للاقتصادات الناشئة". وفي خطوة تعكس التعاون المتزايد بين الجزائر والصين، وقعت الأخيرة مع الجزائر الاتفاقية الخاصة بالخطة الخماسية الثانية للتعاون الاستراتيجي الشامل بين البلدين، والتي تمتد من عام 2023 إلى عام 2026. ومن الجدير بالذكر أنّ الجزائر قد حققت تقدماً ملحوظاً في شراكتها مع الصين، خاصة في قطاع التعدين. حيث أُطلق مشروع ضخ يهدف إلى استغلال الفوسفات في الشرق الجزائري، بتكلفة تصل إلى 7 مليارات دولار.

<sup>1</sup> بلومبرغ، مع اجتماعها اليوم في روسيا .. كل ما تريخ معرفته عن "بريكس"، <https://linkcuts.com/ytgin5ch> شهد في 2025/01/15.

بالإضافة إلى ذلك، هناك مشروع آخر لاستغلال منجم الحديد بتكلفة تقدر بـ 3 مليارات دولار، مما يعكس التزام الجزائر بتعزيز قدراتها الصناعية والاقتصادية من خلال الشراكة مع القوى العالمية. في هذا السياق، يمكن القول إن انضمام الجزائر إلى مجموعة "بريكس" سيكون له تأثير كبير ليس فقط على الاقتصاد الجزائري، بل أيضاً على المشهد الجيوسياسي في المنطقة، حيث سيساهم ذلك في تعزيز التعاون بين الدول النامية وتطوير استراتيجيات مشتركة لمواجهة التحديات العالمية والهيمنة الغربية<sup>1</sup>.

ومن خلال كل ما سبق ذكره يمكننا الإشارة أنّ التوجهات الجديدة للجزائر ما بعد الحراك الشعبي في 2019، تدل على أنّ هناك إرادة سياسية لتطوير الدور الإقليمي الذي تلعبه الجزائر وهذا ما سيقودها إلى إشكالات كبيرة مع محيطها الإقليمي سواء الجوار القريب أو الجوار الشمالي في أوروبا الغربية، حيث إن الفترة التي كانت قبل الحراك كانت السياسية الخارجية الجزائرية سياسية محافظة غائبة تماما عن القضايا الدولية والإقليمية بل لا تبدي أيّ تدخل في مجمل القضايا، و الذي كان مع الاتحاد الأوروبي هو علاقة تشبه علاقة القوي (الاتحاد الأوروبي) بالضعيف (الجزائر)، وهناك الآن رغبة كبيرة لتغيير طبيعة هذه العلاقة لكي تصبح علاقة متوازنة مبنية على المصلحة المشتركة، وهنا تبرز مجموعة من التعقيدات أبرزها العلاقة مع فرنسا التي عدت من الدول القائدة في أوروبا و الإرث التاريخي الذي تتمتع به العلاقات مع أوروبا وأيضا إشكاليات الأمن الطاقوي والهجرة غير الشرعية وتحول نحو أسواق أخرى غير الأسواق الأوروبية.

<sup>1</sup> شريفة، كلاج، "نحو انضمام الجزائر الى مجموعة البريكس (BRICS) أي متطلبات واي مكاسب"، مجلة مدارات سياسية، المجلد 7، العدد 01، 2023، ص 99.

## المبحث الثاني: مراجعة العلاقات الجزائرية الأوروبية على ضوء متغيرات ما بعد

### 2011. المطلب الأول: العلاقات الأوروبية المتوسطة:

يعود مفهوم الأوروبية المتوسطة إلى بداية السبعينيات، عندما قدمت المجموعة الأوروبية سياسة متوسطة كإطار للعلاقات مع الدول الواقعة جنوب البحر الأبيض المتوسط. وكانت هذه السياسة مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالبناء الأوروبي وتطوره، حيث استهدفت هذه السياسة إيجاد نمط متوازن من العلاقات بين جميع أعضاء المجموعة والدول الموجودة على الضفة الجنوبية للمتوسط.

ومع مرور الوقت، سعت الدول الأوروبية إلى تطوير تلك السياسة المتوسطة من خلال إدخال تنقيحات وإضافات موسعة. وقد شهدت هذه السياسة تحسينات جديدة في كل مرة كانت تطلق فيها سياسة جديدة في الفضاء المتوسطي، في إطار تطور البناء الأوروبي الموحد. إذ إنّ الطرف الأوروبي دائماً ما يسعى إلى ابتكار وسائل جديدة تضمن له السيطرة المتجددة على المقدرات والخيرات في ملذاته الحيوية السابقة. وهذا يعكس استراتيجية أكثر شمولاً وعمقاً من أجل تحقيق مصالحه الاقتصادية والسياسية، مما يبرز أهمية الانخراط النشط في الحوار والتعاون مع الدول المجاورة، لضمان استقرار المنطقة وتطوير علاقات متوازنة ومستدامة.

إنّ هذه الديناميكية في العلاقات الأوروبية المتوسطة تستدعي التأمل في التحديات والفرص التي تواجهها جميع الأطراف المعنية، خصوصاً في ظل التغيرات الجيوسياسية والاقتصادية السريعة التي تشهدها المنطقة، مما يجعل من الضروري إعادة النظر في الأساليب والسياسات المعتمدة لتحقيق الأهداف المشتركة وتعزيز التنمية المستدامة<sup>1</sup>.

ظهر مفهوم المتوسطة بوضوح مع بداية السبعينيات نتيجة للسياسة المتوسطة التي اتبعتها الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تجاه الدول الواقعة على حوض البحر الأبيض المتوسط.

<sup>1</sup> غربي محمد، قلاواز إبراهيم، "العلاقات الأوروبية المتوسطة في ظل تحولات النظام الدولي الجديد"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد 8، جوان 2016، ص 64.

يجمع هذا الحوض دول جنوب أوروبا من جهة، وبعض الدول الواقعة جنوب شرق البحر المتوسط من جهة أخرى. قبل عام 1972، كانت العلاقات بين الدول الأوروبية ودول حوض البحر الأبيض المتوسط محصورة في إطار العلاقات الثنائية، مما جعلها تقتصر إلى التنسيق والتعاون الشامل.

ومع بداية السبعينات، وتحديداً في عام 1972، شهدت السياسة الأوروبية تحولاً ملحوظاً حيث ظهرت سياسة واضحة ومفصلة تجاه جميع الدول الواقعة جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط. جاءت هذه السياسة في عدة نقاط رئيسية تهدف إلى إيجاد نوع من التوحيد في التعامل مع الدول المتوسطية، حيث كانت تهدف إلى كسر قيد العلاقات الثنائية السابقة التي كانت تحكم تلك الروابط.

في عام 1972، تبني رؤساء الدول الأوروبية في قمة باريس سياسة شاملة تهدف إلى تعزيز العلاقات التجارية بين أوروبا ودول البحر الأبيض المتوسط. كان هذا التحول خطوة استراتيجية تهدف إلى تعزيز التعاون الاقتصادي والاجتماعي والسياسي بين الطرفين، مما يمهّد الطريق لتطويع علاقات أكثر استدامة ومثمرة. من خلال هذه السياسة، تم التأكيد على أهمية التكامل والتعاون بين الدول الأوروبية والدول المتوسطية، مما يسهم في تعزيز الاستقرار والتنمية في المنطقة بأسرها<sup>1</sup>.

تعدّ المحاور الأساسية لهذه الاستراتيجية محوراً حيويًا يتمحور حول عدة قضايا استراتيجية تتعلق بالأمن والاستقرار داخل منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط. من بين هذه القضايا، تبرز قضية تأمين توريد النفط والمواد الخام إلى أوروبا، وهو ما يعكس أهمية هذه المنطقة في تحقيق الأمن الطاقوي الأوروبي. بالإضافة إلى ذلك، تلعب سياسة التنمية الموجهة نحو إفريقيا

<sup>1</sup> حمو محمد وسارة رباح، "مستقبل الشراكة الأوروبية المتوسطية بعد فوضى بعض دول الجنوب"، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، مجلد 05، العدد 01، سنة 2022، ص 158.

دورًا جوهريًا، حيث يعمل جنوب المتوسط كحلقة وصل حيوية بين أوروبا وإفريقيا، مما يعزز من فرص التعاون والتنمية المشتركة.

خلال الفترة الممتدة من عام 1972 إلى عام 1995، تم توقيع العديد من الاتفاقيات بين المجموعة الأوروبية وبعض الدول المتوسطية. وقد أسفرت هذه الاتفاقيات عن توفير مستوى عالٍ من التعاون بين الطرفين في مجالات متعددة، بما في ذلك التجارة والصناعة والقطاع المالي. كما تم تقديم تسهيلات جمركية لبعض المنتجات الزراعية والمنتجات نصف المصنعة، مما ساهم في تعزيز التبادل التجاري ودعم الاقتصاديات المحلية.

علاوة على ذلك، تم توقيع اتفاقيات اقتصادية وتمويلية بين الطرفين، والتي تضمنت تحويل الإعانات المالية والقروض من دون فوائد إلى الدول المتوسطية، مما أسهم في دفع عجلة التنمية في تلك الدول، وتوفير الدعم اللازم لتعزيز استقرارها الاقتصادي والاجتماعي.

وفي ديسمبر من عام 1990، اعتمد المجلس الأوروبي سياسة جديدة تهدف إلى تعزيز العلاقات بين أوروبا ومنطقة البحر الأبيض المتوسط. وقد حاولت هذه السياسة الجديدة التركيز على تطوير العمل الأوروبي لصالح منطقة البحر الأبيض المتوسط من خلال ستة محاور رئيسية، مما يعكس التزام أوروبا بتعزيز التعاون والشراكة مع جيرانها في هذه المنطقة الاستراتيجية<sup>1</sup>. وقد تضمنت المبادرة ستة محاور رئيسية هي:

- دعم الإصلاحات الاقتصادية
- دعم الاستثمار الخاص
- دعم نمو البحر الأبيض المتوسط
- صيانة وتحسين وصول البلدان المتوسطية الى سوق الأوروبي
- مشاركة بلدان البحر الأبيض المتوسط لمسيرة المجتمع نحو السوق الواحد

<sup>1</sup> حمو محمد وسارة رباح، المرجع السابق، ص 160.

- تعزيز الحوار السياسي الاقتصادي
- إنشاء منطقة تجارية حرة تدعمها مساعدات مالية ملموسة من جانب الاتحاد الأوروبي وتتطور فيما بعد من خلال تعاون سياسي واقتصادي أكثر وثوقا يتفق عليه الطرفان في مرحلة مقبلة.
- توسيع نطاق الحوار ليشمل قضايا الأمن بحيث يؤدي إلى استحداث إجراءات لتعزيز السلام والتقدم نحو إنشاء منطقة أوروبية متوسطة تتصف بالسلام والاستقرار بدءا من حوار سياسي مبني على احترام الديمقراطية وحقوق الإنسان ولهذا البعد السياسي موقع هام من السياسة الأوروبية الجديدة<sup>1</sup>.

#### اهداف الشراكة الاورومتوسطية:

أهداف عدة دفعت الاتحاد الأوروبي لإقامة شراكة مع دول البحر الأبيض المتوسط، أبرزها<sup>2</sup>:

- تتواجد العديد من المجالات المشتركة بين أوروبا ودول البحر الأبيض المتوسط، حيث تتداخل هذه المجالات بشكل وثيق في عدة جوانب حيوية. يتميز التعاون في مجالات مثل البيئة والطاقة والهجرة والتجارة والاستثمار بأهمية خاصة، حيث تمثل هذه القضايا تحديات معقدة تتطلب استراتيجيات متكاملة وتعاوناً فعالاً.
- إن إرساء هذه العلاقات التجارية سيسهم في إنشاء أكبر منطقة تجارية في العالم، تشمل الاتحاد الأوروبي ودول شرق ووسط أوروبا بالإضافة إلى جميع دول البحر الأبيض المتوسط غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. من المتوقع أن تؤدي هذه الخطوة إلى زيادة حجم التجارة وتعزيز الاستثمارات المتبادلة، مما سيساهم في تحقيق

<sup>1</sup> مسعي عبد الكريم ومزريق عاشور، "مشاريع الشراكة الصناعية ودورها في نقل التكنولوجيا"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 25، العدد 1، ص 193.

<sup>2</sup> حمو محمد وسارة رباح، المرجع السابق، ص ص 161-162.

- نمو اقتصادي مستدام وتوفير فرص عمل جديدة في جميع المناطق المعنية. علاوة على ذلك، فإن التعاون التجاري بين هذه الدول سيمكنها من مواجهة التحديات الاقتصادية المشتركة، مثل الأزمات المالية والتغيرات المناخية، بالإضافة إلى تعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة. في النهاية، إن تحرير التجارة وتوسيع نطاق التعاون الاقتصادي سيمثلان خطوة هامة نحو تحقيق التكامل الإقليمي وتعزيز الروابط الثقافية والإنسانية بين شعوب هذه الدول.
- الإبقاء على هذه البلدان المجاورة في دائرة نفوذه السياسي لمواجهة التجمعات والقوى الدولية الأخرى، مثل: الولايات المتحدة وروسيا والدول الآسيوية.
  - مدى جدوى المشروعات في منطقة بلدان المتوسط التي تتميز بتوفر المواد الأولية والطاقة والعمالة الرخيصة والأسواق الواعدة.
  - تعتبر الشراكة مع دول المتوسط تحديًا عالميًا يفرضه النظام الاقتصادي الدولي الجديد، بهدف تعزيز السيطرة الأوروبية على المنطقة.
  - تبرز مبررات غير اقتصادية تهدف إلى تحقيق الأمان والاستقرار الاجتماعي والسياسي في المنطقة. يتطلب ذلك توفير عوامل الاستقرار من خلال تعزيز النمو المستدام وتحسين مستويات المعيشة، وذلك عبر دعم الإصلاحات الاقتصادية والتعاون المالي. إضافةً إلى ذلك، ينبغي تشجيع الإصلاحات السياسية واحترام حقوق الإنسان وحرية التعبير. يمكن القول: إن الهدف الأساسي من الشراكة الأوروبية متوسطة هو التنافس بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي للهيمنة على الشؤون، خاصة في المنطقة العربية التي تأثرت بالوجود الاقتصادي الأمريكي.
- أما بالنسبة للدول المتوسطية فهي ترى الشراكة فرصة ل<sup>1</sup>:

<sup>1</sup> حمو محمد وسارة رباح، المرجع السابق، ص ص 163-164.

- ضرورة تشجيع الاستثمارات الأجنبية، خاصة الأوروبية، سواء بشكل مستقل أو من خلال مشاريع مشتركة، تعد أساسية للاستفادة من نقل التكنولوجيا، مما يسهم في تعزيز الاقتصاد الوطني وتطوير الاستثمارات المحلية، وبتيح خلق المزيد من فرص العمل وتقليل مشكلة البطالة.
- تسعى الدول الواقعة على ضفاف البحر الأبيض المتوسط إلى تحقيق أقصى استفادة من الشق الاقتصادي للاتفاقيات المبرمة، وذلك من خلال تسهيل عبور السلع وتحسين جودة منتجاتها. يُعتبر التعاون مع الاتحاد الأوروبي في هذا السياق خطوة استراتيجية، حيث يمكن للدول المتوسطة الاستفادة من برامج المساعدات المتنوعة التي يقدمها الاتحاد، خاصة في مجالات الدعم المالي والفني.
- تشمل هذه المساعدات توفير التدريب المتخصص وتطوير إجراءات مراقبة الجودة، مما يسهم في تعزيز القدرة التنافسية للمنتجات في الأسواق الأوروبية. كما يُعتبر نقل التكنولوجيا الأوروبية أحد الأدوات المهمة التي تساهم في تحسين مستوى الإنتاجية، مما يساعد هذه الدول على تلبية المعايير العالية المطلوبة في الأسواق الأوروبية.
- تتمتع الدول المتوسطة بمزايا نسبية، إذ إن وجودها الجغرافي القريب من أوروبا يسهل عمليات التجارة والتبادل، ويُمكنها من المنافسة دون قيود أو سياسات حمائية. علاوة على ذلك، فإن الاستفادة من هذه المزايا تتطلب استراتيجيات واضحة وفعّالة لتعزيز الاستدامة والنمو الاقتصادي، مما يعكس أهمية التعاون والشراكة مع الاتحاد الأوروبي في تحقيق هذه الأهداف.
- في ختام هذه الرؤية، يمكننا القول إن التوجه نحو تحسين جودة المنتجات والالتزام بمعايير السوق الأوروبية يُعد من الخطوات الأساسية التي ستساعد الدول المتوسطة على تعزيز موقعها في الاقتصاد العالمي. ومن خلال تفعيل الشراكات الاستراتيجية

- مع الاتحاد الأوروبي، يمكن تحقيق نتائج إيجابية تسهم في دفع عجلة التنمية المستدامة في هذه الدول.
- تُعتبر الشراكة الأوروبية-المتوسطة أحد العناصر السياسية والاقتصادية والاستراتيجية والثقافية المهمة بالنسبة لأوروبا. من جهة، تمثل هذه الشراكة امتدادًا تاريخيًا لمجموعة من السياسات والاستراتيجيات التي اتبعتها الدول الأوروبية اتجاه الضفة الجنوبية، التي تُعتبرها بمثابة حديقته الخلفية. ومن جهة أخرى، يعكس هذا الإطار الجديد للعلاقات الأوروبية-المتوسطة نضج الرؤية الأوروبية وعمق فهمها لتطورات البيئة الإقليمية في المتوسط<sup>1</sup>.
- ومع ذلك، يجب الإشارة إلى أنه يعكس أيضًا أوجه القصور في الاستقلالية، بالإضافة إلى تعدد جوانب الإخفاق والفشل في تبني استراتيجيات فعّالة وبناءة تجاه الضفة الجنوبية، والتي تهدف إلى تفكيك منظومات التخلف والتبعية.
- لقد شكّلت التحولات التي حدثت بعد الحرب الباردة صدمة كبيرة للدول العربية، التي لم تتمكن من استيعاب المتغيرات السريعة والمفاجئة. وقد كان تكيفها مع هذه التحولات سلبيًا ومشوهًا، مما أعاق تطوراتها الداخلية والبيئية، وأدى إلى ظهور عوائق كبيرة أمام العديد من الرهانات العربية، حتى تلك التي تعدّ مصيرية. ورغم أنّ تلك التحولات قد هزت لأول مرة نظريات الحكم الشمولي، إلا أنها فرضت على الدول العربية فتح سيادتها على العالم الخارجي من خلال برامج إعادة الهيكلة الاقتصادية والتحول إلى النظام الرأسمالي، بما يتماشى مع القواعد الجديدة التي تفرضها العولمة.
- إنّ إدراك الدول العربية لهذه التحولات بشكل استباقي والقدرة على التكيف معها سيكونان عاملين أساسيين في تحديد مصيرها المستقبلي، مما يتطلب منها إعادة

<sup>1</sup> غربي محمد، قلوّاز إبراهيم، مرجع سابق، ص 70.

النظر في استراتيجياتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية لضمان تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز الاستقلالية<sup>1</sup>.

وضعت معاهدتا ماستريخت وكوبنهاغن الأسس الراسخة للبناء الأوروبي من جميع الجوانب السياسية والاقتصادية والثقافية، مما أرسى مرتكزات المشروع الأوروبي على الصعيد الداخلي. ومع ذلك، كان من الضروري وجود أسس خارجية تدعم عالمية هذا المشروع، وذلك لضمان عدم تعرض البناء الأوروبي لتمزقات جديدة. لذا، تعدّ فكرة الشراكة الأوروبية المتوسطية حجر الزاوية الذي يربط بين المشروع الأوروبي داخلياً وعالمية<sup>2</sup>.

تعمل هذه المرتكزات الخارجية كخط دفاع أول يمتص الخلافات الداخلية، حيث يتم توجيه التناقضات الداخلية نحو هذه الدائرة الخارجية. وبذلك، يتحمل أعضاء الشراكة في الجوار الأوروبي جزءاً من المشاكل والتحديات التي تواجه القارة، ويساهمون بقدراتهم وفقاً لمزاياهم. هذا التفاعل يسهم في تزويد المشروع الأوروبي بالموارد الضرورية لضمان استمرارية هذا الصرح، مع التركيز على مصلحة أوروبا أولاً، قبل الشروع في بناء علاقات قوية مع منطقة البحر الأبيض المتوسط<sup>3</sup>.

تتطلب أوروبا من فكرة أنّ الشراكة الأوروبية المتوسطية توفر نقاط انطلاق أولية لبناء سيطرة قوية على الساحة العالمية. من الناحية الاقتصادية، تتيح هذه الشراكة للطرف الأوروبي الوصول إلى سوق كبيرة قد تتوسع لتشمل أكثر من مليار مستهلك، بالإضافة إلى التحكم في موارد مالية ضخمة تعزز من استثماراتها وتدعم العملة الأوروبية على الصعيد العالمي.

أما من الناحية السياسية، فإن الشراكة توفر فرصة لتحويل أوروبا إلى مركز رئيسي لمنتهى سياسي عالمي، حيث يضم الاتحاد المتوسطي 45 دولة، وثلاث منظمات إقليمية كبرى

<sup>1</sup> غربي محمد، فلواز إبراهيم، مرجع سابق، ص 71.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 72.

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ص 73.

على الأقل، مثل: جامعة الدول العربية، والاتحاد الأوروبي، واتحاد المغرب العربي، ومجلس التعاون الخليجي، والمؤتمر الإسلامي، مما يجعلها المنصة الوحيدة بعد هيئة الأمم المتحدة التي تجمع بين الدول العربية وإسرائيل<sup>1</sup>.

إن حوار الثقافات يمثل تفاعلاً حضارياً من منظور غربي، يسعى إلى إعادة بعث الكتلة العربية الإسلامية معزولة عن نوازعها القومية والعرقية والدينية، مما يؤدي إلى حوار يفتقر إلى سمات الخصوصيات الذاتية للآخر، ويؤسس بدلاً من ذلك لرؤية عالمية تتمحور حول المركزية الأوروبية.

أما بالنسبة للجزائر والعلاقات الأورومتوسطية فيمكن تلخيصها في نقاط التالية:

- استفادت الجزائر من مساعدات مالية وتقنية وبرامج دعم اقتصادي قدمها الاتحاد الأوروبي من خلال اتفاقيات الشراكة الأوروبية والمتوسطية. ونظراً للآثار السلبية الناتجة عن تقلبات أسعار المواد الأساسية، فقد تأثرت نسبة 56% من الاقتصاد المحلي، بالإضافة إلى تأثير ذلك على التجارة الخارجية بشكل خاص. وقد أدى هذا الأمر إلى حدوث اختلالات في المبادلات التجارية وتنفيذ البرامج والمشاريع<sup>2</sup>.
- شددت التجارة الخارجية على أهمية الإطار الشراكة الأورو-متوسطية، حيث زادت التبادلات التجارية بين الأطراف المعنية، وخصوصاً في جانب الواردات، مما يعكس دور الاتحاد الأوروبي كشريك تجاري رئيسي<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> عمر بن سريدي وطلال لموشي، "حقوق الانسان في العلاقات الاورومتوسطية: معضلة الهجرة غير الشرعية"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 09، العدد 02، 2020، ص 291.

<sup>2</sup> رفيقة لقراب وفتيحة بروب، "التجارة الخارجية في ظل الشراكة الاورومتوسطية للجزائر في الفترة 2015-2018"، مجلة مينا للدراسات الاقتصادية، المجلد 03 العدد 06، 2020، ص 157.

<sup>3</sup> رفيقة لقراب وفتيحة بروب، المرجع السابق، ص 156.

- تمثلت أبرز التحديات التي تواجهنا في ترقية وتنوع الصادرات خارج قطاع المحروقات، وتنفيذ برامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتفعيل دورها في رفع نسبة الصادرات من خلال برامج ومشاريع دعم وتحسين الأداء الاقتصادي. وهذه النقاط هي التي سنعودنا إلى معالجة اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي في المبحث التالي.

### المطلب الثاني: اتفاق الشراكة الأوروبية الجزائرية:

في بيان للمصالح الوزير الأول يوم 19 جانفي 2025 بعد ما تم استقبال سفير الاتحاد الأوروبي في الجزائر قالت ذات المصالح بأن: " فرصة لاستعراض أوجه التعاون بين الجزائر والاتحاد الأوروبي وتقييم واقع وآفاق العلاقات الثنائية على ضوء اتفاق الشراكة الجزائرية - الأوروبية مع التأكيد على طابعها الاستراتيجي والتزامهما المشترك بالعمل سويا من أجل إرساء شراكة شاملة ومتنوعة تتميز بزخم وديناميكيات جديدة وفق مقاربة متوازنة تضمن مصالح الجانبين.. أهمية التمام مجلس الشراكة الجزائري - الأوروبي، والذي سيكون فرصة للشركيين، بروح من الصداقة والتفاهم المتبادل، لتقييم التعاون الثنائي ودراسة فرص تعزيزه وتطويره مع الأخذ في الاعتبار التطورات التنموية التي تشهدها الجزائر<sup>1</sup> وقبلها بيومين قد أقام الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون اجتماعا على مستوى رئاسة الجمهورية خصص لمناقشة التحضيرات من أجل الوصول اتفاق شراكة جديد مع الاتحاد الأوروبي<sup>2</sup>، وهذا ما يبين النية الكبيرة من طرف الجزائر لمناقشة اتفاقية الشراكة وتغييرها ولعلّ هذا ما سيفتح أبواب كبيرة جدا على الاتحاد الأوروبي تهدد أمنه الاقتصادي بدرجة أولى.

<sup>1</sup> وكالة الأنباء الجزائرية، الوزير الأول يستقبل سفير الاتحاد الأوروبي بالجزائر ، <https://www.aps.dz/ar/algerie/174190-2025-01-19-17-45-57> شهد في 2025/01/20.

<sup>2</sup> وكالة الأنباء الجزائرية، رئيس الجمهورية يت رأس اجتماعا لمتابعة مدى تقدم التحضيرات لمراجعة اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، <https://www.aps.dz/ar/economie/173927-2025-01-14-17-08-50> شهد في 2025/01/19.

لم يسبق للجزائر والاتحاد الأوروبي مراجعة الاتفاق بصفة كاملة، باستثناء مراجعات جزئية تتعلق الأولى بمخطط إلغاء الرسوم الجمركية عام 2010، ثم تقييم مشترك بطلب من الجزائر في 2015، إضافة إلى تقييم الاتفاقات التجارية التفضيلية سنة 2020 بطلب من الجزائر التي فرضت سنة 2021 قيودا على استيراد بعض المنتجات لحماية إنتاجها الوطني، ما أثار اعتراض التكتل الأوروبي الذي اعتبر أنه "حظر على المنتجات الأوروبية" و"ينتهك اتفاق الشراكة" بين الطرفين، ملوِّحا باللجوء إلى التحكيم قبل أن يجنح إلى الحوار. الإحصاءات المسجلة منذ إبرام الاتفاق المتعلقة بالواردات الأوروبية للجزائر، والتي بلغت تريليون دولار، وهو رقم كبير وغير متوازن مقارنة بصادرات الجزائر غير النفطية إلى الاتحاد الأوروبي، ما أثر بشكل مباشر على الصناعات المحلية الجزائرية، ويخالف مواد الاتفاق<sup>1</sup>.

وأشار إلى تقديرات تؤكد أن إلغاء الرسوم الجمركية أدى إلى خسائر مالية ضخمة للجزائر تقدر بنحو 700 مليار دينار جزائري (5.5 مليارات دولار) منذ بداية تطبيق الاتفاق<sup>2</sup>.

تسعى أوروبا إلى توسيع نطاق دعمها للدول التي تواجه تحديات متعدّدة، من خلال تشجيع هذه الدول على الانخراط في النظام الرأسمالي العالمي. يهدف هذا التوجه إلى تمكين هذه البلدان من مواكبة التطورات السريعة والملاحظة في مختلف المجالات، مما يسهم في تعزيز قدرتها التنافسية. بالإضافة إلى ذلك، يسعى هذا الدعم إلى تسهيل اندماج هذه الدول في الاقتصاد العالمي، وفقاً لمبادئ الانفتاح الاقتصادي والتجاري التي تميز عالمنا المعاصر.

<sup>1</sup> الهام محمد، بعد 20 عاما الجزائر تراجع شراكتها مع الاتحاد الأوروبي، موقع الجزيرة، <https://linkcuts.com/23p659x0>، شهاد في

2025/01/20.

<sup>2</sup> المرجع نفسه.

تُعَدُّ الشراكة وسيلةً أساسيةً تساهم في مواكبة التحولات الجديدة التي تشهدها المنطقة، مما يستدعي إجراء تغييرات جذرية في بنيتها الاقتصادية والاجتماعية. من المفترض أن تستند الشراكة بين الأطراف المعنية على مبدأ المصالح المشتركة، حيث تُعزز الفوائد المتبادلة وتدعم التنمية المستدامة.

ويُعتبر مفهوم الشراكة حديثاً نسبياً، حيث لم يظهر في القاموس الرسمي إلا في القرن الثالث عشر الميلادي، وتحديدًا في عام 1200م، حيث وُصِف بأنه نظام يجمع بين المتعاملين الاقتصاديين والاجتماعيين. وفي مجال العلاقات الدولية، تمت الإشارة لأول مرة إلى كلمة "شراكة" في سياق مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (CNUCED) في نهاية الثمانينات، مما يعكس أهمية هذا المفهوم في تعزيز التعاون الدولي<sup>1</sup>

من خلال التعريفات السابقة، نجد أنّ الشراكة تُعتبر عقداً أو اتفاقاً بين مشروعين أو أكثر، يقوم على التعاون المشترك بين الشركاء ويُعنى بنشاط معين. غالباً ما يكون الهدف من هذه الشراكة إنتاجياً أو تجارياً، وتستند على أساس ثابت ودائم، مما يعزز الملكية المشتركة سواء في رأس المال أو في المساهمات الفنية المتعلقة بعملية الإنتاج. كما تلعب العلاقات التجارية والمعرفية التكنولوجية دوراً محورياً في تطوير هذه الشراكات، حيث تسهم في تبادل المعرفة والخبرات وتعزيز الابتكار، مما يؤدي إلى تحقيق نتائج أفضل وتنمية اقتصادية مستدامة إن تعزيز مفهوم الشراكة والالتزام بمبادئها يُعتبر من أهم الخطوات نحو بناء اقتصاد قوي ومجتمع متماسك، حيث يتطلب الأمر تضافر الجهود بين مختلف الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين لتحقيق الأهداف المشتركة وبناء مستقبل أفضل للجميع<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> صالح بضياف، "اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي خلال الفترة (2005-2019) بين الواقع والمأمول"، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 23، العدد 02، 2020، ص 1114.

<sup>2</sup> المرجع نفسه.

إنّ أول اتفاق تعاون أبرمته الجزائر مع الاتحاد الأوروبي، والذي كان يعرف سابقاً بالمجموعة الأوروبية، قد تم توقيعه في 11 أكتوبر 2002. وقد اتسم هذا التعاون بطابع تجاري متميز، حيث تم دعمه ببروتوكولات مالية تتجدد كل خمس سنوات، وترافقه قروض يمنحها البنك الأوروبي للاستثمار. وقد تمحورت أهداف هذا التعاون في عدة نقاط رئيسية، تشمل<sup>1</sup>:

- ترقية المبادلات التجارية بين الجزائر والسوق الأوروبية، مما يسهم في تعزيز العلاقات الاقتصادية وتعميق التعاون الثنائي.
- ضمان توازن حقيقي في المبادلات التجارية، بحيث يتمكن الطرفان من تحقيق استفادات متبادلة تعود بالنفع على اقتصادهما.
- تحسين شروط دخول السلع الجزائرية إلى السوق الأوروبية المشتركة، مما يسهل دخول المنتجات الجزائرية ويساهم في زيادة تنافسيتها على المستويين الإقليمي والدولي.
- تتوزع هذه المبالغ على شكل دعم مالي، مع هيئات قابلة للتسديد وقروض خاصة بشروط تفضيلية، مما يعكس رغبة الطرفين في تعزيز التعاون الاقتصادي.

أما بخصوص الإطار القانوني لتنفيذ هذا التعاون، فإنه يتمثل في المرسوم الرئاسي رقم 12/122 المؤرخ في 20 أفريل 2012. وقد تم نشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية بعد مصادقة البرلمان على اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، والتي تشمل أيضًا المرفقات والبروتوكولات المتعلقة بها. وقد تمت المصادقة على هذه الاتفاقية من قبل البرلمان الجزائري بغرفتيه، بعد استعراض مضمونها، وذلك من خلال إصدار القانون رقم 12/12 المؤرخ في 21 أفريل 2012، الذي يتضمن الموافقة على هذا الاتفاق<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> Euro-mediterranean conference, euro-mediteddanean partnership, 1995, p2

<sup>2</sup> محمد بن لخضر، "ربط المساعدة على التنمية باحترام حقوق الإنسان في اتفاق الشراكة المبرم بين الجزائر والاتحاد الأوروبي"، مجلة القانون العام الجزائري والمقارن، المجلد 09، العدد 01، جوان 2023، ص 425.

احتوى المرسوم الرئاسي المذكور على مادتين تتعلقان بمصادقة البرلمان على الاتفاق. أما المادة الثانية، فتتعلق بنشر الاتفاق في الجريدة الرسمية الجزائرية. ويجدر بالذكر أن اتفاقية الشراكة دخلت حيز التنفيذ في 11 سبتمبر 2012، ولم تواجه أية مشاكل ذات صعوبة تذكر عند تطبيقها، وذلك بفضل التحضير الجيد الذي قامت به الحكومة. فقد تم إنشاء لجنة دائمة مكلفة بتحضير ومتابعة تنفيذ الاتفاق، تحت إشراف وزارة الخارجية، بتاريخ 31 ديسمبر 2012. كما تم تشكيل لجنة تقنية خاصة بمتابعة إقامة منطقة التبادل الحر المرتقبة في هذا الإطار بتاريخ 28 أوت 2012، والتي تترأسها الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة<sup>1</sup>.

في هذا السياق، قامت وزارة التجارة بإعداد خطة شاملة للتحضير لوضع اتفاقية الشراكة مع المجموعة الأوروبية موضع التنفيذ، مما يعكس الالتزام الجاد من قبل الجزائر نحو تحقيق تعاون مثمر ومستدام مع الاتحاد الأوروبي.

يتضمن اتفاق الشراكة 110 مواد، تم تنظيمها بشكل يضمن تناول قضايا حيوية تتعلق بالتعاون بين الأطراف. في البداية، يتناول الاتفاق الشق الرئيسي للحوار، موضحاً أبعاده وأهدافه وأهميته، مما يبرز القيمة الاستراتيجية لهذا الحوار في تعزيز العلاقات الثنائية. يلي ذلك الجانب الاقتصادي والمالي، الذي يركز على حرية نقل البضائع والسلع والخدمات، بالإضافة إلى حرية حركة رؤوس الأموال، وهو ما يعد أساسياً لتحقيق التكامل الاقتصادي بين الطرفين<sup>2</sup>.

كما يتطرق الاتفاق إلى الجوانب الاجتماعية والتعاون الثقافي، مما يعكس حرص الأطراف على تعزيز الروابط الثقافية والاجتماعية، بالإضافة إلى المسائل المتعلقة بالحماية والتجارة. وقد أُجريت مشاورات غير رسمية لمراجعة القضاء على تعريف الرسوم الجمركية

<sup>1</sup> صالح بضياف، المرجع سابق، ص 1115.

<sup>2</sup> حمزة فطيمة، "الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي وتأثيراتها على الاقتصاد الجزائري"، مجلة إرساد للدراسات الاقتصادية والإدارية،

مجلد 03، العدد 01، جوان 2020، ص 78.

للمنتجات الصناعية والزراعية، وفقاً لقرار مجلس الشراكة الذي عُقد في لوكسمبورغ في 12 يونيو 2011م. تهدف هذه المشاورات إلى تأجيل الموعد النهائي لتنفيذ منطقة التجارة الحرة إلى عام 2021م بدلاً من 2010م، مع التأكيد على استرداد الرسوم الجمركية وفقاً لما تم الاتفاق عليه في الشراكة، حيث تم تحديد قائمة المنتجات الحساسة.

تركز الاتحاد الأوروبي على أربعة أهداف رئيسية، تشمل<sup>1</sup>:

- دعم الإصلاحات الاقتصادية وبناء المؤسسات اللازمة لمواجهة تحديات الانفتاح الاقتصادي؛
- تنمية البنية التحتية الاقتصادية؛
- تطوير الموارد البشرية؛
- توحيد سيادة القانون وتعزيز الحكم الرشيد، كما ورد في اتفاقية الشراكة مع المجموعة الأوروبية.

من جهتها، أبدت الجزائر خمس أهداف رئيسية، تمثلت في:

- توفير بيئة ملائمة للحوار السياسي بين الأطراف بهدف تدعيم العلاقات فيما بينهم.
- توسيع التبادلات وضمان تنمية العلاقات الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة بين الطرفين، وتحديد شروط التحرير التدريجي للسلع والخدمات ورؤوس الأموال.
- تشجيع الاندماج المغربي من خلال تعزيز المبادرات داخل المجموعة المغربية وبينها وبين المجموعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها.
- ترقية التعاون في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمالية.
- تشجيع التبادلات البشرية، خاصة في إطار تحسين الإجراءات الإدارية.

<sup>1</sup> محمد بضياف، مرجع سابق، ص 1121.

### تقييم اتفاقية الشراكة الجزائرية الأوروبية يدعو الى الإسراع في مراجعته<sup>1</sup>:

**على المستوى الأمني:** يبدو أنّ مشروع برشلونة لم يقوم بإنشاء كيان دولية ومنظمات غير حكومية تحرص على القيام بدور أمني من أجل عدم تحمل مسؤولية تمويلها.

**على المستوى الاقتصادي:** صعوبة قيام بتجارة حرة بسبب الضعف المالي وغرق الدول الجنوبية في مديونيات كبيرة للمؤسسات المالية الدولية.

**على المستوى التجاري:** التجارة الأوروبية كانت هي المستفيد الأكبر من الاتفاقية على حساب الاقتصاد الجزائري وهذا ما صرّح به وزير الخارجية الجزائري عطاف حين قال: «بأن الجزائر حققت مليار دولار ربح على مدى 18 سنة وهذا امر غير مقبول».

**على مستوى الاستثمار ونقل التكنولوجيا:** ترفض الدول الأوروبية مشاركة التكنولوجيا الصناعية مع الجزائر بل تصر على أن تملك هي التكنولوجيا وهو ما رفضه الرئيس عبد المجيد تبون منذ توليه الحكم سنة 2020.

تعتبر اتفاقية الشراكة الموقعة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي خطوة مهمة نحو إزالة الحواجز الجمركية والقيود المتعلقة بالمنتجات الصناعية القادمة من الاتحاد الأوروبي. ومع ذلك، تعتبر اتفاقية الشراكة الموقعة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي خطوة مهمة نحو إزالة الحواجز الجمركية والقيود المتعلقة بالمنتجات الصناعية القادمة من الاتحاد الأوروبي. ومع ذلك، فإنّ هذه الاتفاقية قد تترتب عليها آثار ملحوظة على الإنتاج المحلي، مما يؤدي إلى زيادة حدة المنافسة في السوق المحلية. حيث إن قواعد التبادل التجاري تضع قيودًا على المستورد والمنتج المحلي، مما يخلق تحديات خاصة للمؤسسات الوطنية التي تعاني من ضعف كبير في عدة مجالات.

<sup>1</sup> عبد القادر بخدة وسابحي علام، "الشراكة الجزائرية الأوروبية (بين طموح واعد وثقة مفقودة)"، مجلة حقوق الانسان والحريات العامة، العدد7، 2017، ص 289.

تظهر معظم هذه المؤسسات على أنها صغيرة أو متوسطة الحجم، وتتمتع بحماية مرتفعة نسبياً، مما يجعلها غير قادرة على مواجهة المنافسة مع الشركات الأوروبية التي تمتلك تكنولوجيا متقدمة وموارد مالية كبيرة. وعليه، يمكن القول: إن آثار هذه الاتفاقية على القطاع الصناعي المحلي تتمثل في عدة نقاط رئيسية<sup>1</sup>، منها:

- ✓ **التخلي عن الأنشطة الصناعية:** تراجع القدرة التنافسية، مما يؤدي إلى فقدان الحماية.
- ✓ **إغلاق وحدات إنتاجية:** تسريح العمالة في القطاعات التي لا تستطيع المنافسة.

إنّ النظام الصناعي الوطني لا يمتلك القدرة التنافسية الكافية لمواجهة تزايد حدة المنافسة الدولية، كما أنّ دخول السلع المصنعة من الاتحاد الأوروبي إلى السوق المحلية يمثل تحدياً حقيقياً أمام القطاع الصناعي المحلي، رغم اختلاف الوضعية من قطاع لآخر بناءً على المعدلات الجمركية المفروضة.

نموذج الاقتصاد الجزائري يتعثّر على الرغم من ارتفاع أسعار النفط. كانت انتعاشة الاقتصاد بعد كوفيد مدفوعة إلى حد كبير بهذه الأسعار المرتفعة للنفط، لكن معظم العائدات ذهبت إلى replenishing احتياطات الجزائر من العملات الأجنبية وزيادة الإنفاق العام، بينما ظل الاقتصاد الأوسع متراجعاً. كان معدل البطالة المرتفع بشكل مزمن، والذي يتم تسجيله رسمياً عند 12 في المئة وأكثر من 20 في المئة للشباب، دافعاً رئيسياً لحراك، ولا يزال جرحاً اقتصادياً متفاقماً في الجزائر بعد كوفيد<sup>2</sup>. كانت واحدة من أولى توجيهات تبون بعد توليه المنصب هي أن يطلب من رئيس وزرائه، أيمن بن عبد الرحمن زيادة أجور القطاع العام بنسبة 47% بين 2022 و2024. إلى جانب ذلك، قدم تبون بدل بطالة خاصاً يبلغ حوالي 100 دولار شهرياً للشباب العاطلين عن العمل. ومع ذلك، فإن هذه الزيادات في الرواتب

<sup>1</sup> حمزة فطيمة، مرجع سابق، ص 92.

<sup>2</sup> Zine labidine ghebouli, power couple how europe and algeria can move beyond enrgey cooperation, european council on foreign relations, 2023, p6.

وارتفاع نسبة الاستفادة من بدل البطالة للشباب من قبل ما يقرب من 2 مليون شخص قد زادت من حدة مشكلة التضخم العالمي في الجزائر<sup>1</sup>. مع ارتفاع معدلات التضخم إلى حوالي 9% منذ نهاية 2022، والواقع من المحتمل أن يكون أعلى بكثير مما تمثله الأرقام الرسمية، فإن هذه الزيادات في الرواتب تتعرض للتقليل بسرعة من حيث القيمة الحقيقية. لجعل الأمور أسوأ، فإن استراتيجية الحكومة الحمائية لحظر جميع الواردات غير الأساسية للسماح للجزائر بإعادة بناء احتياطياتها من العملات الأجنبية قد زادت من أزمات الغذاء وسلاسل الإمداد الناتجة عن حرب روسيا على أوكرانيا. أثارت هذه التدابير استياءً عامًا كبيرًا، مما أدى إلى إقالة وزير التجارة كمال رزيق، وبعد أن بدأت البنك المركزي في الاستمتاع باحتياطيات أكثر صحة تبلغ حوالي 66 مليار دولار في مارس، تم عكس السياسة.

هذا ما يجعل معالجة اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي مهمة جدا إذا مأخذنا بعين الاعتبار أوروبا كشريك اقتصادي حقيقي، ويجب تأكيد على النقاط التالية:

- الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر ليست خيارا استراتيجيا للجزائر، إنما هو بهدف مواكبة التحولات الاقتصادية العالمية.
- اتفاق الشراكة بين الجزائر واتحاد الأوروبي يهدف إلى تعزيز التعاون الاقتصادي فقط، حيث لا يزال الاقتصاد الجزائري يعتمد بشكل كبير على قطاع المحروقات.
- رغم مرور عدة سنوات على اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، إلا أنها لم تثمر عن النتائج المرجوة للاقتصاد الجزائري، كما يتضح من عدم تحقيق منطقة تبادل حرة، وضعف المؤسسات الاقتصادية الجزائرية<sup>2</sup>.
- كبديل للشراكة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر يمكن اقتراح فتح منافذ للتجارة البينية بين دول الجوار حيث يمثل خطوة استراتيجية هامة تهدف إلى تعزيز التعاون

<sup>1</sup> Ibid, p7.

<sup>2</sup> حمزة فطيمة، مرجع سابق، ص 94.

الاقتصادي والاستفادة من المزايا النسبية التي تتمتع بها هذه الدول. على سبيل المثال، يمكن أن تكون منطقة الجنوب الجزائري شريكاً مثالياً لدول الساحل في تصريف الفائض من المنتجات الجزائرية، مما يسهم في تحسين الميزان التجاري وتعزيز الاقتصاد الوطني. ومن خلال تطوير هذه المنافذ التجارية، يمكن تحقيق عدة أهداف رئيسية. أولاً، ستساعد هذه المبادرات في تنمية المنافذ الحدودية، مما يعزز البنية التحتية ويخلق فرص عمل جديدة للسكان المحليين. ثانياً، تشجيع السكان على الاستقرار في المناطق الحدودية سيساهم في تعزيز الأمن والاستقرار الاجتماعي، مما ينعكس إيجاباً على حياة الأفراد والمجتمعات علاوة على ذلك، فإن حماية ظهر الدولة الجزائرية من الأخطار الأمنية وغيرها تعتبر من الأولويات التي تستدعي تعزيز التعاون والتنسيق مع الدول المجاورة. من خلال تبادل المعلومات وتعزيز الأمن المشترك، يمكن للدول المعنية التصدي للتحديات الأمنية بفعالية أكبر، مما يسهم في تحقيق بيئة آمنة ومستقرة للجميع. بذلك فإن فتح مناطق التجارة البينية سيعزز من العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين الجزائر ودول الجوار، ويساهم في تحقيق التنمية المستدامة للمنطقة بأسرها<sup>1</sup>.

- على الجزائر أن تدرك جيداً تداعيات هذا القرار، رغم التلويح الأوروبي السابق بأن الإجراء من شأنه التأثير على مستويات التبادل الاقتصادي بين الجزائر والتكتل الأوروبي، وتلويحها بتفعيل إجراءات لتسوية المنازعات ضد الجزائر سابقاً للاعتراض على قرارات نفذتها الجزائر منذ عام 2021، تهدف إلى تنظيم الواردات وتحفيز الإنتاج المحلي يجب المضي قدماً في هذه المراجعة<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> صالح بضياف، مرجع سابق، ص 1124.

<sup>2</sup> الهام محمد، الجزيرة، المرجع السابق

- إستراتيجيا: يجب النظر إلى حساسية المرحلة المقبلة، وما يتطلب من الجزائر إعادة ترتيب أوراق مصالحها الاقتصادية، وكذلك الجيوسياسية بما يتوافق مع تقاطعات الرؤى في الملفات ذات البعد المشترك بين الجزائر والمجموعة الأوروبية<sup>1</sup>.

### المبحث الثالث: مستقبل العلاقات الجزائرية الأوروبية على ضوء الهوية الأمنية الأوروبية المشتركة:

لتحديد مستقبل العلاقات الأوروبية الجزائرية على ضوء متطلبات تحقيق الهوية الأمنية الأوروبية المشتركة نجد أنفسنا مطرين لمعالجة مجموعة من القضايا المتعلقة بمستقبل جيوبوليتيك الطرفين والأحداث الأمنية المرتبطة به مع الحرص على المفهوم الأشمل للأمن ودراسة جميع أبعاده وقطاعاته.

#### المطلب الأول: التصور الأوروبي لمستقبل العلاقات الجزائرية الأوروبية:

هناك بعض المتغيرات التي من خلالها يمكننا الوصول إلى تصور واضح لما يمكن أن تأثر فيه الهوية الأمنية الأوروبية المشتركة على علاقة أوروبا مع الجزائر خاصة ومع انطلاق الأزمة الروسية الأوكرانية والتي تعتبر بمثابة تحدي وجودي لأوروبا، أيضا التهديد القادمة من الهجرة غير الشرعية صعود اليمين المتطرف في أوروبا وتأثيره على السياسات الدولية التي يقوم بها الاتحاد الأوروبي وأوروبا الغربية بصفة عامة.

#### متغيرات الغاز:

لم يكد الاقتصاد الأوروبي يجد طريقه نحو التعافي من الأزمات المتعددة التي عصفت به، مثل تضخم الأسعار وارتفاع تكلفة مصادر الطاقة، بالإضافة إلى الاضطرابات التي شهدتها سلاسل الإمداد العالمية، حتى جاءت حرب روسيا على أوكرانيا لتزيد من تعقيد المشهد

<sup>1</sup> المرجع نفسه

الاقتصادي. إذ أدت هذه الحرب إلى عرقلة جهود التعافي الاقتصادي على نطاق عالمي، مما أثر بشكل واضح على الأسواق وأسعار السلع.

فقد شهدت أسعار مصادر الطاقة، مثل: النفط والغاز ارتفاعات غير مسبوقة، بينما تعرّضت أسعار المحاصيل الزراعية أيضًا لزيادات كبيرة. ويمكن أن يُعزى ذلك جزئيًا إلى العقوبات الشديدة التي فُرضت على مختلف قطاعات الاقتصاد الروسي، بما في ذلك القطاع المالي. فقد تم استهداف البنك المركزي الروسي واحتياطياته النقدية في الخارج، مما أدى إلى تقويض الثقة في الأسواق وزيادة حالة عدم اليقين الاقتصادي<sup>1</sup>.

في ضوء هذه الظروف، أصبح من الواضح أنّ التحديات التي تواجه الاقتصاد العالمي ليست مجرد نتائج لحرب واحدة، بل هي نتاج تفاعلات معقدة بين عوامل متعدّدة تشمل السياسات الاقتصادية، والأزمات الإقليمية، والتغيرات المناخية. لذا، فإن التعافي الاقتصادي يتطلب تنسيقًا دوليًا أكبر، واستراتيجيات مبتكرة للتغلب على هذه الأزمات والتأقلم مع الواقع الجديد الذي يفرضه الوضع الراهن.

تواجه أوروبا تحديات كبيرة نتيجة اعتمادها الواسع على الغاز الروسي، مما يجعل من الصّعب عليها وقف جميع وارداتها منه بشكل سريع. بالرغم من أن الكميات الواردة من روسيا من المتوقع أن تتخفض، إلا أنه من غير المرجح أن تتوقف بالكامل في المستقبل القريب. إذ تعتبر البنية التحتية الأوروبية الحالية غير مهيأة لاستيعاب الغاز المسيل البديل، والذي يتم نقله عبر سفن ضخمة، مما يزيد من تعقيد عملية الانتقال.

<sup>1</sup> محمد المنشاوي، ما مدى تأثير حرب روسيا وأوكرانيا على الاقتصاد العالمي؟، الجزيرة، <https://shorturl.at/9iilm> شهد في

إن تغيير هذه البنية التحتية يتطلب وقتاً وجهداً كبيرين، حيث لا يمكن تنفيذ مثل هذه التعديلات بشكل سريع أو بسيط. تحتاج أوروبا إلى استثمارات هائلة وتخطيط استراتيجي طويل الأمد لتحديث شبكاتها وتسهيل استخدام مصادر الطاقة البديلة<sup>1</sup>.

في ضوء هذه التحديات، قد تتمكن دول مثل: قطر والجزائر وإيران من تعويض الغاز الروسي في المستقبل. ومع ذلك، يجب أن نأخذ في الاعتبار أن الجزائر في الوقت الحالي، تواجه صعوبة في زيادة إنتاجها من الغاز، حيث إن قدرتها الإنتاجية محدودة. أما إيران، فهي بحاجة ماسة إلى استثمارات ضخمة لتحسين بنيتها التحتية المتدهورة وتطويرها قبل أن تتمكن من زيادة إنتاجها من الغاز. لذا، فإن التحديات التي تواجه أوروبا في هذا السياق تتطلب حلاً شاملاً ومتكامله لضمان أمن الطاقة على المدى الطويل.

تشير البيانات الاقتصادية إلى أن أوروبا استثمرت حوالي 800 مليار يورو خلال عام 2022، وفقاً لتحليل أجراه مركز أبحاث بروغيل. وجاء هذا الإنفاق بهدف دعم شعوب الدول الأوروبية في مواجهة التحديات الناجمة عن ارتفاع تكلفة المعيشة ومعدلات التضخم التي لم تشهدها القارة منذ عقود. هذه الخطوات تعكس التزام الحكومات الأوروبية بتوفير الحماية الاجتماعية وتعزيز الاستقرار الاقتصادي في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة<sup>2</sup>.

حددت الوثائق الصادرة من المفوضية الأوروبية الخاصة باستراتيجية الطاقة أن مفهوم أمن الطاقة لدول الاتحاد الأوروبي يقوم على أربع دعائم رئيسة وهي:

- إدارة الطلب: تعني تقليل استهلاك الطاقة إلى الحد الأدنى، وقد بدأ في هذا السياق طرح مفاهيم جديدة تتعلق بكفاءة استخدام الطاقة.

<sup>1</sup> المرجع نفسه

<sup>2</sup> سكاى نيوز، ما هي أكثر الاقتصادات الأوروبية تضرراً من الحرب في أوكرانيا؟، <https://shorturl.at/7HSxe>، شهد في

2025/01/21

- التنوع في مصادر الطاقة: مما يسهم في تقليل الاعتماد على منطقة أو دولة محددة.

- تجنب الأزمات في سوق الطاقة: يتطلب ضمان أمن العرض من خلال تنظيم السوق بشكل فعال، مما يمنع حدوث الأزمات.

- التعاون مع الدول المنتجة الرئيسية هو خطوة استراتيجية لتعزيز شراكات الاتحاد الأوروبي في تأمين وارداته من النفط والغاز الطبيعي.

لا تزال دول الاتحاد الأوروبي تعتمد بشكل كبير على الموارد الطاقوية الروسية، بنسب متفاوتة. ففي عام 2022، أظهرت البيانات أنّ الاتحاد الأوروبي كان يستورد حوالي 25% من احتياجاته النفطية من روسيا، بالإضافة إلى 40% من الغاز الطبيعي و50% من الفحم. هذا الاعتماد يأتي رغم التعهدات التي قطعتها الدول الأوروبية لتقليل تبعيتها لمصادر الطاقة الروسية، حيث يُعدّ هذا الاعتماد أحد نقاط الضعف الرئيسية في استراتيجيتها الطاقوية. إنّ استخدام روسيا لمواردها الطاقوية كوسيلة ضغط يجعل من الصعب على الدول الأوروبية التوقف الكامل عن شراء النفط والغاز الروسي، مما يبرز التحديات التي تواجهها في سعيها نحو التنوع في مصادر الطاقة<sup>1</sup>.

كلّ هذا يجعل من الاتحاد الأوروبي يفكر في كل البدائل الممكنة لتعويض الغاز الروسي والاضطرابات التي حدثت بسبب الأزمة الروسية الأوكرانية وخاصة مع الجزائر فبعد أزمة الطاقة بين الجزائر وإسبانيا بعد إغلاق خط الغاز أوروبا مغرب وتحويل الإنتاج إلى خط ميدغاز الذي يربط الجزائر بإسبانيا مباشرة، ولكن رغم ذلك الجزائر رفضه القرار الأوروبي

<sup>1</sup> عبد السلام سايعي، سميرة ناصري، الحرب الروسية الأوكرانية وتداعياتها على الأمن الطاقوي الأوروبي، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، مجلد 09، العدد 02، 2024، ص 298.

الذي اتخذ في نهاية 2022 والذي أقر بتسقيف أسعار الغاز، وقد تحدث الكثير من الخبراء بأن القرار لن يكون قابلاً للتنفيذ" لعدة اعتبارات قاهرة أبرزها<sup>1</sup>:

- حاجة الأوروبيين لإمدادات غازية إضافية ودائمة.
- طبيعة بنود العقود طويلة ومتوسطة المدى الموقعة مع الجزائر التي تشترط تحيين أسعار الغاز وفق المطروحة في الأسواق الدولية.
- القرب الجغرافي للجزائر مع أوروبا.

ولهذا تعدّ الجزائر شريكاً مهماً في تحقيق الأمن الطاقوي لأوروبا حيث تعدّ المورد الرئيسي للغاز الطبيعي لجنوب أوروبا بنسبة 42% بحصة 12.2 تير واط في الساعة، ولهذا الحفاظ على استقرار الجزائر والعلاقة الجيدة معها يعتبر أمر مهم جداً خاصة مع الأزمة الحالية في روسيا.

### متغيرات الساحل والهجرة غير الشرعية:

يتعلّق إقليم السّاحل والصحراء بمنطقة تتّسم بتعقيدها وتنوّعها الثقافي والسياسي، حيث نشأت فيها دول حديثة التكوين ورثت حدودها من قوى خارجية. تعاني هذه الدول من انقسامات داخلية متعددة تشمل التشكيلات الإثنية والسياسية والمذهبية، مما يزيد من صعوبة تحقيق التنمية المستدامة في هذه المنطقة. وبالفعل، تشير التقارير الدولية إلى أن العديد من هذه الدول تعاني من مستويات منخفضة للغاية من التنمية، حيث تصنف بعض منها ضمن الدول الأقل نمواً وفقاً لتصنيف الأمم المتحدة.

<sup>1</sup> لوي أحمد، لماذا ترفض الجزائر القرار الأوروبي لتسقيف أسعار الغاز وكيف سينعكس على اقتصادها؟، الجزيرة، <https://shorturl.at/SSSF6> شهد في 2025/01/21.

في عام 2012، أفادت التقارير الأممية بأن 16 مليون نسمة من سكان الساحل يعانون من شبح المجاعة، وهو ما يعكس أزمة إنسانية تتطلب استجابة عاجلة. بالإضافة إلى ذلك، هناك حوالي ثمانية ملايين شخص آخرين يحتاجون إلى مساعدات غذائية عاجلة. وفي هذا السياق، تنبه منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة "فاو" إلى أن الوضع الغذائي في الساحل والصحراء يكتسي خطورة متزايدة، وذلك بسبب ندرة الأمطار والعجز المائي الذي تعاني منه المنطقة<sup>1</sup>.

وتجدر الإشارة إلى أن إنتاج الحبوب في المنطقة خلال موسم 2012/2011 لم يتجاوز 55.4 مليون طن، وهو ما يمثل انخفاضًا بنسبة 8% مقارنة بالموسم السابق. هذا الانخفاض في الإنتاج الزراعي يعكس التحديات الكبيرة التي تواجهها الدول في هذه المنطقة، ويؤكد على الحاجة الملحة إلى استراتيجيات فعالة لدعم الأمن الغذائي وتعزيز التنمية المستدامة. إن معالجة هذه القضايا يتطلب تعاوناً دولياً وجهوداً مشتركة من أجل تحسين الأوضاع المعيشية وتوفير الدعم اللازم لتحقيق الاستقرار في إقليم الساحل والصحراء<sup>2</sup>.

تحتل القارة الأفريقية مكانة استراتيجية بارزة في خريطة النفط العالمية، حيث بلغ إنتاجها اليومي حوالي 9 ملايين برميل في عام 2004، وفقاً لتقرير اللجنة الأفريقية للطاقة (أفراك). وقد سجل الإنتاج في عام 2005 ما يعادل 11% من الإنتاج العالمي. في الوقت نفسه، وصل استهلاك الدول الأفريقية إلى 3 ملايين برميل يومياً في نفس العام. ومن الجدير بالذكر أن إنتاج النفط في أفريقيا شهد زيادة بنسبة 30% خلال العقد الماضي، مقارنة بـ 16% لبقية القارات.

<sup>1</sup> امينة بوصل، التنافس الدولي على الموارد - نموذج منطقة الساحل والصحراء الأفريقية-، مجلة أكاديميا للدراسات السياسية، المجلد 08، العدد 01، 2024، ص 220.

<sup>2</sup> المرجع السابق، ص 222.

تشير التقديرات التي أعدها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية إلى أن احتياطات النفط الخام في أفريقيا تبلغ حوالي 80 مليار برميل، مما يشكل نحو 10% من الاحتياطات العالمية. تتركز هذه الاحتياطات بشكل رئيسي في ثلاث دول هي نيجيريا وليبيا والجزائر. فيما يتعلق باحتياطات الغاز المثبتة، فإن القارة تُسجل نسبة 8% من الاحتياط العالمي، حيث تتركز أكثر من 75% من هذه الاحتياطات في نيجيريا ومصر وليبيا.

وعلى الرغم من ذلك، تشير بعض التقديرات الدولية إلى أن هناك مناطق غير مستكشفة قد تحتوي على كميات كبيرة من الغاز والنفط، مما يعزز أهمية هذه الموارد. وتبرز أهمية النفط والغاز الأفريقي في عدة جوانب، منها<sup>1</sup>:

- أصبح تأمين مصادر الطاقة من أولويات الأمن القومي للدول، نظرًا لأن الطاقة تُعتبر عصب الاقتصاد.

- أدى تزايد الطلب العالمي على الطاقة وارتفاع الأسعار إلى تكثيف المنافسة والصراع بين الدول الكبرى على المناطق الغنية بالنفط.

- ازدادت أهمية النفط الأفريقي بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، وما تلاها من عدم استقرار في منطقة الشرق الأوسط، حيث يُعتبر النفط الأفريقي بديلاً محتملاً للنفط الشرق أوسطي.

بهذا، يتضح أن القارة الأفريقية ليست فقط مركزاً لإنتاج النفط، بل هي أيضاً محور تنافس استراتيجي ينعكس على الصعيدين الاقتصادي والسياسي عالمياً.

تقوم مقارنة الاتحاد الأوروبي لمعالجة مشكلة الساحل على النقاط التالية<sup>2</sup>:

<sup>1</sup> امينة بوصلة، المرجع السابق، ص 225.

<sup>2</sup> سفيان منصورى وسامي بخوش، "استراتيجية الاتحاد الأوروبي ثلاثية الأبعاد حيال الساحل الأفريقي"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية،

المجلد 08، العدد 01، سنة 2021، ص 754.

- تشجيع التنمية، الحكم الراشد وحل الصراعات: أهدف من هذا العمل هو المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بما يسهم في تحسين الظروف المعيشية لسكان المنطقة، وخلق فرص اقتصادية جديدة، مما يسهل الاستفادة من الموارد المتاحة في هذه المنطقة. كما أعمل على تعزيز النشاطات المجتمعية، ومحاربة الجريمة المنظمة، بالإضافة إلى التركيز على تقوية المؤسسات الحكومية. يأتي هذا ضمن جهود دعم الآليات الوطنية للتعامل مع مختلف الصراعات، مما يسهم في تحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة.

- تشجيع التعاون الدبلوماسي: من خلال تطوير رؤية مشتركة وتعزيز التعاون الإقليمي بين الدول المعنية، نسعى إلى مواجهة التهديدات الأمنية العابرة للحدود، بما في ذلك ظاهرتي الإرهاب والجريمة المنظمة. هذا التعاون يتطلب تنسيقاً فعالاً وتبادل المعلومات والخبرات بين الدول، مما يسهم في تعزيز الأمن والاستقرار الإقليمي.

- تقوية القدرات الأمنية الوطنية ودولة القانون: يعزى الاستقرار في المنطقة إلى مشكلات التنمية وضعف السيطرة الحكومية، بالإضافة إلى عدم قدرة القوات المسلحة على فرض وجودها الفعال بسبب نقص المعدات والتدريب. لذا تسعى استراتيجية الاتحاد الأوروبي لمنطقة الساحل إلى تعزيز قدرات المؤسسات الأمنية ودعم دولة القانون لمواجهة الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للقارات.

- تحسين المستوى الاقتصادي: يركز هذا المحور على مكافحة عوامل ظهور وتطور العنف، من خلال التصدي للإقصاء والتهميش الاجتماعي الذي تعاني منه بعض الفئات الاجتماعية في منطقة الساحل.

ومن أجل التنفيذ الجيد لهذه الاستراتيجية يركز الاتحاد الأوروبي على الدور الذي تقوم به الجزائر في مساعدة دول الساحل وحفز أمنها، حيث يعتبر الاتحاد الأوروبي بأن حدودها الأولى للتهديدات القادمة من الساحل هي الجزائر.

تُعدّ الهجرة غير الشرعية واحدة من القضايا الملحة التي تتطلب اهتمامًا خاصًا، حيث ترتبط ارتباطًا وثيقًا بقضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية. إن الفجوة المتزايدة بين الدول المتقدمة في الشمال والدول النامية في الجنوب تسهم بشكل كبير في دفع الأفراد إلى البحث عن فرص عمل أفضل وعيش ظروف حياة أكثر ملاءمة.

الهجرة غير الشرعية تُعتبر بمثابة عملة ذات وجهين؛ فمن جهة، تعبر عن سلوك ينتهك القوانين، مما يؤدي إلى عواقب وخيمة مثل الطرد وفقدان الحقوق، بالإضافة إلى اتخاذ تدابير قاسية ضد المهاجرين غير الشرعيين. ومن جهة أخرى، تمثل هذه الظاهرة نتيجة حتمية لمجموعة متنوعة من الظروف التي يعاني منها المهاجرون، حيث قد يكون لبعضها دور مباشر في دفع الأفراد إلى اتخاذ قرار الهجرة، بينما قد تكون أخرى خارجة عن إرادتهم تمامًا.

إن التعامل مع هذه الظاهرة يتطلب تدخلًا فعالًا من الدولة، سواء من خلال تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية في بلدان المنشأ أو من خلال تطوير سياسات هجرة تضمن حماية حقوق المهاجرين وتوفير الفرص لهم<sup>1</sup>.

شكلت نهاية الحرب الباردة نقطة تحول جذرية في مسار الدراسات الأمنية والاستراتيجية، حيث شهدت تلك الفترة تطوراً مفاهيمياً ونظرياً عميقاً في مفهوم الأمن والتهديدات الأمنية. إذ كان يُنظر إلى الأمن في السابق من خلال المقاربات التقليدية، وخاصة المقاربة الواقعية التي تركز على التهديدات العسكرية الصلبة. لكن مع بداية التسعينيات من القرن العشرين، ظهرت مجموعة من المقاربات الأمنية الجديدة التي دعت إلى تأسيس حقل أكاديمي أكثر اتساعاً وعمقاً، عُرف تحت مسمى "الدراسات الأمنية النقدية"

<sup>1</sup> سفيان منصور و سامي بخوش، مرجع اسابق، ص 759.

(Critical Security Studies)، والتي تركز على المفهوم الموسع للأمن والتهديدات الأمنية الجديدة<sup>1</sup>.

أبرزت هذه الدراسات ظاهرة الهجرة كأحد القضايا الأساسية ضمن المسائل الأمنية المعاصرة. فبعد انتهاء الحرب الباردة، شهد العالم تحولات دولية أدت إلى حالة من الفوضى العامة، مما نتج عنه قناعة بأن التهديدات الأمنية الجديدة والمركبة أصبحت أكثر انتشاراً. وقد وصف الكاتب الألماني أولريش بيك (Ulrich Beck) هذه الفترة بعصر "عولمة المخاطر". وفي هذا السياق، يرى "أول ويفر" (Ole Waever) أن من أبرز التهديدات الأمنية الجديدة المرتبطة بالعولمة هي التهديدات الناتجة عن الهجرة غير الشرعية واللجوء، والتي تُعتبر من أهم القضايا التي تثير مخاوف الدول، سواء كانت مراكز عبور أو مقصد أو مصدر<sup>2</sup>.

لقد أدى هذا الوضع إلى تكريس منطق "أمننة" الظاهرة، مما جعلها رهناً أمنياً يرتبط بالأبعاد غير العسكرية للأمن، مثل الإرهاب والجريمة المنظمة. لذلك، يمكننا أن نبرز الجدل النظري حول الهجرة غير الشرعية باعتبارها تهديداً أمنياً وتحدياً إنسانياً من خلال المقاربات الأمنية النقدية، والتي تناولت الظاهرة بالتحليل والتفسير. ومن بين هذه المقاربات، تبرز مدرسة أبريستويث، ومدرسة كوبنهاغن، ومدرسة باريس، والتي تعرف بالمقاربات النقدية للأمن في أوروبا (Critical Approaches to Security in Europe).

برز دور الرواد في تفسير الهجرة بشكل ملحوظ، خاصةً من خلال العمل المشترك بين باري بوزان وأول ويفر في دراستهم بعنوان "الهوية، الهجرة والأجندة الأمنية في أوروبا: منطق

<sup>1</sup> جيرة وفي، ظاهرة الهجرة غير الشرعية الأفريقية في دول المنطقة المغربية في ظل الظروف الإقليمية الراهنة، مجلة المعيار، المجلد 25، العدد 59، 2021، ص 821.

<sup>2</sup> جيرة وفي، المرجع السابق، ص 831.

وقوى". حيث قاما بتحليل قضية الهجرة من منظور سوسيو-سياسي، واستكشاف كيف يمكن للقضايا الاجتماعية أن تتحول إلى مشكلات أمنية من خلال عملية الأمانة. وقد تمثل المجتمع في هذه العملية كوحدة مرجعية، حيث تُعتبر الهوية - التي تحدد الفروق بين الأنا والآخر - قيمة مهددة. على سبيل المثال، في أوروبا، كان يُنظر إلى المهاجرين سابقًا كجزء طبيعي من المجتمع، لكن مع تزايد المشكلات المتعلقة بالهجرة، تمكنت النخب الأوروبية من خلال خطابها القوي من تحويل هذه القضية إلى تهديد أمني يتطلب مواجهة. وفقًا لويفر، يتم تحقيق الأمن من خلال نزع الأمانة وإعادة القضايا إلى سياقها الطبيعي.

قامت الجزائر، كونها الأكثر تأثرًا في المنطقة بظاهرة الهجرة غير الشرعية، بتنسيق جهودها مع دول جنوب أوروبا لمكافحة هذه الظاهرة. هذا التنسيق يتجلى من خلال انضمامها إلى اتفاقيات الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والدول المغاربية، مما أدى إلى إنشاء معسكرات احتجاز في المنطقة وتعزيز الاتفاقيات الأمنية التي تسمح بتسليم المهاجرين غير الشرعيين إلى بلدانهم الأصلي<sup>1</sup>.

علاوة على ذلك، أبرمت الجزائر اتفاقيات ثنائية مع فرنسا وإيطاليا وإسبانيا لترحيل المهاجرين وتعزيز قدراتها في إدارة الهجرة. كما وضعت خطة عمل على مستوى الاتحاد الإفريقي تحت عنوان "مواطنو إفريقيا"، تهدف إلى توجيه استراتيجية الاتحاد الأوروبي نحو تمويل التنمية بدلاً من الهجرة الانتقائية للكفاءات<sup>2</sup>.

على الصعيد الوطني، اتخذت الجزائر عدة إجراءات لمكافحة الهجرة غير الشرعية، تشمل: إجراءات قانونية وأمنية واقتصادية. من بين هذه الإجراءات، اعتماد قانون 8-22

<sup>1</sup> الطاهر بن قويدر، الاطار المفاهيمي للهجرة غير الشرعية وواقعها في الجزائر، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد

7، العدد 1، 2023، ص 679.

<sup>2</sup> جيرة وفي، المرجع السابق، ص 832.

المؤرخ في 12 جويلية 2018، الذي يحدد شروط دخول وإقامة الأجانب في الجزائر، ويعاقب بشدة كل من يسهل دخولهم بطريقة غير شرعية.

### القرب الكبير من روسيا:

عامل رئيسي آخر يبرز الهشاشة الكامنة في العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والجزائر هو العلاقة الوثيقة بين أوكرانيا وعلاقة الجزائر مع موسكو. لقد أسفرت الغزو الروسي لأوكرانيا والأزمة الطاقية التي أطلقها في أوروبا عن عواقب إيجابية للنظام، الذي تم زعزته من خلال حركة احتجاج شعبية سلمية في عام 2019. بفضل عائدات النفط والغاز العالية، قام النظام بتوزيع الدعم والمساعدات الحكومية وتبني سياسة خارجية أكثر حزماً لتعويض نقص شرعيته الشعبية. وبالتالي، بينما تحافظ الجزائر على موقعها كمزود الغاز الثالث في أوروبا، فإنها ترغب في الحفاظ على موقفها غير المنحاز. كما هو غير راغب لتهديد أمنها وروابطها التجارية مع روسيا، المورد الرئيسي للأسلحة في البلاد. بين عامي 2017 و2021، شكلت روسيا ما لا يقل عن 81% من واردات الجزائر من الأسلحة<sup>1</sup>.

عبّرت الجزائر عن آرائها في الأمم المتحدة، حيث امتنعت عن التصويت على قرار يطالب روسيا بوقف استخدام القوة ضد أوكرانيا في 2 مارس 2022 ولم تشارك في تصويت الجمعية العامة للأمم المتحدة لتعليق عضوية روسيا في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في 7 أبريل 2022. كما امتنعت مرة أخرى عن التصويت على قرار يتعلق بالضم غير القانوني لأربع مناطق أوكرانية في 12 أكتوبر 2022. للحفاظ على هذه الصورة المدروسة بعناية من الحياد، رفض الرئيس عبد المجيد تبون حضور قمة قادة الولايات المتحدة وأفريقيا في واشنطن في ديسمبر الماضي لتجنب الانجرار إلى انتقادات واشنطن لروسيا.

<sup>1</sup> Dalia ghanem, the eu and algeria a temporary marriage of convenience ?, european union Institute for security studies, p 7.

لم تذهب هذه الحيل والتلاعبات دون أن تلاحظ في واشنطن وبروكسل. في سبتمبر الماضي، أرسلت النائبة الأمريكية ليزا مكلاين و26 عضواً آخر في الكونغرس رسالة إلى وزير الخارجية الأمريكي أنطوني بلينكن تطالب بفرض عقوبات على البلاد بسبب شراء الأسلحة من روسيا وعلاقتها الوثيقة مع موسكو. وبالمثل، في نوفمبر 2022، طالب 17 عضواً في البرلمان الأوروبي بمراجعة اتفاقية الشراكة مع الجزائر، بحجة أن "الجزائر تدعم الطموحات الجيوسياسية لروسيا"<sup>1</sup>.

لحفاظ على هذا الموقف والقدرة على اتباع سياسة خارجية مستقلة وفقاً لذلك بينما تحافظ على إمكاناتها الاقتصادية المتزايدة كمصدر للطاقة، تقدمت الجزائر بطلب للانضمام إلى مجموعة البريكس للاقتصادات الناشئة في ديسمبر 2022. على الرغم من أن طلب عضوية البلاد قد رُفض، مما أثار خيبة أمل إدارة تبون، إلا أن الجزائر كانت تقوم بعمل توازن بين روسيا من جهة والقوى الغربية المعادية لغزو روسيا لأوكرانيا من جهة أخرى<sup>2</sup>.

### المطلب الثاني: التصور الجزائري لمستقبل العلاقات الجزائرية الأوروبية:

حالياً وبعد التغييرات التي قام بإجرائها الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون على السياسية الخارجية الجزائرية أصبحت هناك قضايا مهمة متعلقة بالشق الاقتصادي ومبدأ احترام المتبادل والسيادة الوطنية والمعاملة بالمثل وأمن الجالية في الخارج، مع محاولة التركيز على تنشيط وتفعيل دور حركة عدم الانحياز وهو ما أكدته وزير الخارجية والرئيس تبون في كثير من المناسبات. أيضاً قضية الصحراء الغربية التي أصبحت من المبادئ الأساسية للأمن الجزائري وأصبحت نقطة حساسة للأمن الجزائري.

<sup>1</sup> Dalia ghenam, op.cit p 10

<sup>2</sup> Ibid

### السيادة الوطنية والاحترام المتبادل:

خضع مبدأ سيادة الدول لعملية تطور مستمر عبر العصور، وذلك بسبب الصراعات التاريخية المستمرة بين السلطة الحاكمة والمجتمعات المحكومة. فقد تأثرت سيادة الدول بشكل كبير بالتغيرات السياسية والاجتماعية التي شهدتها العالم، والتي أدت إلى إعادة تقييم دور الدولة في النظام الدولي.

لقد فرضت القواعد الدولية الحديثة، فضلاً عن القيم الإنسانية المتزايدة، ضرورة إعادة النظر في مفهوم السيادة، حيث لم يعد يُنظر إلى السيادة على أنها مجرد حق مطلق للدولة في التحكم بشؤونها الداخلية، بل أصبحت مرتبطة أيضاً بالمسؤوليات تجاه المجتمع الدولي وحقوق الأفراد<sup>1</sup>.

تجسد هذه الديناميات في مجموعة من المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي سعت إلى تعزيز التعاون بين الدول، وحماية حقوق الإنسان، مما يعكس تحولاً في فهمنا للسيادة. وبالتالي، أصبح مبدأ السيادة اليوم يتطلب توازناً دقيقاً بين حقوق الدولة وواجباتها تجاه المجتمع الدولي، مما يعكس طبيعة العصر الحديث ومتطلباته المعقدة.

على المستوى الداخلي، شهد مفهوم السيادة تطوراً مزدوجاً يتناول كل من الجهة التي تمتلك السيادة ومضمونها. في السياق التقليدي، كانت الأفكار الكلاسيكية تروج لفكرة أن الملوك أو الحكام هم أصحاب السيادة الشرعيين، مما يخول لهم إدارة شؤون الرعية دون أي منازع. يُعتبر الفيلسوف الفرنسي جان بودان (J. Bodin) من أوائل من استخدم مصطلح "السيادة" في مؤلفه المعروف "الكتب الستة للجمهورية" (Six Livres de la République) الذي نشره في عام 1576.

<sup>1</sup> عبد القادر مهداوي، "مبدأ سيادة الدول ومدى تأثيره بنظام الضمانات النووية"، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد 03،

في هذا الكتاب، يُعرّف بودان السيادة على "أنها السلطة العليا للدولة، مُشيرًا إلى أنها سلطة غير محدودة على المواطنين والرعايا، ولا يمكن تقييدها بالقوانين. كما يقول بودان إن "السيادة هي السلطة الدائمة على المواطنين، والتي لا تخضع للقوانين". ومع تطور الفكر السياسي، ظهرت اتجاهات حديثة تشدد على مفهوم السيادة الشعبية، حيث يُعتبر الشعب هو صاحب السيادة الحقيقية.

هذا التغيير يعكس تبني مبدأ المساواة أمام القانون، حيث يُخضع الجميع للقانون نفسه، مما يعزز من قيمة الحقوق الفردية ويعكس النزعة الديمقراطية في المجتمعات المعاصرة. لذلك، أصبح من الواضح أن السيادة لم تعد محصورة في يد الحكام، بل أصبحت تعبيرًا عن إرادة الشعب ورغبته في المشاركة في عملية اتخاذ القرار. إن هذا التحول في مفهوم السيادة يعكس تطورًا جوهريًا في فهم الدولة وعلاقتها بالمواطنين، مما يستدعي إعادة النظر في الأسس القانونية والسياسية التي تقوم عليها الأنظمة الحديثة.

فيما يتعلق بمفهوم السيادة، نجد أنه في إطار النظرية التقليدية، كانت تعبر عن حق الدولة في التصرف بحرية كاملة، وفقاً لما تراه مناسباً ووقتاً تشاء، دون وجود سلطة خارجية تلزمها بخلاف ذلك. وهذا يشير إلى أن السيادة تعتبر مطلقة ودائمة وغير قابلة للتقييد، كما أشار إلى ذلك الفيلسوف جون بودان، وهو ما اتفق معه عدد من الفقهاء الآخرين، مثل الفقيه سافيني، مؤسس المدرسة التاريخية<sup>1</sup>.

من جهة أخرى، يذهب الفقه الحديث إلى أن السيادة ليست مطلقة، بل مقيدة، رغم وجود اختلافات في الأسانيد القانونية التي تحدد نطاق هذا التقييد. فبعض الفقهاء يرون أن سيادة الدولة يجب أن تقيد بقواعد القانون الطبيعي، مما يتطلب من الدولة الالتزام بهذه القواعد في جميع تصرفاتها. بينما يرى آخرون أن السيادة مقيدة أيضاً بالحقوق الفردية، مؤكداً على أن

<sup>1</sup> عبد القادر مهداوي، المرجع سابق، ص 61.

الغرض الرئيسي من وجود الدولة هو حماية هذه الحقوق. وبالتالي، إذا تجاوزت الدولة حدود هذه الحقوق أو انتقصت منها، فإنها تكون قد تخطت حدود سيادتها.

أما الفقيه الفرنسي **ليون دوجي**، فيعتبر أن القيد الذي يحد من سلطة الدولة ينبع من الروابط الاجتماعية القائمة بين أفراد المجتمع. ويشدّد على أن القاعدة القانونية تلزم كل من الأفراد والدولة على حد سواء، مما يضيفي بعداً إضافياً لفهم السيادة في سياق التوازن بين حقوق الأفراد وسلطة الدولة.

أما على المستوى الخارجي، فقد كانت نظرية السيادة المطلقة هي السائدة في البداية. ولكن مع التطور التكنولوجي المتسارع وضرورات التعاون الدولي، وجدت الدول نفسها مضطرة لتقييد سيادتها في مظاهرها الخارجية. وقد أدى ذلك إلى قبول فكرة السيادة النسبية أو المقيدة. وقد اتجه الفقهاء والقضاة الدوليون في القرن العشرين نحو تأييد مفهوم السيادة المقيدة بالقواعد الدولية والقيم الإنسانية، التي يتم وضعها أو قبولها من قبل الدول بحرية كاملة<sup>1</sup>.

لقد شهد القرن العشرين تغيرات جذرية نتيجة حدوث حربين عالميتين وحرب باردة، مما ساهم في تعزيز الاتجاه الذي ينادي بتقليص السيادة المطلقة للدولة وإخضاعها لقواعد القانون الدولي العام. ومع انهيار الاتحاد السوفيتي وزوال الثنائية القطبية، برز نظام عالمي جديد، وفقاً لرأي بعض المحللين، يتجه نحو انتهاك السيادة الوطنية، مما أدى إلى تآكل مفهوم السيادة الوطنية.

وقد عبر الفقيه **بوليتس** عن ذلك بوضوح، حيث أشار إلى أن المصلحة ذات القيمة الحقيقية للمجتمع الدولي تقتضي قبول الدول بالسيادة المحدودة. وهذا يعكس سعي الدول لتعزيز التعاون الدولي وتحفيز التنمية، رغم القيود المفروضة على مظاهر السيادة الخارجية، لأن ذلك يتعارض مع سيادات الدول الأخرى.

<sup>1</sup> عبد القادر مهداوي، المرجع السابق، ص 63.

أما بالنسبة لمبدأ عدم التدخل فهو بالنسبة للجزائر يعتبر أساسياً لضمان النظام الدولي واستقلال الدول. ينص هذا المبدأ على امتناع الدول عن التدخل، بشكل مباشر أو غير مباشر، في شؤون الدول الأخرى، سواء كان التدخل سياسياً أو اقتصادياً أو اجتماعياً، أو حتى بنية التخريب. يُعتبر هذا التدخل انتهاكاً خطيراً للنظام العام الدولي.

هناك من يعرف مبدأ عدم التدخل كالتزام قانوني، بينما يراه آخرون حقاً من حقوق الدول. الأستاذ «جير هارد» يصف عدم التدخل كالتزام أساسي يمنع أي دولة من التدخل في الشؤون الداخلية والخارجية لدولة أخرى. من جهة أخرى، الأستاذ «محمد طلعت الغنيمي» يؤكد أن هذا المبدأ يضمن حق الدولة في عدم تدخل الدول الأخرى في شؤونها<sup>1</sup>.

الدكتور «عبد العزيز سرحان» يشرح أن مبدأ عدم التدخل يتطلب من الدول احترام اختصاصاتها داخل إقليمها، وينفي أي حق للتدخل في شؤون الدول الأخرى. يُعزز هذا المبدأ سيادة الدولة على إقليمها، حيث إنّ أيّ تدخل يفقدها أو ينتقص من سيادتها.

في الفقه الدولي، يُميز بين نوعين من عدم التدخل: الأول هو عدم تدخل الدول في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، والثاني عدم تدخل الأمم المتحدة في القضايا الداخلية للدول الأعضاء. كما يُمكن التمييز بين عدم التدخل بمعناه الواسع، الذي يشمل النوعين السابقين، وعدم التدخل بمعناه الضيق الذي يتعلق باستخدام القوة العسكرية<sup>2</sup>.

كما تنص المادة 2/7 من ميثاق الأمم المتحدة لعام 1945 على أنه لا يجوز للأمم المتحدة التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء. كما أن هذه المادة تمنع الأعضاء من تقديم مثل هذه القضايا للحل بموجب الميثاق، لكن هذا المبدأ لا يؤثر على تطبيق التدابير القمعية المنصوص عليها في الفصل السابع.

<sup>1</sup> رحيمة لدغش، "مبدأ عدم التدخل في ظل التحولات الدولية الراهنة"، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 2، العدد 10، 2018، ص 739.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 741.

ولهذا تعدّ الجزائر مبدأ احترام السيادة وعدم التدخل في شؤونها الداخلية مبادئ ثابتة في سياسة الخارجية كما وتسعى لنشر هذا المبدأ بين مختلف الدول مع الحرص على ضرورة السعي من أجل نشر هذه المبادئ بين المجتمع الدولي.

### الصحراء الغربية كمبدأ للعلاقات الخارجية للجزائر:

تعدّ قضية الصحراء الغربية قضية جوهرية جدا في السياسة الخارجية والأمني للجزائر، فبعد التوتر الذي أصاب العلاقات بين باريس والجزائر خرج الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون بقوله إن مستقبل الصحراء الغربية لا يمكن أن يكون إلا تحت السيادة المغربية وفي إطار مقترح الحكم الذاتي الذي قدمته المملكة عام 2007، ووعده باستثمارات فرنسية في هذا الإقليم، غداة إبرام البلدين عقودا بقيمة تناهز 10 مليارات يورو. وأضاف ماكرون متحدثا أمام البرلمان المغربي بغرفتيه (مجلسي النواب والمستشارين) «أعيد التأكيد أمامكم، أنه بالنسبة لفرنسا، يندرج حاضر هذه المنطقة ومستقبلها في إطار السيادة المغربية»<sup>1</sup>.

وقد اندلعت أزمة دبلوماسية بين المغرب وفرنسا السنوات الثلاث الماضية بسبب النزاع حول الصحراء وقضايا الهجرة. لكن الأولوية التي خصّ بها الرئيس الفرنسي الجزائر بعد إعادة انتخابه عام 2022، قد زاد من توتر العلاقات بين الرباط وباريس.

وكانت قبلها الجزائر قد وقعت في أزمة مع إسبانيا بسبب تصريحات رئيس الوزراء الإسباني حول الصحراء الغربية حيث قال بأنه يدعم مقترح الحكم الذاتي الذي طرحته المملكة المغربية كحل وحيد لقضية الصحراء. وبعد بعض العقوبات الاقتصادية التي قدمتها الجزائر عاد ليؤكد هذه المرة بأن الحل يجب أن يكون في إطار قرارات الأمم المتحدة<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> الجزيرة، ماكرون يجدد دعم سيادة المغرب على الصحراء الغربية، <https://shorturl.at/xgdbz>، شهد في 2025/01/21.

<sup>2</sup> الحرة، تصريحات سانثيز عن قضية الصحراء...، تغير نوعي او مراوغة سياسية؟ ، <https://shorturl.at/flGeT> ، شهد في

يعتبر النزاع القائم بين الصحراء الغربية والمغرب في الوقت الراهن قضية معقدة ترتبط بشكل أساسي بالاستعمار ومشاكل الحدود، مما أثر بشكل كبير على الخريطة السياسية للمنطقة. تعكس هذه القضية التوترات القائمة في أقاليم مستعمرة، حيث يظهر إقليم الصحراء الغربية كأحد النقاط الساخنة. تكتسب هذه النزاع أهمية خاصة بسبب الصراع الدائر حول المصالح المختلفة.

تتميز الصحراء الغربية بموقعها الجغرافي الاستراتيجي، حيث تعدّ نقطة التقاء بين أوروبا وأفريقيا، بالإضافة إلى غناها بالثروات البحرية وما تحتويه من موارد تحت الأرض. كما أن المنطقة تحمل خصائص حضارية متنوعة تعكس تفاعل الثقافات الشرقية والغربية، مما يزيد من تعقيد الصراع في المنطقة. يُبرز التاريخ الطويل لشعب الصحراء الغربية سعيهم نحو الحرية واستقلالهم وفقاً للقوانين المتعارف عليها.

تاريخ الاستعمار في هذه المنطقة بدأ مع الاحتلال الإسباني بعد مؤتمر برلين عام 1884، حيث تم فرض الحماية في عام 1886، مما أدى إلى إدارة إسبانية مباشرة. وقد قامت إسبانيا بالتعاون مع فرنسا بعقد عدة اتفاقيات لرسم الحدود في السنوات 1900 و1904 و1912. ومع بداية السبعينات من القرن العشرين، ومع تزايد حركة التحرر، تشكلت جبهة البوليساريو كقوة مقاومة ضد الاستعمار الإسباني منذ 20 مايو<sup>1</sup>.

سعت هيئة الأمم المتحدة إلى تطبيق مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها وإنهاء الاستعمار من خلال مختلف القوانين والقرارات. ومن أبرز هذه القرارات القرار رقم 1514 الذي اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة في 14 ديسمبر 1960، والذي يضمن استقلال البلدان والشعوب المستعمرة. كما جاء القرار رقم 2072 بتاريخ 16 ديسمبر 1965 ليحث إسبانيا على

<sup>1</sup> محمد جعبوب، قضية الصحراء الغربية في ظل موازين القوى الإقليمية والدولية، حوليات جامعة الجزائر، المجلد 35، العدد 02، 2021،

اتخاذ تدابير لتحرير الصحراء الغربية من السيطرة الاستعمارية، بالإضافة إلى القرار رقم 2229 الذي يمنح شعب الصحراء الغربية حقه في تقرير مصيره كخطوة هامة نحو إنهاء الاستعمار<sup>1</sup>. نظرًا لأهمية القضية وحرصًا على إنهاء النزاع وفقًا لقرارات الأمم المتحدة، تمّ التعاون مع منظمة الوحدة الإفريقية منذ 20 مارس 1986. وقد وافق المغرب وممثلو جبهة البوليساريو على مخطط السلام، وتم اللقاء بينهما مع الأمين العام للأمم المتحدة في نيويورك في مايو 1988. وفي 27 يونيو 1990، اعتمد مجلس الأمن اللائحة 658 التي أكدت تفاصيل السوية السلمية للأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية (المينورسو). وقد بدأت جبهة البوليساريو تنفيذ وقف إطلاق النار اعتبارًا من 6 سبتمبر 1991.

وأكدت لجنة تصفية الاستعمار في قرارها المؤرخ في 28 أكتوبر 1996 مسؤولية الأمم المتحدة تجاه شعب الصحراء الغربية، بضرورة إجراء استفتاء حر ونزيه وبدون أي تدخل عسكري أو إداري. وقد تضمنت جميع قرارات الأمم المتحدة، منذ القرار الملزم لإسبانيا بمنح استقلال الصحراء الغربية في 1965 وحتى آخر دورة لها، التأكيد على حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره واستقلاله، بما في ذلك القرار رقم 1754 المتخذ في 30 أبريل 2007، والذي ينص على تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، ويؤكد في توصياته على ضرورة الاعتراف بسيادة المغرب على الصحراء.

يمكننا هنا التأكيد على مجموعة من النقاط حول هذا الملف:

- سعى المغرب إلى "التوجه نحو مشاريع الأمم المتحدة" من خلال الانفتاح على ما يُعرف بـ"الحكم الذاتي الموسع". في المقابل، تؤكد جبهة البوليساريو، الممثل الشرعي

<sup>1</sup> المرجع نفسه.

- للشعب الصحراوي، على ضرورة تنظيم استفتاء لتقرير المصير، مع الإشارة إلى أهمية النتائج التي يقرها الصحراويون<sup>1</sup>.
- مواقف الدول الكبرى هي مواقف ظرفية ومبنيّة، وليست ثابتة، تحكمها المصلحة.
  - إمكانية تطبيق سياسة الردع من خلال تعزيز القدرات العسكرية للصحراء الغربية تهدف إلى منع أي هجوم عسكري محتمل من المغرب.
  - يعد التنافس بين الجزائر والمغرب عاملاً رئيسياً في استمرار النزاع في الصحراء الغربية، حيث أبدى المغرب رغبته في ضم بعض الأقاليم الجزائرية وفقاً للحدود الموروثة عن الاستعمار، وذلك مباشرة بعد حصول الجزائر على استقلالها السياسي<sup>2</sup>.
  - مع مرور الوقت وازدياد الغموض حول النزاع في الصحراء الغربية، تصبح القضية أكثر تعقيداً وتبايناً في المواقف، مما يؤدي إلى تشابك الأوضاع وتعارض المصالح، ويجعل الوصول إلى حل توافقي أمراً صعباً<sup>3</sup>.
  - أصبحت قضية الصحراء الغربية تمثل تهديداً خطيراً لاستقرار وأمن المنطقة المغربية. هذه القضية قابلة للاشتعال في أي لحظة، مما قد يؤدي إلى تفاقم الأوضاع وتحويلها إلى بؤرة للإرهاب الدولي. من الضروري تسويتها اليوم قبل الغد، حيث إن مستقبلها مفتوح على كافة الاحتمالات.

<sup>1</sup> محمد جعوب، المرجع السابق، ص 371.

<sup>2</sup> بن عائشة محمد الأمين، "قضية الصحراء الغربية والمواقف الدولية المتباينة"، *مجلة الرائد في الدراسات السياسية*، المجلد 04، العدد 01،

2022، ص 23.

<sup>3</sup> تومي حمدان وفليح غزلان، "الوضع في الصحراء الغربية والمتغيرات الدولية"، *مجلة المعيار*، مجلد 26، العدد 07، 2022، ص 891.

استنادًا إلى المعطيات المذكورة سابقًا، يمكننا استشراف بعض السيناريوهات المستقبلية المتعلقة بتطور النزاع في الصحراء الغربية، مع الاعتماد على موازين القوى السائدة في المنطقة<sup>1</sup>.

1- السيناريو الأول، وهو الأكثر احتمالًا، يتمثل في استمرار الوضع القائم (Statut-Quo)، حيث أن هذا الوضع يخدم مصالح القوتين الكبريين المتنافستين في منطقة المغرب العربي، وهما الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا. تقوم هاتان الدولتان بالاستثمار في القضية الصحراوية لتعزيز مصالحهما لدى كل من الجزائر والمغرب. من ناحية أخرى، يمكن القول إن الوضع القائم أيضًا يصب في مصلحة الجزائر، حيث تستغل القضية كوسيلة للضغط على المغرب، المنافس الرئيسي لها في المنطقة، للتنازل عن بعض مطالبه الإقليمية. لقد نجحت الجزائر من خلال قضية الصحراء الغربية في إبعاد المغرب عن منظمة الوحدة الأفريقية والاتحاد الأفريقي لأكثر من عشرين عامًا. بالإضافة إلى ذلك، تمثل قضية تصفية الاستعمار في الصحراء الغربية آخر ورقة تلعبها الجزائر في دورها الإقليمي المناهض للاستعمار والداعم لحركات التحرر، وهو الدور الذي لطالما تبنته الجزائر منذ استقلالها.

2- السيناريو الثاني، فهو تقرير المصير واستقلال الصحراء الغربية، والذي من شأنه التأثير سلبيًا على موقع المغرب في موازين القوى الإقليمية والدولية. ومع ذلك، فإن هذا السيناريو يخدم الجزائر بشكل كبير، نظرًا للعلاقات الوثيقة التي تجمعها مع جبهة "البوليساريو". إن تقرير المصير سيجعل مصالح كل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية في الصحراء الغربية تعتمد بشكل كبير على الجزائر، مما يعزز مكانتها في منطقة المغرب العربي وشمال أفريقيا.

<sup>1</sup> بن عائشة محمد الأمين،، المرجع السابق، ص 24.

3- السيناريو الثالث يتضمن احتمال ضم الصحراء الغربية إلى المغرب، وهذا السيناريو لن يتحقق إلا على حساب مصالح الجزائر. وقد تعزز هذا السيناريو بعد اعتراف الرئيس الأمريكي السابق "دونالد ترامب" في 10 ديسمبر 2020 بسيادة المغرب على إقليم الصحراء الغربية، مما يمنح المغرب تفوقاً واضحاً من حيث مقدرات القوة، ويعني هيمنته على إدارة التفاعلات في منطقة المغرب العربي، مع تهميش لدور الجزائر الإقليمي. علاوة على ذلك، فإن هذا السيناريو سيفتح الباب أمام المغرب لتجديد مطالبه التاريخية في بعض الأقاليم الجزائرية وحتى في دولة موريتانيا.

الختامة

### الخاتمة:

ارتكزت دراسة موضوع انعكاسات جيوبوليتيك الهوية الأمنية الأوروبية المشتركة على الضفة الجنوبية للمتوسط حول دراسة مجموعة كبيرة من المتغيرات أهمها: تفاعلات الهوية والأمن وتشكيل مركب استشعاري يمكن الاعتماد عليه من أجل تحديد التهديدات ورسم السياسات الأمنية مع الحرص على معرفة المشترك بين هويات الفواعل الأمنية من أجل رسم مركب أمني إقليمي، ثم التركيز على تقديم المقاربة الجيوبوليتيكية التي يمكننا من خلالها تحليل الصورة الأمنية ومتطلبات تحقيق الهوية الأمنية المشتركة.

حضي مسار رسم المؤسسات الأمنية والسياسية في أوروبا الغربية على وجه الخصوص بجانب مهم، حيث يعتبر متغير مساهم في رسم الصورة الكاملة للهوية الأمنية الأوروبية المشتركة.

حولنا في الفصل الثاني تقديم إطار شامل للكيفية التي تتحكم من خلالها الهوية الأمنية الأوروبية المشتركة في العلاقات مع الضفة الجنوبية للمتوسط، ومن خلال التركيز على الفترة التاريخية من 2011 إلى يومنا هذا، حيث قدمنا صورة للإجراءات الجيوبوليتيكية لمنطقة جنوب المتوسط والوضعية الأمنية المعقدة التي تعيشها المنطقة، أيضا المشاريع التي يقوم بها الاتحاد الأوروبي من أجل تحقيق أمنه.

الفصل الثالث خصص لدراسة حالة الجزائر وتأثير الهوية الأمنية الأوروبية المشتركة على العلاقات الأمنية في حوض المتوسط، حيث كانت هناك دراسة معمقة للأسباب التي أدت إلى تفاقم الإشكاليات الأمنية في المنطقة مع حالة عامة من الأزمات في الساحل الإفريقي، أيضا الأوضاع التي حدثت بعد الحراك الشعبي في 2019.

أيضا تم تخصيص جزء مهم لمراجعة اتفاق الشراكة الجزائرية الأوروبية وما تفرضه الهوية الأمنية الأوروبية المشتركة على الاتحاد الأوروبي في هذا الموضوع، والمحاذير التي يجب على الجزائر أخذها بعين الاعتبار من أجل الوصول إلى شراكة إستراتيجية تخدمها.

وقد خلصت الدراسة الى مجموعة من النتائج النظرية والامبريقية:

• على المستوى النظري:

- يعتبر مصطلح الهوية الأمنية المشتركة من المصطلحات الحديثة نسبيا حيث اعتبرته مشتقا من مجموعة حوارات أمنية تخص المركب الأمني الذي يوضح دور الجماعة الأمنية وأسباب بنائها، وأيضا التفسيرات النظرية البنائية للظاهرة الأمنية وكيفية تشكل هوية جماعية مفسرة لسلوكيات الفواعل العبر وطنية ومنظومات الإقليمية أما الشق الأخير في الهوية الأمنية المشتركة هو مؤسسات هذه الهوية، حيث يتوجب حسب الليبرالية المؤسساتية وجود عقد بين الدول يوضح مهام كل دولة والتهديدات المشتركة. فالهوية الأمنية المشتركة هي تصورات نظرية لرسم سياسات أمنية مشتركة.
- تلعب الهوية الأمنية دور المحدد والمعرف للتهديدات المشتركة التي تعاش في بيئة جيوبوليتيكية معينة
- الهوية الأمنية المشتركة هي المحددة لمستويات التعاون ومستويات رسم الخطر والتهديد في ذهنية صناع القرار حيث تلعب فكرة الاعتمادية المتبادلة والمركبات الأمنية المشتركة دورا بارزا في رسم التعاون الأمني.
- يختلف الحس الأمني باختلاف تعريف الأنا والغير، حيث يُعتبر الأمن الجماعي الإطار الذي تتجلى فيه الصور المشتركة للأنا الجماعية والغير العدو. ويقضي هذا الحرص على تقديم المصلحة الأمنية المشتركة على المصالح الذاتية للكيانات التي تُشكّل الهوية الأمنية الجماعية.

- ضرورة معالجة كل القضايا الأمنية بالحرص على المفهوم الشامل للأمن بمختلف قطاعاته العسكرية والاقتصادية والأمنية والمجتمعية.
- تلعب جيوبوليتيك دور مهم جدا في تحديد الفضاءات الأمنية التي يجب معالجتها حيث تحدد الاهتمامات التي يجب الحرص على تحصيلها من أجل تطور الدولة وزيادة قوتها.
- تحدد الجيوبوليتيك طبيعة التوسعات التي يجب على الدول القيام بها مع تحديد الطريقة للقيام بذلك (دبلوماسية أو عسكرية) وفقا لحسابات متعلقة بالجغرافيا، الموارد وجيوبوليتيك التاريخ والحضارات وربما هذا واضح في سلوك أوروبا اتجاه الحرب الروسية الأوكرانية.
- التصورات الجيوبوليتكية هي التي تحدد الهوية الأمنية المشتركة من خلال التعريف الدقيق للصديق والعدو، المصالح والتهديدات بناء على قراءة جيوبوليتكية للمحيط الجغرافي الذي يشمل المركب الأمني.

• على المستوى الأمبريقي:

1- على المستوى الأوروبي:

- محاولة الاتحاد الأوروبي مأسسة هويته الأمنية المشتركة يجعله دائما واقعا في صدام مع الولايات المتحدة الأمريكية الراضة لهذه الفكرة حيث ترى بأنه يجب على التطورات العسكرية والأمنية ان تبقى في إطار حلف الشمال الأطلسي.
- مشكلة العلاقة بين القوى الكبرى والقوى الصاعدة، فالهوية الأمنية الأوروبية المشتركة لم تتمكن للساعة من معالجة علاقة الجماعة الأوروبية مع قوى مثل روسيا والصين وقوى صاعدة أخرى كإيران وتركيا، بل بقيت حبست المواقف الأمريكية التي تفرض عليها ما يجب القيام به في كل حدث مهما كان نوعه أو طبيعته

- إشكالية التفكك الأوروبي التي برزت مع صعود القوميات والتيارات المتطرفة في الكثير من البلدان الأوروبية ومن المتوقع ان تعرف تزايد ملحوظ في نفوذها مع قدوم ترمب لرئاسة الولايات المتحدة الأمريكية في جانفي 2025.
- نجاح أوروبي نسبي في مأسسة الهوية الأمنية المشتركة بتشكيل جهاز الدرك المشتركة ضمن إطار اتفاقيات داخلية بين الدول الأعضاء
- الحاجة الملحة للغاز والموارد الطبيعية القادمة من الجنوب المتوسط بالنسبة للكثير من الدول الغربية في أوروبا مثل إيطاليا وفرنسا واسبانيا خاصة مع التضخم الذي خلفته جائحة كورونا والحرب الروسية الاكرانية.
- اخفاق مشروع العولمة والقيادة الأمريكية وصعود اليمين المتشدد طرح علامة استفهام حول جدوى الوحدة الأوروبية وبزت معه سياسات أمنية متعددة اتجاه المنطقة وليس هوية أمنية مشتركة.

## 2- على مستوى الضفة الجنوبية للمتوسط:

- تعرف الضفة الجنوبية للمتوسط حالة عدم استقرار كبيرة جدا بسبب الاحداث التي عرفتھا منذ سنة 2011، واورھا طوفان الأقصى الذي أعاد المنطقة لنقطة الصفر وفتح الكثير من الصرعات الإقليمية.
- حالة غياب الأمن التي تشهدها المنطقة تأثر سلبا على الهوية الأمنية الأوروبية المشتركة التي تعتبر منطقة المتوسط من الأماكن المهمة من اجل تحقيق مجموعة من حاجياتها الأساسية خاصة في قطاع الطاقة، واليد العاملة التي تساهم في بناء أوروبا حيث أصبح صعبا جدا فتح أبواب الهجرة بسبب الأفكار العدائية التي تتحول في كثير من الأحيان إلى أعمال عنف تسبب الكثير من الخسائر البشرية والمدية.

- محاولة فرض الامن في الضفة الجنوبية للمتوسط يجعل من أوروبا خاسرة ماديا واقتصاديا وسياسيا وأمنيا حيث تنتقل الكثير من المعارك التي لاتخدم الأهداف الإستراتيجية لأوروبا إلى قلب المدن الأوروبية.
- اخفاق كبير في سياسيات الجوار والمشروطية الأوروبية بسبب ازدواجية المعايير والضغط الأمريكي الصهيوني على الإتحاد من أجل إنجاز صفقات لا تخدم شعوب المنطقة مما زاد في تعقيد الاحداث.

### 3- على مستوى الجزائر:

- تغير الموقف في الجزائر بعد حراك 2019، حيث حدد مسارات جديدة يجب على جميع حلفاء الجزائر السير فيها، حيث أصبح مبدأ احترام السيادة الجزائرية ومقوماتها أمر أساسي في بناء العلاقات الخارجية، هو ما سبب الكثير من الأزمات مع الدول الأوروبية من أمثال فرنسا واسبانيا.
- انطلاق الجزائر في مراجعة اتفاق الشراكة الأوروبية نقطة يمكن ان تكون مهددة للأمن الجماعي الأوروبي بسبب احتمال ارتفاع أسعار الطاقة وفرض قيود جديدة على السلع الأوروبية ما يشير الى دخول أوروبا في ازمة اقتصادية جديدة.
- زيادة عدد المهاجرين غير الشرعيين بسبب الأزمات التي يعرفها الاتحاد الأوروبي مع الجزائر، وخاصة بعد الخلفات في الكثير من القضايا على مستوى الساحل، حيث تعتبر الجزائر هي صمام الأمن الأول لأوروبا لمنع التهديدات القادمة من الساحل.
- تهتم الجزائر كثيرا بقضية الصحراء الغربية ما يجعلها قضية جوهرية في أمنها الاستراتيجي ولذلك يجب التعامل بحذر مع كل المواقف إتجاه هذه القضية للمحافظة على مسافة مهمة بين الجزائر وأوروبا.

أخيرا يمكننا تقديم مجموعة من التوصيات التي نراها مهمة جدا من اجل رسم علاقة جيدة بين الاتحاد الأوروبي والحلفاء في الضفة الجنوبية للمتوسط:

1- التعامل بحذر مع التغييرات التي حدثت بعد طوفان الأقصى حيث تم وضع المنطقة في حالة تهديد أمني مستمر وخاصة مع رغبة شعوب المنطقة في التحرر من الحكومات الحليفة للاتحاد الأوروبي.

2- محاولة تقديم المساعدات والتقرب الى الحكومات وشعوب المنطقة بعيدا عن ازدواجية المعايير المبنية على ابعاد أيديولوجيا، حيث تعتبر المنطقة عنصر مهم جدا في تحقيق أمن أوروبا بنظر للتطورات الأخيرة مع روسيا والصين.

3- التركيز على الأسواق في المنطقة من أجل رسم صورة جيدة تهدف الى محاربة التوسع الاقتصادي الصيني في المنطقة مع الحرص على استعادة سكان المنطقة مما يخلق نوع من الولاء النسبي لأوروبا، مع ضرورة تفعيل الهجرة واستقدام الطاقات المهمة لأوروبا مع نشر الهوية والثقافة الأوروبية.

4- بخصوص علاقة مع الجزائر يجب عدم الضغط عليها ومحاولة بناء علاقة جيدة خاصة في مجال احترام السيادة الجزائرية وتصفية قضية الصحراء الغربية في إطار اتفاقات الأمم المتحدة.

# قائمة المصادر والعراجع:

### قائمة المصادر والمراجع:

#### • المصادر:

#### أولاً: باللغة العربية:

1. اتفاقية الجوار والشراكة الأوروبية

#### ثانياً: باللغة الأجنبية:

1. Euro-mediterranean conference, euro-mediteddanean partnership, 1995
2. European parliament, **sucurity and defence**

#### ▪ المراجع:

#### أولاً: باللغة العربية:

#### • الكتب:

1. بيليس جون وسميث ستيف، كتاب **عولمة السياسة العالمية**، مركز الخليج للأبحاث، (الامارات: 2004)
2. جندلي عبد الناصر، **التحولات الاستراتيجية في العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب الباردة**، ط1، (الجزائر: دار قانة للنشر) 2010.
3. دوغن ألكسندر، **أسس الجيوبوليتيك ومستقبل روسيا الجيوبوليتيكي**، تر: عماد حاتم، (البيبا: دار المتاب الجديدة، 2004)
4. راقي عبد الله، **مدخل الى علم الجيوبوليتيك**، (الجزائر: منشورات مخبر الأمن الإنساني، 2020)
5. عبد الحي وليد، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، (عمان: مركز أحمد ياسين، 1995)
6. محمد رياض، **الأصول العامة الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيك**، (مصر: الهداوي للنشر، 2012)
7. محمد محمود الامام، **تطور الأطر المؤسسية للاتحاد الأوروبي**، (مصر: منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ط1)، 1998

8. واندت ألكسندر، النظرية الاجتماعية للسياسة الدولية، تر عبد الله جابر، مكتبة الملك فهد الوطنية، (الرياض: 2005)

• الأطروحات ومذكرات الماجستير:

1. بن زعتات محمد الصديق، أبعاد سياسة الجوار الأوروبية على السياسة الخارجية الأوروبية المشتركة، مذكرة ماجستير، جامعة قسنطينة، 2013 .

2. بوراس وفاء، استراتيجية منظمة حلف شمال الأطلسي لمواجهة التهديدات الأمنية اللاتماثلية في منطقة المتوسط، أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة1، سنة 2020

3. خليفي رابح، سياسات الأمن والدفاع في الاتحاد الأوروبي، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر 03، 2019/2018

4. الطويل نسيم، الإستراتيجية الأمنية الأمريكية في منطقة شمال شرق آسيا، أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة سنة 2010

5. عدلية محمد الطاهر، تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية: دراسة في المنطلقات والأسس، أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة، سنة 2015

6. قوجيلي سيد أحمد، الحوارات المنظرية واشكالية البناء المعرفي في الدراسات الأمنية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر، 2010

• مقالات في دوريات محكمة

1. أوهب فتحي وعواج بن عمر، "الأمن الهوياتي: دراسة في جدلية العلاقة بين مفهومي الأمن والهوية"، مجلة الفكر المتوسطي، المجلد 11، العدد 01، 2022.

2. بالة عمار، "توجهات حلف شمال الأطلسي تجاه دول جنوب المتوسط"، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، العدد 7، جانفي 2017

3. بخدة عبد القادر وسايحي علام، "الشراكة الجزائرية الأوروبية (بين طموح واعد وثقة مفقودة)"، مجلة حقوق الانسان والحريات العامة، العدد 7، 2017

4. بضياف صالح، "اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي خلال الفترة (2005-2019) بين الواقع والمأمول"، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 23، العدد 02، 2020
5. بلحاج الهواري، "ثورات الربيع العربي: أسبابها ونتائجها"، مجلة الدراسات الحقوقية، المجلد 09، العدد 02، ديسمبر 2019.
6. بلحاجي يمينة وقوادي الطيب، "لمحة حول الانتقالية الديموغرافية في ظل السياسة السكانية في الجزائري"، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 1، العدد 13، سنة 2021
7. بلخير صهيب، "مساءلة الهوية الأمنية الأوروبية المشتركة"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد 11، العدد 01، (الجزائر: 2024)
8. بن حداد هشام، "تعزيز التكامل الأوروبي على ضوء السياسة الأمنية والدفاعية المشتركة للاتحاد الأوروبي"، مجلة القانون المجتمع والسلطة، المجلد 07، العدد 02، (الجزائر: 2018)
9. بن خليف عبد الوهاب، "الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط"، مجلة إستراتيجيا، العدد 9، الجزائر، سنة 2018
10. بن سريدي عمر ولموشي طلال، "حقوق الانسان في العلاقات الاورومتوسطية: معضلة الهجرة غير الشرعية"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 09، العدد 02، 2020
11. بن عائشة محمد الأمين، "قضية الصحراء الغربية والمواقف الدولية المتباينة"، مجلة الرائد في الدراسات السياسية، المجلد 04، العدد 01، 2022
12. بن قويدر الطاهر، الاطار المفاهيمي للهجرة غير الشرعية وواقعها في الجزائر، المجلة الاكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد 7 ، العدد 1، 2023

13. بن لخضر محمد، "ربط المساعدة على التنمية باحترام حقوق الإنسان في اتفاق الشراكة المبرم بين الجزائر والاتحاد الأوروبي"، مجلة القانون العام الجزائري والمقارن، المجلد 09، العدد 01، جوان 2023
14. بوسكين سليم، "العقيدة الأمنية الجزائرية وأشكالها التكيفية مع التهديدات الجديدة"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 10، العدد 02، (الجزائر: 2019)
15. بوصلة امينة، التنافس الدولي على الموارد - نموذج منطقة الساحل والصحراء الإفريقية-، مجلة أكاديميا للدراسات السياسية، المجلد 08، العدد 01، 2024
16. بوكعومة مهدي، "تداعيات التحولات الجيوسياسية بعد 2011 على الأمن الإقليمي لمنطقة غرب المتوسط"، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، المجلد 05، العدد 02، الجزائر، جولية 2020
17. بولبنان زين العابدين وزغدار عبد الحق، "الحكم الأمني الخاص في إفريقيا: بين جلب المضرة ودفع المصلحة"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 10، العدد 1، الجزائر، 2021.
18. ترغيني امال، زودة منى، "مبدأ المشروعية في سياسة الجوار الأوروبي تجاه دول جنوب المتوسط"، مجلة الحقوق والحريات، المجلد 10، العدد 02
19. تومي حمدان وغزلان فليح، "الوضع في الصحراء الغربية والمتغيرات الدولية"، مجلة المعيار، مجلد 26، العدد 07، 2022.
20. جعبوب محمد، "قضية الصحراء الغربية في ظل موازين القوى الإقليمية والدولية"، حوليات جامعة الجزائر، المجلد 35، العدد 02، 2021
21. حمشي محمد، "مدخل الى المدارس الأوروبية في الدراسات الأمنية النقدية"، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، العدد 6، (الجزائر: 2018)

22. حمو محمد ورياح سارة، "مستقبل الشراكة الأوروبية المتوسطية بعد فوضى بعض دول الجنوب"، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، مجلد 05، العدد 01، سنة 2022
23. خشيب جلال، الجيوبوليتيك الروسي الحديث و المعاصر، رؤية تركية العدد 18، (2018)
24. خضر بشارة، "الاتحاد الأوروبي والربيع العربي"، سياسات عربية، العدد 3، ماي 2013
25. خطير نعيمة، "الأهمية الجيوبوليتيكية لمضائق حوض المتوسط"، مجلة مدارات سياسية، عدد ديسمبر 2017
26. خير مغربي، "اقتصاديات الموارد المائية في الجزائر"، مجلة دفاتر بوادكس، العدد 6 سبتمبر 2016
27. رمضان ياسين صباح، "مؤسسات الاتحاد الأوروبي واختصاصاتها"، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، العدد الأول مارس 2016
28. زان مريم، " الحراك الشعبي في الجزائر وموقف النخبة المثقفة"، مجلة السياسة العالمية، العدد 3، سنة 2021
29. سايعي عبد السلام، سميرة ناصري، الحرب الروسية الأوكرانية وتداعياتها على الأمن الطاقوي الأوروبي، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، مجلد 09، العدد 02، 2024
30. سعدي محمد، "الاتحاد الأوروبي والمشروطية الديمقراطية: اختبار ما بعد الربيع العربي"، سياسات عربية، عدد 36، 2019
31. سعود الحاجة ودخان نور الدين، التفسير البنائي للأمن والارهاب في العلاقات الدولية: "الهوية كمحدد للأمن ومعرف للبيئة الأمنية"، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، المجلد 07، العدد 01، جوان 2022

32. طيفور بلخضر، "أزمة المشر وطية السياسية في اتفاقيات الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وبقية الدول-حالة الجزائر-"، المجلة الجزائرية للأمن والإنساني، المجلد 8، العدد 02، جويلية 2023
33. عماد عبد الرزاق، "أشكال الجريمة المنظمة وأساليب مواجهتها"، مجلة الراصد العلمي، المجلد 08، ديسمبر 2021
34. عواج بن عمر ومسعودي يونس، "الالتزامات الأوروبية تجاه دول جنوب المتوسط في ظل سياسة الجوار". المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، المجلد 06، العدد 02، 2021
35. الغربي سليمة وموهوبي كمال، "آليات تنفيذ ومتابعة سياسة الجوار الأوروبية، وفعاليتها"، مجلة السياسة العالمية، المجلد 6، العدد 2 (الجزائر، سنة 2022)
36. غربي محمد، قلواز إبراهيم، "العلاقات الأوروبية متوسطة في ظل تحولات النظام الدولي الجديد"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد 8، جوان 2016
37. فطيمة حمزة، "الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي وتأثيراتها على الاقتصاد الجزائري"، مجلة ارساد للدراسات الاقتصادية والإدارية، مجلد 03، العدد 01، جوان 2020
38. قادة عائشة وعياد سمير، "مستقبل السياسات الأوروبية في المغرب العربي"، الحوار المتوسطي، المجلد 9، العدد 02، 2018
39. قارة فارس ولموشي طلال، "التوجه الجديد للدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية نحو منطقة التجارة الحرة الافريقية": الحوافز والرهانات، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 12، العدد 01، جانفي 2023
40. قبلان مروان، "اكتشافات الغاز الطبيعي شرق المتوسط"، مجلة استشراف ، عدد خاص، 2018

41. قط سمير، "خصوصية الشراكة الأطلسية-المغربية في اطار الحوار المتوسطي للحلف"، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد 08، الجزائري، 2015
42. كلاع شريفة، "نحو انضمام الجزائر الى مجموعة البريكس (BRICS) أي متطلبات واي مكاسب"، مجلة مدارات سياسية، المجلد 7، العدد 01، 2023
43. لدغش رحيمة، "مبدأ عدم التدخل في ظل التحولات الدولية الراهنة"، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 2، العدد 10، 2018
44. لقرب رفيقة وبروبة فتيحة، "التجارة الخارجية في ظل الشراكة الاورومتوسطية للجزائر في الفترة 2015-2018"، مجلة مينا للدراسات الاقتصادية، المجلد 03 العدد 06، 2020
45. محمد طه، "الجيوبوليتيك منذ منتصف القرن التاسع الى اليوم"، المركز الاستشاري للدراسات و التوثيق، العدد 9، (2019)
46. مروشي صبيحة، "جيوبوليتيك الطاقة دراسة في المفهوم والتطور"، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، العدد 12، الجزائر، سنة 2019
47. مسعي عبد الكريم ومزريق عاشور، "مشاريع الشراكة الصناعية ودورها في نقل التكنولوجيا"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 25، العدد 1
48. مصباح عامر، "العولمة وقضايا الهوية"، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد 4، 'الجزائر: جوان 2014)
49. منصور سفيان وبخوش سامي، "استراتيجية الاتحاد الاوروبي ثلاثية الأبعاد حيال الساحل الافريقي"، مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية، المجلد 08، العدد 01، سنة 2021
50. مهداوي عبد القادر، "مبدأ سيادة الدول ومدى تأثيره بنظام الضمانات النووية"، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد 03، 2013.

51. نونة عبد الناصر، "جدلية العلاقة بين سياسات المشروطة والتنمية في الدول العربي"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 12، العدد 01، 2023
52. وفي خيرة "ظاهرة الهرجة غير الشرعية الافريقية في دول المنطقة المغربية في ظل الظروف الإقليمية الراهنة"، مجلة المعيار، المجلد 25، العدد 59، 2021

### • المواقع الالكترونية:

1. <sup>1</sup> حوار صحفي لرئيس تبون،  
[https://www.youtube.com/watch?v=WP5wB0z4ZD0&ab\\_channel=NumidiaTV](https://www.youtube.com/watch?v=WP5wB0z4ZD0&ab_channel=NumidiaTV) ، شهد في 2025/01/14  
اتفاقية الجوار والشراكة الأوروبية
2. أمل بوشارب، مثقفو الاستعمار الجديد في عصر النيو ليبرالية، بوعلام صنصال أنموذجا، موقع الجزيرة، <https://linkcuts.com/8s8jzw9k> شهد في 2025/01/14
3. بلومبرغ، مع اجتماعها اليوم في روسيا .. كل ما تريخ معرفته عن "بريكس"، <https://linkcuts.com/ytgin5ch>شهد في 2025/01/15.
4. تعرف على خطوط الغاز الجزائري مع أوروبا، <https://www.youtube.com/watch?v=ZmLEm1JxJTo> ، شهد في 2023/05/12.
5. الجزيرة الإخبارية، الانقلاب العسكري في مصر ضد مرسي، <https://shorturl.at/TRHMP> شهد في 2023/12/29
6. الجزيرة الإخبارية، ثورة 17 فبراير.. الهبة التي أسقطت القذافي بعد أشهر من القتال، <https://shorturl.at/zta2Q>شهد في 2024/11/04
7. الجزيرة، رويترز: الجزائر تستبعد فرنسا من مناقصة القمح مع توتر العلاقات، <https://linkcuts.com/897hi6t0> شهد في 2025/01/14.

8. الجزيرة، ماكرون يجدد دعم سيادة المغرب على الصحراء الغربية، <https://shorturl.at/xgdbZ> شهد في 2025/01/21.
9. الحرة، الجزائر أرقام ومقارنات.. لماذا لم تستطع الجزائر الغنية بالنفط الخروج من دائرة الفقر؟ <https://linkcuts.com/e9cis9t8> شهد في 2025/01/13
10. الحرة، تصريحات سانثيز عن قضية الصحراء..، تغير نوعي او مراوغة سياسية؟ ، <https://shorturl.at/fIGeT> شهد في 2025/01/22
11. حوار المتوسط، تصور مجتمع مدني أكثر ارتباطاً: مخطط مرفق المجتمع المدني للبحر الأبيض المتوسط، <https://shorturl.at/8MaLa> ، شهد في 2024/01/06
12. خط أنابيب الدفق الأخضر، [https://www.youtube.com/watch?v=aFo40zhv\\_pE](https://www.youtube.com/watch?v=aFo40zhv_pE) ، شهد في 2024/12/28
13. سابينا هينبرج، الأوضاع المتفاقمة منذ زمن التي أدت إلى الاحتجاجات الشعبية في الجزائر، <https://linkcuts.com/hej34nt7> شهد في 2025/01/14
14. سكاي نيوز، ما هي أكثر الاقتصادات الأوروبية تضرراً من الحرب في أوكرانيا؟، <https://shorturl.at/7HSxe> شهد في 2025/01/21.
15. شبكة bbc الإخبارية، روسيا وأوكرانيا: تاريخ متشابك وقرون من الصراعات والحروب، <https://www.bbc.com/arabic/world-60683368> ، اطلع عليه في 29 سبتمبر 2024 على 10:00.
16. شرحيل الغريب، عام على طوفان الأقصى.. كيف تبدلت معادلات الصراع والحرب مع "إسرائيل"؟، موقع الميادين، <https://shorturl.at/5jBwd> ، شهد في 2024/10/25.
17. الشرق الأوسط، الغاز أقوى من السياسة بين إسبانيا والجزائر، <https://linkcuts.com/4f9ub8nw> شهد في 2025/01/13

18. عبد الله معروف، ما تأثيرات عملية طوفان الأقصى على المنطقة؟ ، <https://shorturl.at/CIkaz> ، شهد في 2024/10/25.
19. العياشي عنصر، الحركات الاحتجاجية في الجزائر (2-2)، <https://linkcuts.com/plxyaoh1> شهد في 2025/01/14
20. فرنس 24، عام بدأ باحتجاجات شعبية وانتهى بعود بوتفليقة للجزائريين بديموقراطية أوسع، <https://linkcuts.com/94ghom7s> شهد في 2025/01/14.
21. فرنس 24، الرئيس عبد المجيد تبون يعين تشكيل لجنة لتعديل الدستور، <https://linkcuts.com/j0ijnx7w> شهد في 2025/01/14.
22. في الذكرى 11 لانطلاق الثورة التونسية..5 رؤساء و13 حكومة، <https://shorturl.at/cuxVG> ، شهد في 2024/11/04
23. لؤي أحمد، لماذا ترفض الجزائر القرار الأوروبي لتسقيف أسعار الغاز وكيف سينعكس على اقتصادها؟، الجزيرة، <https://shorturl.at/5SSF6> شهد في 2025/01/21
24. ليبيا.. إنتاج النفط في 2024 يتجاوز 1.4 مليون برميل يوميا، <https://shorturl.at/da3Ig> ، شهد في 2024/06/06
25. محمد المنشاوي، ما مدى تأثير حرب روسيا وأوكرانيا على الاقتصاد العالمي؟، الجزيرة، <https://shorturl.at/9iiIm> شهد في 2025/01/21.
26. مرفق المجتمع المدني (CSF) الجنوب، <https://shorturl.at/KioWZ> ، شهد في 2024/01/06
27. المنتجات البترولية: هل تستطيع مصر الوصول إلى الاكتفاء الذاتي؟، <https://shorturl.at/zcTq3> ، شهد في 2024/06/06
28. موسى عاصمي، أي ثمن دفعه السوريون لقاء نقل الغاز القطري إلى أوروبا عبر تركيا؟، <https://shorturl.at/gcHf3> ، شهد في 2024/12/28

29. موقع bbc الاخباري، الحرب في ليبيا: ما هي الأطراف الخارجية التي تتدخل فيها وما دوافعها؟، <https://shorturl.at/Eqaq0> شهد في 2024/11/04.
30. الهام محمد، بعد 20 عاما الجزائر تراجع شراكتها مع الاتحاد الأوروبي، موقع الجزيرة، <https://linkcuts.com/23p659x0> شهد في 2025/01/20.
31. وحدة الدراسات الاقتصادية في مركز الروابط، مقال بعنوان وسط الانقسامات العالمية: ما هي "مجموعة العشرين" وما أهدافها؟ في 2020/4/15 <https://rawabetcenter.com/archives/91504>
32. وحدة الدراسات الاقتصادية في مركز الروابط، وسط الانقسامات العالمية: ما هي "مجموعة العشرين" وما أهدافها؟ في 2020/4/15 <https://rawabetcenter.com/archives/91504>
33. وزيد الخارجية أثناء عرضه حصيلة النشاط الدبلوماسي الجزائري سنة 2024 في مؤتمر صحفي، <https://linkcuts.com/6cixo373>
34. وكالة الانباء الجزائرية، الدستور المعدل: عهد ديموقراطي جديد، <https://www.aps.dz/ar/algerie/99155-2021-01-01-14-29-26> شهد في 2025/01/14.
35. وكالة الانباء الجزائرية، الوزير الأول يستقبل سفير الاتحاد الأوروبي بالجزائر ، <https://www.aps.dz/ar/algerie/174190-2025-01-19-17-45-57> شهد في 2025/01/20
36. وكالة الانباء الجزائرية، رئيس الجمهورية يترأس اجتماعا لمتابعة مدى تقدم التحضيرات لمراجعة اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، <https://www.aps.dz/ar/economie/173927-2025-01-14-17-08-50> شهد في 2025/01/19.
37. وكالة الانباء الجزائرية، صدور المرسوم رئاسي يتضمن إنشاء المجلس الأعلى لضبط الواردات وتحديد تشكيلة ومهامه، <https://www.aps.dz/ar/algerie/147645-2023-08-04-19-02-00> شهد في 2025/01/14
38. وكالة الانباء الجزائرية، مذكرة تفاهم مرتقب توقيعها بين وزارة الطاقة ومبادرة "ديزرتيك" أبريل المقبل، <https://linkcuts.com/vagy1zqi> شهد في 2025/01/13

39. وكالة الأنباء الجزائرية، منجم غارا جبيلات: دفع جديد للتنمية الاقتصادية من

خلال تثمان المقدرات الوطنية، <https://linkcuts.com/mdaqsquy>

ثانيا: باللغة الأجنبية:

### Books and chapters

1. Aharon Klieman, great power and geopolitics international affaire in arebelacing world , (swiss: springer, 2015)
2. Alex Macleod, "les études de sécurité: du constructivisme dominant au constructivisme critique", I : Alex Macleod (éd) Approches critiques de la sécurité: une perspective canadienne, (Paris, l'harmattan, 2005)
3. Audie Koltz , Cecelia Lunch, Strategies for Research in Constructiv International Relations,( new York: M.E sharpe, 2007.
4. Barry Buzan and Ole Wæver, Regions and Powers The Structure of International Security, (UK / cambridge university press), 2003
5. Bill ashcroft.gareth griffiths,post-colonial studies, (usa: Routledge 2 ed 2007)
6. Chengxin pan, unferstanding chinese identity in international relations :A crtique of western appronshes, political science, vol 51, N2,1999
7. JOHN w BURTON, world society, (uk : cambridge university press, 1972
8. Marc dupuis, le japon puissance technologique : présent et futur, )paris: politique étranger , 1985
9. Nayef al-rodhan , the politics of emarging strategic technologies Implications for Geopolitics, Human Enhancement and Human Destiny ,) UK:macmilan, 2011
10. Ole Waever, "securitisation and desecuritisation", in :Barry Buzan , Lene Hansen (eds), International security studies, (vol 03),( widening security, SAGE publication, 2007)
11. Ronal L.Jepperson, Alexander Wendt, and Peter J Katzenstein, "Norms, Identity and culture in national security", In: Peter J.Katzenstein, The culture of national security: Norms and Identity in world politics,( New york: Columbia University Press, 1996)
12. Ronnie D. Lipschutz , "on security", in: Ronnie D. Lipschutz, **on sécurité** ,( New york: Colomba press 1998),
13. Tana johnson and andrew heiss, "liberal Institutionalism " (london : routledge), 2018

### Articles :

1. Alex Macleod ,Isabelle Masson et David Morin, "Identité natioanle, sécurité et la théorie des relations internationales", **Etudes internationales**, N° 1, (Mars 2004)
2. Alexander Wendt, "Anarchy is what states make of it: the social construction of power politics", Inernational organization, vol 46, N° 02, 1992
3. Ariel colonomos, "avant propos: les technologue dans la relation internationales ; modelés et perspectives " , quachenie (1997)
4. Barry Buzan, "new patterns of Global security in the twenty -first century " ,International Affairs" vol 67,. N°03, (1991)

5. Dalia ghanem, the eu and algeria a temporary marriage of convenience ?, european union Institute for security studies
6. Didier Bigot, "l'immigration à la croisée des chemins sécuritaires",Revue européenne des migrations internationales, Vol 14, N°01, (1998)
7. Dimitri della faille, "les études postcoloniales et le sous développement " ,québécoise de droit international, (2012) .
8. Emel Akçali and others, Energy Transitions and Environmental Geopoliticsin the Southern Mediterranean, instituto affari internazionali ; 2022
9. Flavien BARDET, Géostratégie globale et pensée de l'origine. Le messianisme impérial et géopolitique d'Alfred Thayer Mahan ,(France, liens.fr 3,2007) .
10. G. Nicolas et autres, "La Russie-Eurasie d'après Savitsky", Cahiers de géographie du Québec volume 42 , (2020)
11. Gérard dussouy, les théories de la géopolitique, (France: pouvoir compares 2006)
12. Ole Wæver,"Integration and Security: Solving the Sovereignty Puzzle in E.U. Studies", Journal of International Affairs, Vol. 48, No. 2 Winter 1995.
13. Pascal Lorot. La géoéconomie, "nouvelle grammaire des rivalités internationales",(L'Information Géographique, 65 ,2001)
14. Raja Mohan, "maritime Power: India and China turn to Mahan", institute of south asian studies, volume 71: (2009)
15. Yves lacoste, "la géographie, la géopolitique et le raisonnement géographique", Hérodote, 146 (2012)
16. Zine labidine ghebouli, power couple how europe and algeria can move beyond enrgey cooperation, european council on foreign relations, 2023

### Web links

1.oxford references ethnic identity  
<https://www.oxfordreference.com/display/10.1093/oi/authority.20110803095759523?rskey=mVsK38&result=16> Lu en 02/07/2024 à 11:26

2. Constructivism in Methodological Debates: post-positivist approaches “ availibat at:  
<http://www.uta.edu/huma/illuminations>

3. the Kootneeti Team, "League of Nations: Achievements and Reasons For Failure", thekootneeti, <https://thekootneeti.in/2022/09/19/league-of-nations-achievements-and-reasons-for-failure/> , accessed 21/12/2023.

7. Arirang News, Trump says he will ‘absolutely’ consider leaving NATO should allies not ‘pay their bills’,  
[https://www.youtube.com/watch?v=uF7bQCTobOY&ab\\_channel=ArirangNews](https://www.youtube.com/watch?v=uF7bQCTobOY&ab_channel=ArirangNews)  
SEEN ON YOUTIBE ON 01/12/2024

8. Article en blog Clés de lecture d'un monde complexe vue le 15/05/2023 <https://sebastiencazulon.wixsite.com/hist-et-geo/copie-de-les-cartes-es-1>
9. Charlotte BEZAMAT-MANTES, Carte de l'Internet : quelle hiérarchie des puissances ? le 1/5/2020, <https://www.diploweb.com/Carte-de-l-Internet-quelle.html>
10. Council of the European Union, <https://www.affarieuropei.gov.it/en/european-institutions/institutional-framework/council-of-the-european-union> / seen on 14/02/2023
11. David G. Haglund, "European Defense Community", Encyclopedia Britannica, <https://www.britannica.com/topic/North-Atlantic-Treaty-Organization> , seen en 26/12/2023.
12. Entretien avec Yves Lacoste : Qu'est-ce que la géopolitique ? vue le 15/4/2023
13. EU High Representative for Foreign Affairs and Security Policy, <https://www.consilium.europa.eu/en/council-eu/high-representative-foreign-affairs-security-policy/> seen on 16/12/2023
14. Géopolitique des religions. Un nouveau rôle du religieux dans les relations internationales? le 18/04/2022 <https://clio-cr.clionautes.org/geopolitique-des-religions-un-nouveau-role-du-religieux-dans-les-relations-internationales.html>  
<https://www.diploweb.com/Entretien-avec-Yves-Lacoste-Qu-est-ce-que-la-geopolitique.html>
15. Laurent BLOCH, Un nouvel espace stratégique, le cyberspace, le 2/5/2020 <https://www.diploweb.com/2-Un-nouvel-espace-strategique-le-cyberspace.html>
16. NATO, Madrid, Spain- 8-9 July 1997, <https://www.nato.int/docu/comm/1997/970708/home.htm> SEEN EN 26/12/2023
17. Politique étrangère et de sécurité commune (PESC), <https://eur-lex.europa.eu/FR/legal-content/glossary/common-foreign-and-security-policy-cfsp.html>

# فهرس الأشكال والجداول:

## فهرس الأشكال والجداول:

فهرس الجداول		
الصفحة	العنوان	الرقم
56	أبعاد القوة العسكرية	1
58	بنية القوة بمنهجية كمية	2
99	اخر اكتشافات الغاز شرق المتوسط	3
135	مقارنة بين ناتو والاتحاد الاوروبي	4

جدول الأشكال		
الصفحة	العنوان	الرقم
46	خريطة جيوبوليتيك القوة الامريكية	1
49	خريطة ال heartland	2
59	توزيع القوة العسكرية الامريكية	3
60	توزيع القوة الروسية	4
66	تطور مجموعة ال 20	5
71	جيوبوليتيك الانترنت	6
73	الخارجة الجيوثقافية	7
74	خريطة صدام الحضارات	8
76	خريطة اللغات في العالم	9

79	التقسيم الجيوديني	10
81	أعمدة الاتحاد الأوروبي في السياسة الخارجية	11
84	أسس الهوية الأمنية الأوروبية	12
96	صدام الحضارات حسب هنتنغتون	13
100	حقو الغاز المكتشفة حديثاً في شرق المتوسط	14

# فهرس المحتويات

## فهرس المحتويات:

4.....	خطة الدراسة:
7.....	مقدمة:
21.....	الفصل الأول: جيوبوليتيك الهوية الأمنية الأوروبية المشتركة: مدخل مفاهيمي-نظري
21.....	المبحث الأول: الهوية الأمنية: مساهمة انطولوجية للمفهوم
21.....	المطلب الأول: مفهوم الهوية في الدراسات الأمنية:
26.....	المطلب الثاني: المفهوم الأمن: فحص الجوانب المعيارية للأمن في العلاقات الدولية
34.....	المطلب الثالث: الهوية الأمنية المشتركة: مساهمة مفاهيمية للمقاربات النظرية:
35	الهوية الأمنية المشتركة قائمة على مأسسة العلاقات:
38	الهوية الأمنية المشتركة قائمة على فكرة المركب الأمني:
39	الهوية الأمنية المشتركة قائمة على فكرة الادراكات المشتركة:
41.....	المبحث الثاني: الأبعاد الجيوبوليتيكية للهوية الأمنية:
41.....	المطلب الأول: أبستمولوجيا الجيوبوليتيك: الحدود المعرفية بين الفضاء والزمن
41.....	الفرع الأول: الجغرافيا كنباض للتاريخ: التطور الحيوي عند راتزل
43	الفرع الثاني: هوشفر وجيوبوليتيك الامن الاستراتيجي الألماني:
44	الفرع الثالث: الفريد مهان: مقارنة في الهيمنة البحرية:
	الفرع الرابع: مكيندر وسبيكمان: مقارنة في الجيوستراتيجية العالمية بين HEARTLAND و RIMLAND
47	
50.....	الفرع الخامس: جيوبوليتيك الحدود في فكر لاکوست: المدرسة الفرنسية
52.....	الفرع السابع: الجيوبوليتيك سافيتسكي: مقارنة في جيوبوليتيك القوة السوفياتية:
54.....	الفرع الثامن: التوسع الجيوبوليتيكي روسي: اوراسيا الجديدة الكسندر دوغن
55.....	المطلب الثاني: تأثيرات جيوبوليتيك القوة على الهوية الأمنية:
55	الفرع الأول: جيوبوليتيك القوة العسكرية:
60	الفرع الثاني: جيوبوليتيك القوة الاقتصادية:
63.....	التجارة الخارجية:
64.....	التكتلات الاقتصادية:
66	الفرع الثالث: جيوبوليتيك القوة التكنولوجية :
70	الفرع الرابع: الدبلوماسية الثقافية: مقارنة جيوثقافية:

- 78.....المبحث الثالث: تظهر جيوبوليتيك الهوية الأمنية الأوروبية المشتركة: فحص مسار تشكل المؤسسات:
- 79.....المطلب الأول: مأسسة الهوية الأمنية الأوروبية من خلال المؤتمرات: فحص تاريخي
- 85.....المطلب الثاني: مؤسسة الهوية الأمنية الأوروبية المشتركة:
- 92.....*الفصل الثاني: التأثيرات الجيوبوليتيكية للهوية الأمنية الأوروبية على الضفة الجنوبية للمتوسط*
- Error! Bookmark not defined.....المبحث الأول: جيوبوليتيك الضفة الجنوبية للمتوسط:
- 93.....المطلب الأول: جغرافيا الضفة الجنوبية للمتوسط:
- 93 أهمية منطقة جنوب المتوسط في نظرية rimland:
- 95 خريطة أمن الطاقة في جنوب المتوسط:
- 100 المعابر البحرية في جنوب المتوسط
- 101.....المطلب الثاني: الحالة الأمنية في جنوب المتوسط منذ 2011: سردية الربيع العربي:
- 108.....المبحث الثاني: الاستراتيجية الأوروبية لتحقيق متطلبات الهوية الأمنية المشتركة الفضاء الأورو-متوسطي:
- 109.....المطلب الأول: السياسة الأوروبية للجوار:
- 115.....المطلب الثاني: مبدأ المشروعية كمحدد رئيسي للسياسة الأمنية الأوروبية:
- 126.....المبحث الثالث: العلاقات الأوروبية-جنوب المتوسط على ضوء الهوية الأمنية الأوروبية المشتركة:
- 126.....المطلب الأول: التهديدات اللاتماثلية كمتغير جديد في العلاقات الأورومتوسطية
- 134.....المطلب الثاني: الحوار الأطلسي - المتوسطي وتأثيره على العلاقات الأوروبية المتوسطية
- 140.....المطلب الثالث: أدوات المقاربة الأوروبية الجديدة للعلاقات مع جنوب المتوسط
- 141 -مرفق المجتمع المدني CSF:
- 142 -الصندوق الأوروبي للديمقراطية:
- 144 -الاتحاد الأوروبي كقوة معيارية في علاقته الدولية
- 148.....*الفصل الثالث: العلاقات الأوروبية الجزائرية على ضوء جيوبوليتيك الهوية الأمنية الأوروبية المشتركة*
- 150.....المبحث الأول: جيوبوليتيك الجزائر بين الامتيازات الجغرافية والتغيرات التاريخية:
- 150.....المطلب الأول: الامتيازات الجيوبوليتيكية للجزائر:
- 156.....المطلب الثاني: الجزائر بعد الحراك 2019
- 166.....المبحث الثاني: مراجعة العلاقات الجزائرية الأوروبية على ضوء متغيرات ما بعد 2011. المطلب الأول: العلاقات الأورومتوسطية:
- 175.....المطلب الثاني: اتفاق الشراكة الأوروبية الجزائرية:
- 185.....المبحث الثالث: مستقبل العلاقات الجزائرية الأوروبية على ضوء الهوية الأمنية الأوروبية المشتركة:
- 185.....المطلب الأول: التصور الأوروبي لمستقبل العلاقات الجزائرية الأوروبية:
- 185 متغيرات الغاز:
- 189 متغيرات الساحل والهجرة غير الشرعية:

196	القرب الكبير من روسيا:
197.....	المطلب الثاني: التصور الجزائري لمستقبل العلاقات الجزائرية الأوروبية:
198	السيادة الوطنية والاحترام المتبادل:
202	الصحراء الغربية كمبدأ للعلاقات الخارجية للجزائر:
209.....	الخاتمة:
216.....	قائمة المصادر والمراجع:
231.....	فهرس الأشكال والجداول:
234.....	فهرس المحتويات:
237.....	الملخص:

## المخلص:

تهدف هذه الأطروحة إلى تحليل تأثير الهوية الأمنية الأوروبية المشتركة على الضفة الجنوبية للبحر المتوسط، مع دراسة حالة الجزائر كأنموذج رئيسي. تعتمد الدراسة على منهجية متعددة المستويات تجمع بين التحليل النظري للمفاهيم الأمنية والجيوبوليتيكية، ودراسة الحالة التطبيقية، بهدف فهم كيفية تشكّل الهوية الأمنية الأوروبية عبر المؤسسات الأوروبية، وانعكاساتها على التفاعلات الأمنية في منطقة جنوب المتوسط، خاصة في ظل التحديات الجيوسياسية التي تشهدها المنطقة بعد أحداث 2011 و2023.

تتعلق الأطروحة من إشكالية رئيسية هي كيف تؤثر الجيوبوليتيكية للهوية الأمنية الأوروبية المشتركة على الديناميكيات الأمنية في جنوب المتوسط، وبالأخص في الجزائر؟ كما تبحث أيضا في الأدوار الدولية للاتحاد الأوروبي، والأدبيات النظرية المفسرة لسلوكه، وأدواته الجيوبوليتيكية الجديدة.

تعتمد الدراسة على مقاربات نظرية متنوعة، منها: المقاربة البنائية لفهم تشكّل الهوية الأمنية كبناء اجتماعي ناتج عن التفاعلات المؤسساتية. ونظرية المركب الأمني الإقليمي (كوبنهاغن) لتحليل النظام الأمني المتوسطي.

كما تم استعمال نظريات الجيوبوليتيك الكلاسيكي والمعاصر لتفسير الاستراتيجيات الأوروبية في التعامل مع الجنوب المتوسطي. والمقاربة المؤسساتية لدراسة دور مؤسسات الاتحاد الأوروبي في صياغة السياسات الأمنية.

استخدمت الدراسة منهج دراسة الحالة لتحليل العلاقات الأوروبية-الجزائرية، مع الاعتماد على التحليل التاريخي لتطور الهوية الأمنية الأوروبية، والتحليل النقدي للأدبيات الأمنية والجيوبوليتيكية.

تبلورت الهوية الأمنية عبر سلسلة من المؤتمرات والمعاهدات (ماستريخت 1992، لشبونة 2009)، والتي عززت التعاون في مجالات الدفاع المشترك، وإنشاء هيكل مثل الممثل

الأعلى للسياسة الخارجية والأمنية، واللجنة العسكرية الأوروبية. تعتمد الهوية على مبادئ "الأمن الشامل" الذي يشمل الأبعاد العسكرية، والاقتصادية، والبيئية، والمجتمعية.

تبنّت الاتحاد الأوروبي سياسات تعتمد على "المشروطة الأمنية"، حيث ربطت المساعدات الاقتصادية للدول الجنوبية (مثل الجزائر) بتحقيق إصلاحات ديمقراطية ومكافحة الهجرة غير الشرعية والإرهاب. أدت هذه المساعدات إلى تعزيز التعاون الأمني عبر مبادرات مثل "الاتحاد من أجل المتوسط"، لكنها واجهت انتقادات لتركيزها على مصالح أوروبا دون مراعاة الخصوصيات المحلية.

شهدت الجزائر تحولات جيوبوليتيكية بعد حراك 2019، حيث سعت إلى إعادة تعريف دورها الإقليمي، وتبني سياسة خارجية أكثر استقلالية. أثرت الهوية الأمنية الأوروبية على العلاقات الثنائية عبر مشاريع مثل مكافحة الهجرة غير النظامية والشراكة في مجال الطاقة، لكن التوترات بقيت قائمة بسبب اختلاف الأولويات (مثل قضية الصحراء الغربية).

تُظهر الدراسة أن الهوية الأمنية الأوروبية المشتركة نجحت في تعزيز الأمن الجماعي لأوروبا، لكنها فشلت في تحقيق استقرار شامل في جنوب المتوسط بسبب نهجها الأحادي الجانب. تُوصي الأطروحة بتبني مقاربة أكثر توازناً تعترف بالسياقات المحلية وتُعزز الحوار المتكافئ كأساس لشراكة أمنية مستدامة.

**الكلمات المفتاحية:** الهوية الأمنية المشتركة، الاتحاد الأوروبي، الجزائر، مقاربات

الجيوبوليتيكية.

## **Abstract :**

This thesis investigates the geopolitical impact of the European Union's Common Security Identity (CSI) on the southern Mediterranean region, with Algeria as a primary case study. It explores how the EU's evolving security framework, rooted in institutional cooperation and shared values, shapes regional dynamics in North Africa and the Mediterranean. By integrating theoretical analysis of security studies and geopolitics with empirical examination of EU-Algerian relations, the study aims to decode the interplay between European security strategies and the socio-political realities of the southern Mediterranean.

The study employs a multidisciplinary approach, combining **Constructivism** to analyze the EU's security identity as a socially constructed phenomenon shaped by institutional interactions and shared norms. **Regional Security Complex Theory** to assess the Mediterranean as a distinct security system where EU policies intersect with local threats like migration and terrorism. **Classical and Contemporary** to interpret the EU's strategic imperatives in controlling maritime routes and stabilizing its southern periphery. **Institutionalist Perspectives** to evaluate the role of EU bodies in formulating and implementing security policies.

The research adopts a mixed-methods design Case Study Analysis: Focuses on Algeria's post-2019 political shifts and its interactions with the EU. Historical Analysis: Traces the evolution of the EU's security identity through key treaties and crises. Critical Discourse Analysis: Examines EU policy documents and Algerian official statements to identify power asymmetries and diverging priorities.

The EU's CSI emerged through institutional milestones, such as the establishment of the Common Foreign and Security Policy (CFSP) and the European External Action Service (EEAS). It emphasizes "comprehensive security," blending military, economic, and human security paradigms.

Conditionality and Neighborhood Policy: The EU leverages economic aid and trade agreements to promote democratic reforms and border security in southern Mediterranean states. For instance, Algeria's energy partnerships with the EU are tied to cooperation on counterterrorism and migration control. Asymmetric Power Dynamics: The EU's unilateral focus on its interests often neglects local socio-economic needs, fueling tensions. Algeria's 2019 Hirak protests underscored public demand for sovereignty, complicating alignment with EU agendas.

Post-Hirak, Algeria sought to diversify its alliances, reducing dependency on Europe by strengthening ties with Russia and China. While EU-Algerian collaboration persists in energy and security, disputes over issues like Western Sahara reveal strategic misalignments.

Southern Mediterranean states perceive EU policies as encroachments on national sovereignty, exacerbating distrust. Climate change, energy transitions, and demographic

pressures require multilateral solutions beyond the EU's current bilateral frameworks. Russia and China's growing influence in North Africa challenges the EU's hegemony.

The EU's CSI has reinforced collective security among member states but struggles to achieve holistic stability in the southern Mediterranean. Its top-down approach often overlooks regional complexities, perpetuating cycles of dependency and resistance. For sustainable partnerships, the study recommends: Aligning EU security interests with local development priorities. Engaging southern Mediterranean states as equal partners in shaping regional security architectures. Addressing emerging threats like climate migration through flexible, context-sensitive strategies. This thesis underscores the need for the EU to recalibrate its geopolitical playbook, recognizing that true security in the Mediterranean hinges on mutual trust and equitable cooperation.

**Keys words** : European Union, Common Security Identity , Algeria, geopolitics